الثورة دائمة

جريدة ماركسية ثورية، فصلية، عربية
العدد الاول – شتاء ٢٠١٢



محتويات العدد:

نشرت في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢
www.prjournal.socialist-forum.org

افتتاحية العدد

الثورة الدائمة هو اسم هذه الجريدة

لم تكن هي المرة الأولى ،التي نشعر فيها كم إن منطقتنا بحاجة لجريدة تنطق باسم الماركسيين الثوريين، في كامل الوطن العربي، والمغرب الكبير. فقبل أكثر من ٤٠ عاماً، جاءت «المناضل» لتضطلع بهذا الدور، في وقت كان هؤلاء لا يزيدون على عدد أصابع اليدين، إلا قليلاً، ولا يتواجدون في أكثر من بلد، او ربما بلدين. وكانت «المناضل» تحدد لنفسها، آنذاك، أهدافاً أساسية، في مقدمتها تسهيل بناء الحزب الشيوعي الثوري لعامة المنطقة، والتعريف الواسع بالفكر الذي يلهمه ويوجه خطاه، وبالبرنامج الذي يُفترض أن يتحلق حوله مناصروه وأعضاؤه، ويعملوا على وضع بنوده في الممارسة. وحين توقفت «المناضل»، في العام ١٩٧٨، كانت الماركسية الثورية قد خطت خطوات جدية، وإن بطيئة، إلى الأمام، وانتشرت في العديد من بلداننا، ولو عبر أنوية صغيرة أفلحت في إبراز خطابٍ آخر، نقديّ بامتياز، ورؤيا مختلفة تدعو إلى التغيير الثوري، في مواجهة دعوات الإصلاح، من ضمن النظام البرجوازي الرث القائم، وذلك بإزاء هيمنة الشيوعيين التقليديين، فكراً، وبرنامجاً، وممارسةً، في الساحة اليسارية، هنا وهناك.

ثم جاءت، بعد ذلك «المطرقة»، التي بقيت تصدر بصفتها لسان حال ثوريي المنطقة، منذ النصف الثاني من الثمانينيات، وحتى العام ١٩٩٤، حين صدر آخر أعدادها، وكان العاشر، تحديداً.

ومنذ ذلك الحين،الذي شهد الانهيارات الكبرى، في ما كان يوصف، تجاوزاً، بالمعسكر الاشتراكي، وارتداداتها السلبية الخطيرة، أيّاً يكن، على موازين القوى الطبقية، لصالح الهيمنة شبه المطلقة للإمبريالية الأميركية، بوجه أخص، والعالمية، عموماً، وللسيطرة المجنونة والمتوحشة، لرأس المال، والليبرالية الجديدة، قبل أن يبلغ هذا الواقع مداه الأقصى، وتشرع شمسه بالأفول؛ منذ ذلك الحين، نقول، بقيت الساحة فارغةً، تقريباً، من أداة كهذه، وبقينا نشعر بافتقادها الشديد، وندعو لبذل جهود حقيقية لسد هكذا فراغ.

وإذ نركّز على هذا الأمر، نثمّن عالياً جداً أن تكون انضمّت، في الجهد لإصدار هذه الجريدة، إلى الجهتين، في تونس ولبنان، اللتين لعبتا دوراً أساسياً في إصدار آخر جريدة عربية ثورية، منظمتان ثوريتان جديدتان، نسبياً، هما «الاشتراكيون الثوريون»، في مصر، – وتيار المناضل– ة، في المغرب. مع التنويه أيضاً، وبحرارة، بواقع أن المجموعة الماركسية الثورية، في لبنان، التي كانت تنشط باسم «التجمع الشيوعي الثوري»، منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، والتي سبق أن قدمت إسهاماً أساسياً في تلك العملية، اغتنت، في غضون هكذا سيرورة، بتجربة الاندماج التي تعيشها، حالياً، في إطار ما بات يُسمّى «المنتدى الاشتراكي»، مع مجموعة ماركسية ثورية أخرى نشطت، في السنوات الماضية، تحت اسم «التجمع اليساري من أجل التغيير».

هذا وإن ما يُكسب مبادرتنا لإصدار الجريدة الجديدة أهميةً إضافية، إنما هو حصول ذلك، في عز انتشار الحريق الثوري، في المنطقة العربية، مع ما يتطلبه ذلك من إسهام، مهما يكن متواضعاً، على الصعيدين ، الدعاوي والتحريضي، في آنٍ، في إنجاح سيرورة لا يتوقف على نضجها وصمودها وانتصارها، تغييرُ العالم العربي والمغاربي، بكل مكوناته، وحسب، بل ربما، أيضاً، تغيير العالم، بأسره.

أما لماذا أطلقنا عليها اسم «الثورة الدائمة»، فلأننا نعتقد بعمقٍ أن ما يحصل اليوم، أمام أعيننا، إنما هو سيرورة ثورية متمادية، سيكون عليها، في الأشهر والسنوات القليلة القادمة، أن تضطلع بعملية مركّبة تدمج، في الوقت عينه، المهامّ الديمقراطية – ومن ضمنها الفصل التام للدين عن الدولة، وإحلال العلمانية الشاملة، في كل مفاصل الحياة الاجتماعية، والسياسية – والمهام الوطنية، بالمهام الاقتصادية- الاجتماعية. فالجماهير الشعبية الواسعة ، التي قدمت، وتقدم، اليوم، أعظم التضحيات، بما فيها حياتها، لأجل الظفر بالحريات الديمقراطية، وإطاحة أنظمة الاستبداد والفساد والتبعية والقهر، لا بد من أن تواصل ثورتها، لأجل الظفر، أيضاً، بالحياة الكريمة، وبالسيطرة المُحْكَمَة على وسائل إنتاج هذه الحياة، وطريقة إنتاجها، بعيداً من أي ارتهانٍ، أو استلاب.

بمعنى آخر، فإن تسمية جريدة ثورية – في حقبةٍ تطلق من عقالها كلّ أسباب الأمل بتحرر مئات الملايين من الناس، على بقعةٍ تتجاوز الثلاثة عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة، وتمتلك، عدا الطاقات البشرية الخلاقة، التي تُعبِّر عن نفسها، اليوم، في شوارع المدن العربية، وميادينها، أعظمَ الثروات الطبيعية – هذه التسمية لا بد من أن تتماهى، ليس فقط مع برنامج حقبةٍ كهذه، وما يتضمنه من اهداف، بل أيضاً مع آلية وضع ذلك البرنامج موضع التنفيذ.

هذا وإن هكذا برنامجاً لَيستعيد، تحديداً، ما سبق أن حلمت به جماهير عصرٍ ذهبيّ، وهي تصغي إلى ثلاثية الحرية والوحدة والاشتراكية، تلك الشعارات الرائعة، التي لن يُقيَّض لهاالانتقال إلى أرض الواقع، في ظروف منطقتنا، إلا عبر ثورة دائمة، والتي لم ينتظر من أطلقوها، في زمنٍ سابق، لكي يخونوها، انبلاج الفجر!

لأجل ذلك، فإننا نعيد التأكيد بأن اسم جريدتنا لا بُدّ من أن ينسجم، تماماً، مع آليّة تنفيذ ذلك البرنامج، وسيكون، بالتالي، وبالضبط، «الثورة الدائمة».

الثورة الدائمة
جريدة ماركسية ثورية، فصلية، عربية
للاتصال: prj@socialist-forum.org

الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان)، منظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)، تيار المناضل–ة (المغرب)، رابطة اليسار العمالي (تونس)

الثورات العربية

مقابلة مع جلبير الأشقر، في الذكرى الأولى لفاتحة الثورات العربية، ثورة تونس

جلبير الأشقر، هوأستاذ العلوم السياسية، في «معهد الدراسات الشرقية والإفريقية»، في جامعة لندن. بين الكتب الصادرة له، بلغات عديدة، «صدام الهمجيات»، و«الشرق الملتهب»، و«العرب والمحرقة النازية». والمقابلة المنشورة أدناه، أجرتها معه، باللغة الفرنسية، مجلة إنبريكور INPRECOR، التي تصدرها الأممية الرابعة، في باريس، وذلك في أواسط الشهر الماضي، كانون الأول/ديسمبر٢٠١١. وتنشر «الثورة الدائمة» ترجمة أعدتها هيئة التحرير فيها، وذلك للنص الفرنسي الأصلي، الذي حصلت عليه الهيئة من الرفيق، بعد إجراء المقابلة مباشرةً، على أساس النشر المتزامن مع عدد إمبريكور ، الذي يصدر، في هذا الشهر.

إمبريكور: نحن نقترب من الذكرى الأولى لبدء «الربيع العربي»، في تونس. ولقد فتحت إطاحة بن علي الطريق إلى تحركات جماهيرية في مصر، وإلى إطاحة حسني مبارك، ثم القذافي، في ليبيا، وإلى الثورة في اليمن، واستقالة علي عبدالله صالح، وإلى الثورات في دول الخليج، وفي سوريا...لصالح الديمقراطية. كيف يمكن وصف هذه الحركات؟

جلبير الأشقر :تتشارك هذه الحركات في مطالبتها بالديمقراطية. فهي تتم، في بلدان يسود فيها نظام استبدادي، وتشترط حصول تغيير في النظام، تغيير في أشكال السلطة ودمقرطة الحياة السياسية. وهذا بُعدٌ تشترك فيه الحركات المشار إليها، ويمنحها في الوقت ذاته قوتها، لأن المطالبة بالديمقراطية تتيح توحيد كتلة كبيرة من الناس، من آفاق شتى، حين تنضاف إلى احتياطي تمرد اجتماعي قوي جداً، في المنطقة. وعلينا أن لا ننسى أن الحركة بدأت في تونس، مع انفجارٍ اجتماعي. فالشاب محمد البوعزيزي، الذي انتحر بإحراق نفسه، كان يحتج على ظروف حياته، ولم يكن يتقدم بمطالب سياسية. ولقد شددت حالته على مشكلة البطالة المستمرة، في بلدان المنطقة، ولا سيما بطالة الشبيبة، والأزمة الاقتصادية، وغياب آفاق اجتماعية. وهذه هي المقوّمات الأساسية. ولكن حين تنضاف إلى معارضة نظام استبدادي، فذلك يتخذ أحجاماً كبرى، كما أمكننا ان نرى في البلدان المنوّه بها. بالمقابل، ففي البلدان التي لا تنطرح فيها مشكلة الاستبداد، بالراهنية نفسها، وحيث النظام اكثر ليبرالية، وتسامحاً، مع التعددية السياسية – كمراكش، مثلاً - نجد حركةً تقوم على قاعدة المسائل الاجتماعية، ولكنها لم تكتسب إلى الآن الاتساع المتفجر، الذي سرعان ما بلغته، في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا.

امبريكور: كيف ترى تطور سياسة الولايات المتحدة، وسياسة البلدان الأوروبية، في المنطقة؟ وهل تشكل الانتخابات، في تونس، ومراكش، ومصر، والتدخل العسكري، في ليبيا، استعادةً للمبادرة الإمبريالية، أو لمبادرة البرجوازية الكومبرادورية المحلية؟

جلبير الأشقر: ثمة فاعلان، في السؤال الذي تطرحه: البرجوازيات والامبريالية. والأمر ليس الشيء نفسه، بالضبط. فضلاً عن ذلك، يتعلق الأمربجزء من العالم حيث من يعملون اليوم، بالتوافق مع الدول الغربية، مع الولايات المتحدة، بوجه اخص، ليسوا جميعهم حكومات يمكن وصفها بالبرجوازية – وأنا اتحدث هنا عن الملكيات النفطية في الخليج، التي تمتلك بُعداً سابقاً للرأسمالية، والتي تشكل حلقات مغلقة ريعية، تستثمر الريع النفطي. ففي هذه البلدان، ليست البرجوازية المحلية – أكانت كومبرادورية أو لم تكن – هي التي تمسك بزمام القيادة. وثمة حاجة للقيام بالتمييزات الضرورية.

أما في ما يخص الولايات المتحدة، وهي القوة الإمبريالية الرئيسية في المنطقة، فيمكننا القول إنها عدّلت الميزان قليلاً، بعد الوضع الصعب للغاية الذي وضعتها فيه الانتفاضتان، التونسية والمصرية، ولكن الحديث عن «استعادة المبادرة «يبدو لي مبالغاً فيه. لقد تمكنت من إعادة الاعتبار قليلاً لنفسها، عبر التدخل في ليبيا، من دون كلفة عالية، نسبياً، بالنسبة إليها، ومن تقديم نفسها على أنها «تدعم الانتفاضات». وهي ترفق ذلك بخطاب عام عن الديمقراطية. وخلافاً لما يقوله البعض، فهذا الخطاب المنافق يمتد حتى ليشمل مَلَكيات الخليج، وإن لم يتلازم، في حالتها، مع أي فعل. فالولايات المتحدة تحاول أن تصور نفسها على انها مؤتمنة على قيم الحرية، التي لم تنفك تشهرها كسلاح إيديولوجي، منذ عقود عدة، ولا سيما خلال حقبة «الحرب الباردة». وهي تفعل ذلك، في سوريا، بقدر من السهولة، لأن الأمر يتعلق بنظام متحالف مع إيران، ليست لديها نحوه مودة خاصة، تماماً مثلما كان الأمر، بخصوص النظام الليبي. ولكن القول إنها استعادت وضع الهيمنة الذي كانت تمتلكه، في المنطقة، كلام مبالغ به كثيراً. ففي الواقع، تشير الأحداث الجارية إلى وجود انحدار شديد للهيمنة الأميركية. وهو ما نراه بوجه خاص، في حالتي سوريا وليبيا.

ففي ليبيا، كان التدخل الغربي تدخلاً من بعيد، في جانب أساسي منه، ومن دون نزول قوات إلى الأرض. وبالتالي، فالتأثير الذي يمكن أن يكون للولايات المتحدة، على السيرورة الجارية، في ليبيا، محدود جداً. وفي الواقع، لا أحد يتحكم بالوضع في هذا البلد، ونشاهد تعبيرات لا تستسيغها الولايات المتحدة، إطلاقاً، ومن ضمنها الاحتجاج المتعاظم، ضد المجلس الوطني الانتقالي، ومحاولاته، الخجولة

جداً، للقيام بإعادة بناء الدولة.

وفي مصر، نرى أن حلفاء واشنطن، العسكريين، لا يزالون يمسكون بالوضع، ولكن سلطة هؤلاء تُقابَل باعتراض شديد، من جانب الشارع، وحركة شعبية مستمرة، ولا سيما على المستوى الاجتماعي، حيث تجد تعبيرها بنضالات قاسية ومتواصلة. أما الظهور القوي، على المستوى الانتخابي، للتيارات الإسلامية، فيشهد على بروز معطىً إقليمي جديد. فحتى إذا لم تكن هذه التيارات تمثل تهديداً للإمبريالية الأميركية، فليست، أيضاً، بالنسبة إليها، أداةً، أو حليفاً مطواعاً، بقدر ما هم العسكريون. وثمة توترات في التحالف، والتعاون، بين العسكريين والإخوان المسلمين. ولا مجال لتشبيه ذلك بما كانت عليه الحال مع نظام مبارك، حيال الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، فهذا يوضح أيضاً أن الولايات المتحدة اضطرت لإعادة تحديد سياساتها، في المنطقة، بصورة مكثفة، لأن حلفاءها التقليديين لا يمتلكون إلا القليل القليل من الشرعية الشعبية، وهو ما لم تكن تغذي بخصوصه الكثير من الأوهام، كما أظهرت ذلك إفشاءات ويكيليكس. فالآن وقد بات تأكيد السيادة الشعبية موجوداً في الشارع، تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لإيجاد حلفاء لها يمتلكون قاعدة اجتماعية حقيقية. لأجل ذلك، استدارت صوب الإخوان المسلمين، الذين بعد أن كانت جرت شيطنتهم، في السنوات الأخيرة، يجري تصويرهم، حالياً، ك«مسلمين معتدلين»، أو «مسلمين طيبين»، بالمقارنة مع السلفيين. والإخوان المسلمون موجودون، في كل المنطقة، والولايات المتحدة بحاجة إليهم، كما الحال في زمن تحالفها معهم، ضد عبد الناصر، وضد القومية العربية، وضد الاتحاد السوفييتي، ونفوذه في المنطقة، ما بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

وتحاول المَلَكيات، في الخليج، ولاسيما اثنتين تلعبان دوراً بالغ الأهمية، في العالم العربي، اليوم، وهما المملكة السعودية، وإمارة قطر، أن تستعيد المبادرة أيضاً. وليست لهاتين الملكيتين السياسة نفسها، بالضرورة، وثمة بينهما تراث من الخصومة يتلازم، حتى، أحياناً، مع توترات في ما بينهما، ولكنهما تتشاركان المصلحة مع الولايات المتحدة، في الجهود لأجل توجيه الأحداث، في اتجاه لا يهدد مصالح كلٍّ من هؤلاء، ويتيح لهم إعادة الاستقرار إلى المنطقة، في المدى القصير. ولقد شهدت قطر، بوجه خاص، زيادة نفوذها، بشكل كبير، في ظل الانتفاضات، على عكس المملكة السعودية، التي تشارك الولايات المتحدة انحدار نفوذها، وتراجعه. فلقد راهنت إمارة قطر، منذ سنوات عدة، على علاقاتها بالإخوان المسلمين، بأن أصبحت مموِّلتهم الرئيسية، وبتأسيسها مذاك الفضائية التلفزيونية، الجزيرة، وهي أداة سياسية ذات قوة مرموقة، تم وضعها، في الوقت عينه، تحت تصرف الإخوان المسلمين، الحاضرين جداً في ملاكها الإداري، ووسط العاملين فيها.وقد لعبت قطر بهذه الأوراق، منذ زمن بعيد، وتأتي الأحداث لتجعل منها أوراقاً استراتيجية رابحة. وهو ما رفع من قيمة الإمارات كثيراً، وأتاح لها ان تصبح حليفاً هاماً جداً للولايات المتحدة، التي تقيم، على أرضها، القاعدة العسكرية الأميركية الرئيسية، في المنطقة. ولكنها كانت طورت، أيضاً، خلال فترة من الزمن ، علاقات بإيران، وبحزب الله اللبناني، الخ...،لأجل «توزيع المخاطر» – فذهنية الحاصل على الرّيع هي التي تدَعِّم محفظة توظيفاتها. وقطر يمكنها اليوم أن تروِّج لأهمية نفوذها الإقليمي، في نظر الولايات المتحدة.

وينضاف إلى ذلك كله دور تركيا في المنطقة. وهنا يمكن الحديث حقاً عن برجوازية في السلطة، وعن بلد تعبِّر فيه الحكومة بالتأكيد عن الرأسمالية المحلية، قبل كل شيء. فالحكومة التركية هي حليفة الولايات المتحدة، وتركيا عضو في الحلف الأطلسي؛ ولكن الحكومة المذكورة تتدخل أيضاً، من منظور المصالح الخاصة بالرأسمالية التركية، التي اتخذت هجمتها التجارية، وتوظيفاتها في المنطقة، أهمية متعاظمة، على مرِّ الايام.

هاكُم تقريباً اللاعبين الكبار على مستوى الدول، في المنطقة، ولكن اللاعب الأكبر هو اليوم الحركة الجماهيرية. فحتى في البلدان، التي تحققت فيها أنصاف انتصارات، كتونس، أو مصر، لاتزال حركة الجماهير مستمرة.

إمبريكور: كيف تحلل النجاحات الانتخابية التي حققتها الأحزاب الإسلامية، في تونس، ومراكش، ومصر؟ وهل يمكن تفسير هذه النجاحات، على أساس أنها تكرار لإلزام الثورة الإيرانية، في العامين ١٩٧٨-١٩٧٩، بالبقاء ضمن حدود معينة، أو أن الأمر يتعلق بظاهرة أُخرى؟

جلبير الأشقر: الأمر يختلف، بحسب البلدان. ففي مراكش، لم يكن الأمر شبيهاً بما حدث في مصر أو تونس. فنجاح الحزب الإسلامي، فيها، نسبي جداً، وبادىء ذي بدء، لأن الانتخابات قوطعت، بكثافة. فبحسب الأرقام الرسمية، كانت المشاركة أدنى من غالبية الناخبين المسجلين، الذين كان مثيراً أكثر للفضول أن يكون عددهم قد انخفض عما كانت عليه الحال ،في الانتخابات السابقة، وذلك على خلفية حملة نشيطة، لصالح المقاطعة، قامت بها قوى المعارضة الحقيقية، المتجمعة، في حركة ٢٠ فبراير /شباط. ومن واجبي أن أقول، لتصحيح الانطباع، إن قوى المعارضة هذه كانت تضم، هي أيضاً، مكوِّناً إسلامياً هامّاً، معارضاً للنظام بصورة جذرية. إن نجاح الحزب الإسلامي ل«معارضة الوفية»(للمَلَكية) ، في مراكش، هو نجاح نسبي للغاية، ومن المرجّح أن الملكية استقبلته استقبالاً جيداً، إذا لم تكن تمنّته، وذلك لإعطاء الانطباع بأن مراكش شهدت هكذا، بأشكال سلمية ودستورية، السيرورة نفسها التي حصلت، في أمكنة أخرى .ويتفق أن للحزب الذي نحن بصدده روابط تشده إلى الإخوان المسلمين.

أما في تونس، وفي مصر، فالانتصارات الانتخابية للأحزاب الإسلامية أكثر إثارة، ولكن ليس فيها إطلاقاً ما يستدعي الشعور بالمفاجأة. ففي حالة مصر – وهنا أيضاً ثمة حاجة لإبراز الاختلافات بين البلدان – حدثت هذه الانتخابات بعد عقود كان الإخوان المسلمون خلالها، المعارضة الجماهيرية الوحيدة الموجودة، في حين أن السلفيين كانوا يتمتعون بحرية مناورة، لأن مبارك كان يعتبرهم قوةَ دعم لنظامه، لكونهم كانوا يدعون للابتعاد عن السياسة. ولقد تمكن هذان المكوّنان للحركة الإسلامية من النمو، على مر الزمن، على الرغم من المضايقات التي تعرض لها الإخوان المسلمون. ومع أن هاتين القوتين لم تشاركا في مبادرة الحركة الجماهيرية (التحقتا بها لاحقاً) ، حين نجحت هذه الحركة في فرض دَمَقرطة نسبية للمؤسسات، فقد كانتا في وضع يتيح لهما الاستفادة منها أكثر من أيّ من الآخرين. وعلينا أن لا ننسى أن مبارك لم يستقل إلا في فبراير/شباط الماضي، وأنه لم تكن هناك غير أشهر قليلة للإعداد للانتخابات. فلم يكن يمكن بناء قوة بديل لمعارضة ذات صدقية، وقادرة على إحراز النصر، في الانتخابات، في وقت قصيرٍ إلى هذا الحد. لقد سحقت الحركةُ الجماهيرية حزبَ النظام،

الذي كان الآلة الانتخابية الرئيسية في البلد.
ولكننا كنا إزاء انتفاضة غير ممركزة إلى حد بعيد، في شكلها التنظيمي. وكان الأمر يتعلق بشبكات متعددة أكثر مما ب «حزبٍ قائد». وكان الإخوان المسلمون، بالتالي، القوة الوحيدة المنظمة، التي تمتلك وسائل مادية ، في الحركة.

ولكن حالة تونس مختلفة، لأن حزب النهضة، الإسلامي، تعرض للاضطهاد، وتم حظره، في أيام بن علي. هذا ولقد منع نظام بن علي، القمعي، أيضاً، بروز قوة يسارية، أو حتى ديمقراطية. وهذه القوى لم تكن تمتلك الاتساع الذي بلغته «النهضة»، في بداية التسعينيات، قبل قمعها، والذي أتاح لها الظهور، على ممر الزمن، كالحالة المعارضة لبن علي ، الأقوى والأكثر جذرية، وذلك بمساعدة قناة الجزيرة، بوجه أخص. والنهضة، هي الأخرى، لم تكن في أصل الانتفاضة، في بلدها، ولكن بالنظر إلى المهلة القصيرة التي أُعطيت لإعداد الانتخابات، كانت تتمتع بوضع أفضل بكثير من أوضاع القوى السياسية الأخرى.

لقد كانت الأحزاب الإسلامية في مصر وتونس تمتلك المال، وهذا عامل أساسي لأجل خوض حملة انتخابية. وإذا كانت قوى اليسار، في البلدان العربية، تستطيع، في الماضي، الاستفادة من دعم الاتحاد السوفييتي، المادي، أو من دعم هذا النظام القومي أو ذاك، فلقد انتهى هذا، منذ زمن بعيد. بالمقابل، فإننا لنلاحظ، بالنسبة للأحزاب الإسلامية، وجود منافسة، حتى، بين مقدمي المساندة المالية، النفطيين، لها: كقطر، وإيران، والمملكة السعودية. ودور قطر هام جداً، على هذا الصعيد. فلقد ذهب راشد الغنوشي، زعيم النهضة، إلى قطر، قبل عودته(من المنفى) إلى تونس...ومقر النهضة الجديد، الفخم، في تونس، وهو مبنى من عدة طوابق، ليس في متناول منظمة تخرج من سنوات من القمع. ولم ينفك الإخوان المسلمون المصريون يدشنون مقرات في كل أرجاء البلد، مع وفرة الإمكانات، التي تتدفق عليهم، منذ فبراير/شباط الماضي، أي منذ حصلوا على الشرعية. ولقد رأينا ما أنفقوه من إمكانات كبيرة خلال الحملة الانتخابية. إن لعامل المال، إذاً، أهمية كبرى، وهو يضاف إلى رأسمالهم الرمزي كقوة رئيسية في المعارضة، وفي حالة مصر، إلى انغراسهم بما هم قوة سياسية – دينية عرفت كيف تنسج شبكة هامة، عبر ممارسة الأعمال الاجتماعية وأعمال البِر. وليس مدهشاً، على الإطلاق، ضمن شروط كهذه، أن تطفو هذه القوى كمنتصرة رئيسية في الانتخابات.

إمبريكور: هل يمكن للأحزاب الإسلامية أن تخلي المكان، على المدى البعيد، لقوى ستتولى بناء نفسها؟

جلبير الأشقر: إن المشكلة الكبرى، في الوقت الراهن، هي غياب بديل يوحي بالثقة، وليس الزمن وحده هو الذي يلعب دوره، هنا، بل المقدرة، ايضاً، أو وجود مشروع، سياسي وتنظيمي جدير بالتصديق. والقوة الوحيدة التي يمكن، في رأيي، أن توازن الأحزاب الإسلامية، في المنطقة، ليست الليبراليين من كل الأصناف، الذين لديهم، بطبيعتهم، قاعدة اجتماعية ضيقة، بل الحركة العمالية. ففي بلدين، كتونس ومصر، تمثل قوةً مرموقةً، قوةً لها جذور شعبية، بعكس الليبراليين. والحركة العمالية هي القوة الوحيدة القادرة على تشكيل بديل للأصوليين الدينيين، في البلدان المعنية. والحال أن المشكلة الأساسية إنما تكمن في غياب تمثيل سياسي للحركة العمالية.
إن الحركة العمالية القوية موجودة، سواء في تونس أو في مصر: الاتحاد العام



مشاهد من الثورة المصرية. حسام الحملاوي

للشغل في تونس (UGTT)، الذي كان عاملاً حاسماً في إطاحة بن علي، والاتحاد المصري الجديد للنقابات المستقلة، في مصر.

وليس هذا الأخير قوة هامشية، حيث أنه يضم ، حتى اليوم، مليوناً ونصف المليون من الأعضاء. إن ال(FESI) أو ال(EFITU)، وفقاً للأحرف الأولى الإنكليزية، بنت نفسها بعد إطاحة مبارك، على قاعدة حركة الإضرابات التي سبقتها وتلتها. وبمعنىً ما، تشبه النقاباتِ المعارضةَ، التي تم خلقها، بمواجهة الدكتاتوريات، في كوريا، أو بولندا، أو البرازيل.

أما المشكلة فتكمن في أنه ما من تمثيل سياسي للحركة العمالية، في تونس، وفي مصر، وعليّ أن أقول، للأسف، إن اليسار الجذري، في البلدين المعنيين، لم يُعطِ الأولوية لتوجُّه كهذا . فهو يعتقد أنه بالإعلان عن نفسه، وبناء نفسه، سياسياً، يمكنه أن يلعبَ دوراً عظيماً في الأحداث، في حين أن وتيرتها تتطلب سياسات موجّهةً أكثر مباشرةً بكثير، نحو إعلاء شأن الحركة الاجتماعية بالذات. ذلك أنه يمكن إعطاء الأولوية للمنظمات السياسية، في الفترات البطيئة، فترات اجتياز الصحراء، ولكن عندما نصبح في وضع بهذا القدر من الغليان، لا يعود يكفي بناء الذات. وأنا لا أقول إن هذا ليس ضرورياً، بل هو غير كافٍ. يجب اتخاذ مبادرات ترمي إلى خلق حركة واسعة. وفي رأيي أنه في بلدان كتونس ومصر، ينبغي أن تكون الفكرة الكلاسيكية عن أحزاب عمالية جماهيرية، مستندة إلى الحركة النقابية، فكرةً مركزية. بيد أنها، للأسف، قليلة الحضور في الإشكاليات السياسية لليسار الجذري، في البلدين المنوه بهما.

إمبريكور: لماذا تبدو المَلَكيات (في كل من مراكش، والأردن، وشبه الجزيرة العربية) «صامدة»؟

جلبير الأشقر: هنا أيضاً، علينا التمييز. ربما سأقول إن الأردن يشبه مراكش أكثر مما بعض ملكيات الخليج. إنه يظهر أيضاً بمظهر «استبداد ليبرالي»، «حكم مطلق ليبرالي». إنها ملكيات مطلقة، حيث لا توجد سيادة شعبية، ولكن فيها دساتير ممنوحة و قدراً من الليبرالية السياسية، مع تعددية سياسية غير وهمية. هنالك أيضاً قاعدة اجتماعية للملكية، قاعدة رجعية ريفية أو من أصل ريفي تُعنى بها الملكيات. وذلك يتلازم ، بالتأكيد، مع قمع انتقائي.

ولكن الوضع الاجتماعي الحالي يختلف في الأردن عنه، في مراكش. ففي هذه الأخيرة، هنالك حركة اجتماعية قوية، حيث أن حركة ٢٠ فبراير/شباط نجحت في تنظيم اعمال تعبوية هامة، وأثبتت حتى الآن وجود مثابرة لافتة لديها. ولكنها أخطأت، في رأيي، بالانطلاق من المسألة الدستورية، المتعلقة بالمسألة الديمقراطية، التي ليست لها، في مراكش، حدّةٌ كبيرة، بينما المسألة الاجتماعية أكثر حدة بكثير. بيد أنه يحدث تطور، على ممر الأيام، وباتت المسألة الاجتماعية توضع، أكثر الآن، في الواجهة. مع ذلك، لن يكون بالإمكان، في الظروف الحاليةً، في مراكش، حصول انتفاضة شعبية من النوع الذي حصل، في تونس أو في مصر، إلا على مستوى القضايا الاجتماعية، وليس بما يخص المسألة الديمقراطية، لأن النظام من الفطنة بحيث لا يُظهر أنيابه، في مواجهة هذه الأخيرة. ففي مراكش لم يحصل إلا القليل من القمع، مقارنةً بالبلدان الأخرى للانتفاضة، كتونس بن علي أو حتى مصر، ناهيكم عن ليبيا أو سوريا.

ثمة عناصر مشتركة بين مراكش والأردن، حيث النظام يترك الأمور تأخذ مجراها، في الوقت نفسه الذي يراقبها فيه، فاتحاً بذلك صمّام الأمان، وتاركاً البخار يتبدد. في الوقت نفسه، يلعب على العامل الإتني. وفي الأردن، هنالك أيضاً أعمال تعبوية لا يستهان بها، وهي مستمرة. هنالك إذاً، في البلدين المذكورين، حركة فعلية، وإن لم يكن لها الاتساع الكبير لما رأيناه في تونس، أو مصر، أو البحرين، أو اليمن، أو ليبيا، أو سوريا...ولكن «الاختلاف» الإتني، المختلق جداً، بين «أردنيين أصليين» وفلسطينيين (أي الناس المتحدرين من النزوح من الضفة الأخرى لنهر الأردن) إنما يستغله النظام. ومع أننا نعرف تماماً أن الفلسطينيين، الذين يعود أصلهم إلى الضفة الغربية، هم أكثرية في البلد، فالمَلَكية الاردنية تغذي هاجساً لدى «الأردنيين الاصليين»، وتخوُّفاً من أن يصبحوا أقلية. وهذه هي الوصفة التقليدية جداً، المتمثلة بالشعار المعروف، «فرِّق تَسُدّ».

وإذا استدرنا نحو المَلَكيات الخليجية، يصبح الوضع مختلفاً. فلقد حصلت حركات شعبية حيث ذلك ممكن. وفي عُمان، كانت هناك حركة اجتماعية، ونرى الآن تطوُّرَ حركةٍ سياسية، في الكويت؛ ولقد حصلت حركات احتجاج وأعمال تمرد، جرى قمعها بشراسة، في المملكة السعودية. وثمة، بالتأكيد، البحرين، أو الملكية الخليجية الوحيدة التي واجهتها انتفاضة كبيرة الاتساع. أما الاستثناء فتشكله الدويلات المصطنعة جداً، كقطر، والإمارات، حيث ٨٠ إلى٩٠٪ من السكان هم «أجانب»، أي ليست لهم أي حقوق، ويمكن طردهم، في أي لحظة. إنها دول لا تخشى إذاً الحركات الاجتماعية كثيراً، وتحظى بحماية مباشرة من جانب الدول الغربية، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا (التي لها روابط هامة مع الإمارات العربية المتحدة، بوجه خاص، ولا سيما على المستوى العسكري). وفي كل مكان آخر، كانت هناك تحركات، حتى في الكويت، حيث يوجد سكان أصليون، أكثر اتساقاً بعض الشيء، وإن كانوا قلةً، حتى هنالك.

ولقد كانت هناك، بوجه خاص، انتفاضة البحرين، التي حاولت الملَكية المحلية، والسعوديون، تصويرها كحركة طائفية شيعية، على وجه الدقة، ضد الملكية السنية، علماً بأن الشيعة يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان الجزيرة. ولا شك في أن البُعد الطائفي موجود، وهو قوي في المنطقة: فالشيعة يتعرضون للاضطهاد، سواء في البحرين، او في المملكة السعودية، حيث هم أقلية. والأنظمة القائمة تستخدم الطائفية الأكثر سفالةً، لمنع تلاحم حركة جماهيرية، ويغذون، في قاعدتهم الاجتماعية، العداء للشيعة. وبالطبع، فهم يستخدمون أيضاً الإمكانات المالية، التي في متناولهم، لشراء من يستطيعون شراءهم. وفي البحرين، رأينا حركة ديمقراطية ذات شأن، إذا نظرنا لموازين القوى. ولولا التدخل الخارجي، لكانت تمكنت من إطاحة الملَكية، وهو ما يبقى وارداً. ولقد اتخذ التدخل الخارجي شكل قوات من بلدان الخليج، سعودية بشكل خاص، جرى إرسالها إلى الجزيرة للحلول محل القوات المحلية، بحيث تتمكن من تكريس نفسها لقمع الحركة. ولكن الحركة مستمرة في البحرين، وليست على وشك الاندثار.

وأخيراً، هناك اليمن، الذي ليس جزءاً من ملكيات الخليج، ولكنه ينتمي إلى المنطقة عينها. إنه، مع السودان وموريتانيا، أحد البلدان العربية الأكثر فقراً. فثلثا السكان يعيشون فيه، تحت عتبة الفقر. ولقد عرف اليمن تعبئة عظيمة بالكامل قبل أشهر. وما يتم استغلاله هناك، من جانب النظام، استغلالاً شديداً، إنما هو العامل القبَلي، فضلاً عن العامل الإقليمي، بحيث اتخذت الأحداث

الأشكال التي يمكن وصفها بـ«الحرب الأهلية الباردة»، التي تضع في المواجهة جزأين من السكان، مع نشاطات تعبوية كبرى مرموقة، من الجانبين، خلافاً لما كانت الحال مع تلك التي كان القذافي ينظمها في طرابلس، أو تلك التي ينظمها الأسد في سوريا، والتي تتخذ طابعاً وهمياً، بصورة جزئية. إن اليمن بلد يؤثر وضعه في المملكة السعودية مباشرةً، وهو ما يفسر لماذا تورط فيه السعوديون إلى هذه الدرجة: هم يدعمون علي عبدالله صالح، وكانوا وراء «استقالته». وهي مسخرة لم تخدع أحداً، ولا سيما المعارضة الجذرية، التي تواصل القتال.

إمبريكور: كيف تفسر أن النظام الجزائري لم يهتز بسبب التحركات الشعبية؟

جلبير الأشقر: يمكن أن نقول الامر نفسه، بخصوص العراق، والسودان، ولبنان، ايضاً. إنها بلدان شهدت فترات طويلة من الحرب الأهلية. وضمن ظروف كهذه، يصبح مفهوماً وطبيعياً أن لا يكون الناس ميالين جداً لنزع الاستقرار، في بلدانهم. فثمة خوف من المجهول، وخوف من انبعاث القوى السلفية الاكثر تطرفاً، وخوف من أن تتجدد، بما فيه عن طريق إساءة استخدام السلطة، تلك الحرب القذرة التي عرفتها الجزائر، والتي دفع السكان كلفتها. إن هذه اللوحة الخلفية بالغة الأهمية، ولا يجب أن ننسى أن الجزائر بلدٌ شهد، في العام ١٩٨٨، انتفاضة شعبية، لاشك في انها لم تكن بهذا الاتساع، ولم تكن لها أشكال التنظيم نفسها التي رأيناها، هذا العام، ولكنها أفضت، مع ذلك، إلى نوع من الحريات السياسية. لقد أعقب الصعودَ الانتخابي، الذي تلا ذلك، وحققته جبهة الخلاص الإسلامية (الفيس)، الانقلابُ الذي نعرفه، والحرب الأهلية. وطبيعي وعادي أن لا يتمنى الناس تكراراً لهذا السيناريو. وهذا عامل انسداد، في الجزائر، في غياب قوى قادرة على تنظيم عملية لِحام اجتماعي أفقي، على أُسس طبقية، يمكنها أن تكون قاعدة انتفاضة جديدة. لقد حصلت محاولات تعبئة، في الجزائر، ولكنها لم تجد صدىً كبيراً. والآفاق تبدو موصدة، بالأحرى، في الوقت الراهن. وقد يتغير ذلك إذا استمرت الحركة الإقليمية، التي بدأت في ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١٠، في تونس، في الاتساع. وعلينا أن نأخذ في الحسبان، أيضاً، واقع أن الجزائر ترى كيف أن تونس وليبيا، المجاورتين، تشهدان تحولات ديمقراطيةً تستفيد منها، في الحالتين، قوى إسلامية مشابهة لما كانت تمثله الفيس (جبهة الخلاص الوطني)، التي سبق قمعها في الجزائر. وهذا يمكن أن تكون له نتائج مباشرة على الوضع الجزائري، وهذا يقلق العسكريين الموجودين، في السلطة.

إمبريكور: هل تعتقد أن الثوريين قادرون على الانتصار في سوريا؟ ومن هم هؤلاء الثوريون؟

جلبير الأشقر: إن الانتفاضة الجماهيرية، في سوريا، هي قبل كل شيء انتفاضة للقاعدة الشعبية، التي يشكل الشباب رأس حربتها. إنها تعبير عن طفح الكيل بمواجهة دكتاتورية عائلية لها في السلطة ٤١ عاماً. فلقد استولى حافظ الأسد على السلطة، في العام ١٩٧٠، وتوفي في العام ٢٠٠٠، بعد ٣٠ عاماً قضاها في السلطة، ومذاك، منذ أحد عشر عاماً، بات في السلطة ابنه بشار، الذي جرت ترقيته إلى هذا المنصب، في حين لم يكن عمره يصل بعد إلى الـ٣٥ عاماً. هنالك إذا طفاح كيل يمكن فهمه بسهولة، ولا سيما ان المقَوِّم الاجتماعي الحاضر، في كل مكان، كلوحة خلفية، كبنية تحتية للانتفاضات، حاضر جداً، في سوريا. فهذا بلدٌ خاضع منذ عقود لإصلاحات اقتصادية ليبرالية، تسارعت في السنوات الأخيرة، وتعبر عن نفسها بغلاء معيشة متسارع، وبوضع اجتماعي بالغ الصعوبة، وفقر شديد، (يعيش ٣٠٪ من السكان تحت مستوى الفقر)... وينضاف إلى ذلك الطابع الأقلّوي الطائفي للسلطة، حيث أن الزمرة الحاكمة تنتمي في غالبيتها إلى الأقلية العلوية. وهذا كله يفسر أنه، حين جرى استلهام المثال التونسي، ثم المصري، ثم الليبي في الأخير، - بما فيه التدخل الدولي في البلد الأخير، الذي شجع السوريين على بدء العمل، على أمل أن يردع ذلك نظامهم عن القمع العنيف - شهدنا انفجار هذه الحركة التي لا يمكن أي قوة سياسية أن تزعم التحكم بها، وأقلّ أيضاً أن تدّعي أنها بادرت إليها. إن شبكات شباب، بوجه خاص، - كما نرى في كل مكان، من مراكش، وصولاً إلى سوريا، وهي تستخدم التقانات الجديدة للاتصال (كالفيسبوك، الذي يتم الكلام عليه كثيراً) — هي التي بادرت إلى هذه الانتفاضات ونظمتها، بشكل «لجان تنسيق محلية» تم توحيدها الآن، على أساس فدرالي، وهي تستمر في دفع الحركة. وهي لجان لا انتماء سياسياً لها.

بيد أن ثمة أيضاً قوى سياسية تتنظم، بهدف «تمثيل» الحركة. ولقد رأينا بروز قوتين، تجمُّعين، متنافسين. أحدهما يضم بشكل أساسي قوى يسارية لم يكن بعضها في المعارضة الجذرية للنظام، ولدى أفرادها مواقف ملتبسة إزاءه، بعد أن دعاهم للحوار، حيث ظنّوا أن بإمكانهم أن يدخلوا بصفة وسطاء بين الانتفاضة الشعبية والنظام، ويقنعوا هذا الاخير بإجراء إصلاحات. ولكنهم سرعان ما رأوا أن ذلك لن يُفلح، ومنذ ذلك الحين التحق معظمهم بهدف إطاحة النظام.

أما الجزء الآخر فيضم الأحزاب الأكثر جذرية في معارضتها للنظام، وهو كتلة متنوعة من القوى التي تتراوح بين الإخوان المسلمين (الذين يلعبون، هنا ايضاً، دوراً مركزياً) وحزب الشعب الديمقراطي (المنبثق من انشقاق للحزب الشيوعي السوري)، الذي تغير إيديولوجياً، «على الطريقة الإيطالية»، ولكنه يبقى معارضةً يسارية للنظام، فضلاً عن أحزاب كردية. ولقد شكلت هذه القوى المجلس الوطني السوري، الذي قبل به جزء هام من قاعدة الحركة الشعبية كممثل له، من دون أن يكون ذلك ناتج رقابة تقوم بها الشبكات المناضلة. إنها إذاً حالة خاصة تعبر عن نفسها بكونها اختارت أن تعهد برئاسة المجلس الوطني السوري لبرهان غليون، وهو مستقل، يساري، بالأحرى. ونحن نرى هذا الأخير يشارك اليوم، أكثر فأكثر، في لعبة دبلوماسية يقودها الإخوان المسلمون، بالاتفاق مع تركيا والولايات المتحدة. وهذه دينامية خطيرة.

أخيراً، ثمة المنشقون عن الجيش. فبعد عدة أشهر من القمع، حدَثَ ما حدث. حتى في غياب منظمة قادرة على تنظيم انتقال الجنود إلى صفوف التمرد الشعبي، عبّر طفح الكيل لدى الجنود عن نفسه بارتدادات غير منظمة إطلاقاً، في البداية. ومنذ شهر أغسطس/آب ٢٠١١، أقاموا جيشاً سورياً حراً، على خلفية بداية حرب أهلية، مع مواجهات بين منشقّي الجيش وحرَس النظام الدكتاتوري.

ثمة إذاً مروحة قوى في سوريا. فبسبب أن البلد لم يعرف حياة سياسية منذ عقود — مع ان النظام أقل استبدادية مما كانت عليه الحال في ليبيا - يستحيل أن نعرف ما هو الوزن النسبي لأي من الطرفين. وعلينا أن ننتظر إطاحة النظام لنرى القوة النسبية للتيارات السياسية المنظمة.

إمبريكور: فلنعد إلى ليبيا. هل يعني سقوط القذافي نهاية الحرب الأهلية، أو أننا نخاطر برؤية المواجهات المسلحة تتنامى، وإذا كان الجواب إيجابياً، فمن هم أبطالها؟

جلبير الأشقر: علينا أن نبدأ بالتشديد على أن أكثر من ٤٠ سنة من وجود نظام استبدادي، في ليبيا، كان قد ألغى أي شكل من الحياة السياسية. تبدو ليبيا، إذاً، كحقل بكر، سياسياً، ولا أحد يعرف أي مشهد سياسي سيتشكل فيها، ولا ما قد تعطيه الانتخابات، في هذا البلد، إذا ما حصلت انتخابات. وإذا كنت تعني بالحرب الأهلية الحرب التي بلغت أوجها مع توقيف القذافي، وتصفيته، ثم توقيف ابنه، فهذا انتهى الآن بشكل أساسي. أما ما هنالك الآن، فنحن إزاء وضع فوضوي، كما الحال تقريباً مع لبنان، في السنوات الأولى من الحرب الأهلية، بعد العام١٩٧٥، أو، كما الحال في الصومال، إذا أخذنا حالة متطرفة. هنالك حكومة، ولكن ليست هنالك دولة. فإذا عرّفنا الدولة، اولاً، وقبل كل شيء، بعمودها الفقري المسلح، لم يعد هنالك جيش في ليبيا وإن كانت هناك محاولات لإعادة تكوين جيش) : هنالك مجموعة كبيرة من الجيوش، مبنية على أسس متنوعة، مناطقية، وقبَلية، وسياسية–إيديولوجية،الخ. والعامل المناطقي ، بالمعنى الأضيق للكلمة – مصراتة، أو الزنتان، مثلاً – عامل حاسم. لكل منطقة ميليشياتها المسلحة.

وهذا يشهد، من جهة أخرى، على الطابع الشعبي للحرب التي أطاحت النظام. وليس من أدنى شك في أن ما رأيناه في ليبيا كان ثورة شعبية، وحتى حرباً شعبية، بالشكل الأكثر كلاسيكية: كان مدنيون من كل المهن قد تحولوا إلى مقاتلين، واندفعوا إلى المعركة ضد النظام. أما من اعتقدوا بأن تدخل الحلف الأطلسي يعني نهاية الطابع الشعبي للتمرد، ويحوّل المتمردين إلى عملاء للناتو، فقد اقترفوا خطأ كبيراً. في كل حال، إن معظم من قالوا ذلك كانوا يسعون لتبرير دعمهم لنظام القذافي ضد الثورة الليبية. ولقد رأينا في اليسار الدولي مواقف شتى، وبلبلة لا توصف. فمن ظنوا أن الحلف الأطلسي قد يسيطر على الوضع في ليبيا بعد إطاحة القذافي، كانوا يغذون أوهاماً كبيرة. فالولايات المتحدة لم تنجح في السيطرة على العراق، بعد نشر قوات كثيفة في هذا البلد، فكيف يمكن الاعتقاد أن بإمكانها السيطرة على ليبيا، من دون أن تكون لديها قوات على الأرض؟!

إن الطاقة الكامنة للاحتجاج الشعبي، التي أطلقتها الانتفاضة ضد القذافي، لا تزال موجودة . ففي ليبيا، تشهد على ذلك، على سبيل المثال، المظاهرات التي تمت في ١٢ ديسمبر/كانون الأول، في بنغازي، ضد المجلس الوطني الانتقالي، وضد واقع أنه يسعى لاختيار الشخصيات المرتبطة بالنظام القديم. والحلف الأطلسي لم ينفك ينصح المجلس الوطني الانتقالي بدمج أعضاء نظام القذافي، موضحاً أن تلك هي الدروس المستفادة من الإخفاق العراقي. وهذا ما رفضه السكان، وثمة حركات شعبية تعارضه. كما يشهد على ذلك أيضاً تنظيم النساء. فللمرة الأولى تتشكل حركة مستقلة للنساء، وتتعبّأ، سواء حول مسألة الاغتصابات، أو حول التمثيل السياسي. هنالك أيضاً احتجاجات مدنيين يريدون التخلص من الميليشيات. لقد باتت ليبيا بلداً تنفجر فيه الأمور، في كل الاتجاهات، وحيث تعبر الطاقة الكامنة ،التي أيقظتها الانتفاضة، بقوةٍ، عن نفسها.

ومن المؤكد أن الآفاق إنما يشكل غيابُ يسارٍ معوِّقاً لها، نظراً لما كان واقعُ النظام، ولما فعله بأي شكل من أشكال المعارضة السياسية، ولكن هنالك حالات تقدم طفيفة، مع ذلك – على سبيل المثال، تشكيل اتحاد للنقابات المستقلة أقام روابط مع مثيله المصري. وعلينا أن نرى ما سينتجه ذلك. في كل حال، وبخصوص الوقت الراهن، فبسبب الشكل، بالذات، الذي اتخذته الانتفاضة، ،مع إطاحة النظام، وعلى الرغم من التدخل الإمبريالي، في النزاع، تُعَد ليبيا، بين كل بلدان المنطقة، البلد الذي عرف التغيير الأشد جذرية، حتى الآن. فنظام القذافي جرى تدميره، جذرياً، حتى إذا بقيت منه آثار تحفز حالات تعبئة شعبية. ولكن البنى الأساسية للنظام قد هوت، وهذا يختلف كثيراً عن حالة تونس، وحالة مصر، ناهيكم عن حالة اليمن. ففي مصر، وأكثر أيضاً مما في تونس، لا تزال البنى الأساسية للنظام صامدة، وحتى السلطة في القاهرة إنما هي في يدَيّ طغمة عسكرية.

إمبريكور: إن تونس هي بين البلدان العربية البلد الذي تمتلك فيه منظمات الحركة العمالية – المؤسسات النقابية – أكبر قدر من التقاليد والهيكلة. ولكن الحركة العمالية تهمشت في سيرورة انتخابات المجلس التأسيسي. هل تعتقد أننا إزاء بداية تثبيت للاستقرار، أو أن هذه استراحة انتخابية؟

جلبير الأشقر: تونس بلد فيه برجوازية حقيقية، كانت تتسامح مع نظام بن علي، او تستفيد منه. وهذه البرجوازية لجأت إلى مخلّفات نظام بورقيبه – إذاً النظام الذي سبق استيلاء بن علي على السلطة -، هذه المخلفات التي تتمثّل بباجي قائد السبسي، وقد كان وزيراً أول، حتى الانتخابات. واليوم، تحاول البرجوازية التونسية اختيار الأكثرية الجديدة: حزب النهضة، والمؤتمر لأجل الجمهورية، وهو حزب الرئيس الجديد، منصف المرزوقي...والبرجوازية تستوعب هذه القوى وتتمثلها، لأنها لا تمتلك برنامجاً اجتماعياً أو اقتصادياً مناهضاً للرأسمالية. على العكس، تماماً، يتعلق الأمر إما بليبراليين ديمقراطيين تقدميين، إلى هذا الحد أوذاك، كالمرزوقي، أو بحركة إسلامية ذات أصول سلفية، كحزب النهضة، الذي ينتسب إليه الوزير الأول الجديد، حمادي جبالي، والذي يزعم أنه غيّر جلده السلفي وأصبح معادلاً تونسياً لحزب العدالة والتنمية، الممسك بالسلطة في تركيا. ومثلما تكيّف رأس المال التركي الكبير، كلياً، مع حزب العدالة والتنمية، الذي يقوده رجب طيب أردوغان، وقد أصبح، حتى، أفضل ممثليه، حالياً، تتطلع البرجوازية التونسية لاختيار النهضة ممثلةً جديدة لها.

في الوقت عينه، تستمر الحركة، في القاعدة. فما كانت الانتخابات تضع أوزارها حتى رأينا انتفاضة في حوض قفصه المنجمي، الذي كانت نضالاته، في العام ٢٠٠٨، بوجه خاص، تبشر بالثورة التي اندلعت في ديسمبر/كانون الأول٢٠١٠. ولقد تناول الاحتجاج هذه المرة، تماماً كما في العام ٢٠٠٨، الشأن الاجتماعي، المطالبة بحق العمل، ومطلب االتوظيفات. وذلك سوف يتواصل، لأن الحركة في تونس قد انطلقت، على صعيد المسألة الاجتماعية، ولأن التحالف الموجود، اليوم، في السلطة، لا يملك جواباً عن هذه المسألة.
هنالك إذاً في تونس أرض مناسبة لبناء قوة سياسية تقوم على الحركة العمالية، شرط أن تأخذ قوى اليسار المبادرة في هذا الاتجاه.

إمبريكور: كيف تتطور حالات التعبئة في اليمن، بعد استقالة الرئيس علي عبد الله صالح؟

جلبير الأشقر: الحركة مستمرة أيضاً في اليمن. فقسم هام من المعارضة يفهم تماماً أن استقالة صالح ليست غير محاولة لتغيير الواجهة، من دون تغيير الأساس.
والمطلب الانفصالي يتخذ كذلك المزيد من القوة في اليمن الجنوبي، بمواجهة هذه التسوية قليلة الإقناع. ويجب ألا ننسى أن اليمن لم يتوحد إلا في العام ١٩٩٤، بعد انقسام طويل إلى دولتين. والدولة الجنوبية هي الوحيدة التي أعلن نظامها انتسابه إلى الماركسية، مع تجربة اجتماعية غير معروفة جداً، ولكنها لافتة للنظر. فبعد انحطاط بيروقراطي كان يشجعه الارتهان بالعلاقة بالاتحاد السوفييتي، انهار النظام، في الأخير، بعد نهاية الدولة الكبرى الوصية عليه. ولكننا نرى، من جديد، نمو مطالبة بالانفصال، في الجنوب، الذي يعتبر نفسه متقدماً، على المستوى الاجتماعي، على الشمال، حيث البنى ما قبل الرأسمالية، القبَلية وغيرها، أكثر رسوخاً.

ثمة أيضاً، في اليمن، عامل حرب طائفية، مع أقلية في البلد كانت هدفاً لهجمات من جانب النظام، كما توجد القاعدة هناك أيضاً، حيث أن اليمن هو اليوم، بلا ريب، البلد العربي الذي تُعدُّ شبكة القاعدة، فيه، الأقوى، على المستوى العسكري. اليمن هو إذاً برميل بارود يُحسب له حساب.

إمبريكور: كيف تنظر إلى صعوبة خوض أوروبا حملات التضامن مع الثورات في المنطقة العربية؟

جلبير الأشقر: خلافاً لما يدفعني سؤالك للتفكير فيه، أعتقد أنه كان هناك تعاطف كبير جداً، حتى في الولايات المتحدة، مع الانتفاضة في تونس، وأكثر أيضاً مع الانتفاضة في مصر. أما السبب في أن ذلك لم يعبر عن نفسه بتحركات إنما يعود، كما يبدو لي، إلى أن الناس لم يجدوا سبباً خاصاً للتعبئة. لن أصنعَ تاريخاً افتراضياً، ولكنني اعتقد أنه لو حصلت محاولة تدخُّل قمعيّ، من جانب الحكومات الغربية ضد الثورة في تونس، أو في مصر، لكنا رأينا بروز حركة تضامن هامة. ففي حالة ليبيا، كانت الحكومات الغربية تتدخل، من الجانب الجيد، على الأقل في الظاهر، في نظر الرأي العام. وفي الحالة الليبية، ينطرح عموماً السؤال المعاكس: لماذا لم تحصل تعبئة ضد هذا التدخل العسكري الغربي؟ أما في حالة سوريا، فالناس يسمعون أشياء متناقضة، ويرون أن موقف حكوماتهم «حذر»، الأمر الذي لا يحث على التعبئة...

أما أنا فأرى الأشياء بصورة مختلفة. إن صدى الانتفاضات العربية قوي جداً لدى سكان العالم. وقد سبق أن رأينا ذلك في تحركات فبراير/شباط ٢٠١١، في الويسكنسن، بالولايات المتحدة، التي كانت تتخذ مصر مرجعاً لها، كما رأينا، في المظاهرة النقابية الكبرى في لندن، في مارس/آذار، حيث كانت لافتات كثيرة تحيل إلى مصر، أو أيضاً في حركات الغاضبين في إسبانيا، وفي اليونان، ثم في زمن أقرب إلينا في حركة احتلّوا التي انتشرت في الولايات المتحدة وأماكن أخرى...في كل مكان نجد إحالات إلى ما يحدث في العالم العربي، و بخاصة إلى الانتفاضة المصرية، لأنه حدث تركيز إعلامي أشد أهمية بكثير على الأحداث في مصر مما على كل ما تبَقّى. الناس يقولون «سنفعل مثل ما فعلوا»، «لقد تجرّأوا على فعله، وسوف نفعله»! وبالطبع، لا ينبغي المضي في المبالغات، في الاتجاه المعاكس. وإذ أقول هذا، أعي تماماًحدود ذلك كله، حتى حيث الحركات اتخذت انساعاً مرموقاً، كما الحال في إسبانيا. ليس ثمة اليوم، في أي من البلدان الأوروبية، شيء شبيه بما في العالم العربي، أي اندماج أزمة اجتماعية حادة مع حكومة مستبدة لا شرعية لها. ففي أوروبا، ومع أنظمة الديمقراطية البرجوازية، ليس للأشياء هذه الحدة، وثمة اللجوء المتواتر الدائم إلى صناديق الاقتراع، الذي يساهم في نزع فتيل العبوات المتفجرة.
هذا ولا يتعلق الأمر بتنظيم التضامن، في رأيي، لأنه ليس هناك الآن تدخل غربي ضد الانتفاضات في المنطقة. وإذا حصل ذلك، تكون ثمة حاجة، بالطبع، للتعبئة ضدّه، ولكن الأهم، في الوقت الراهن، إنما هو الاستناد إلى المثال الإقليمي، الذي بيّن أن حركة جماهيرية يمكن أن تتسبب بتغييرات جذرية في وضع بلدٍ ما. وهذا هو ما يتحول اليوم إلى كرة ثلج، وهذا ما يبدو لي الأكثر إثارة.

إمبريكور: ألا تعتقد أن ثمة في اليسار التاريخي، التقليدي، الذي هو الآن مصاب كفايةً بالانحطاط، أياً يكن، فقداناً لنقاط الاستدلال يكبح التعبئات؟ لقد ذكرتَ حركة الغاضبين، ولكن هذه هي أيضاً حركة تقول «ما من حزب أو نقابة يمثلاننا»، ولا تحس بأنها ترتبط،إذاً بهذا اليسار التقليدي، أو على الأقل ليس بالطريقة نفسها التي كان يتم بها في الماضي؟

جلبير الأشقر: أظن، بصورة أكثر أساسية، أننا نواجه، منذ سنين عديدة، تحولاً تاريخياً لأشكال اليسار السياسية، لأشكال الحركة العمالية، لأشكال صراع الطبقات. ويبدو لي أن هذا التحول يتفاوت فهمه كثيراً في ما بقي من اليسار. هنالك الكثير الكثير من الناس الذين يستمرون في التفكير، في إطار الفكر الموروث من القرن العشرين. والحال أن تجربة يسار القرن العشرين ، الذي أفلس بصورة مأساوية، قد تم تجاوزها اليوم كلياً. يجب الارتباط مجدداً بتصورات لصراع الطبقات أكثر أفقية بكثير، وأقل عمودية بكثير من المثال الذي فرض نفسه ضمن اليسار منذ انتصار البلاشفة، في العام ١٩١٧. إن الثورة التقانية تسمح اليوم بأشكال تنظيمية أكثر ديمقراطية، وعمودية، وبواسطة شبكات، بكثير... وهذا ما يفعله الشباب، هذا ما نراه يفعل في الحركات الجارية، في العالم العربي. هذا من دون أن نقع ضحية أوهام: فالاعتقاد بأن الفيسبوك سيكون معادل الحزب اللينيني، في القرن الواحد والعشرين، إنما هو وقوع في الكثير من الأوهام. ولكن بين الحالتين، ثمة مكان لدمج إبداعيّ لمنظمة سياسية أكثر ديمقراطية بكثير، تشتغل وهي تستخدم هذه التقانات ، قادرةً على الارتباط بالشبكات الاجتماعية والمواطنية، وقادرةً على استنفار الأجيال الجديدة. فالأجيال الجديدة وُلدت عملياً في هذه التقانات، ونحن نرى كيف تستعملها، وكيف هي منخرطة فيها. إن هذا يرسم مستقبلاً، يمر بإعادة تسلح سياسية، وإيديولوجية، وتنظيمية لليسار على المستوى العالمي. هذا هو التحدي المطروح، كما يُظهِر ذلك ما يحدث في العالم العربي. هذا التحدي كان قد ابرزه، من قبلُ، التمردُ الزاباتيُّ، الذي كان، سابقاً، محاولةً قويةً لإعادة اختراع أشكال التعبير عن اليسار الجذري، ثم مع الحركة لأجل عالم آخر، وتفكير مكوِّناتٍ لتلك الحركة، واليوم بين الانتفاضات في العالم العربي، والغاضبين، والداعين للاحتلالات، إلخ.، نرى انفجار تعبئات، ولا سيما لدى الشبية، التي تستخدم طرائق العمل هذه، ولكن ليس لديها وحدها. ينبغي أن يعرف اليسار الجذري أن يتزود بمصادره، ينبغي ان يتوصل إلى الدمج بين العتاد البرنامجي والنظري، الماركسي بوجه خاص، لليسار الجذري، وهذه الأشكال الحديثة، هذا التجديد الجذري لأشكال التنظيم والتعبير، لبناء يسار ثوري للقرن الواحد والعشرين.

مصر

مصر على طريق الثورة



غرافيتي للاشتراكيين الثوريين - مصر. حسام الحملاوي

الاشتراكيون الثوريون – مصر

تمر الثورة المصرية بمرحلة شديدة الخطورة مليئة بالإمكانيات. فمن جانب هناك محاولات دؤوبة من قبل الثورة المضادة لإجهاض الثورة من خلال إشعال الفتنة الطائفية وخلق حالة من الذعر وعدم الأمان، لحرف الجماهير عن الثورة، وللتحضير الأيديولوجي والعملي لهجوم انتقامي منظم (بلطجية، شرطة، جيش) على الحركة الجماهيرية.

وهنا تلعب الأزمة الاقتصادية دوراً متناقضاً. فهي من جانب تدفع قطاعات من الجماهير إلى الاحتجاج بالاضرابات والمظاهرات والاعتصامات، ولكن من الجانب الآخر تدفع قطاعات أخرى من الجماهير فى أحضان الثورة المضادة، وآلتها الدعائية، بمنطق ان الثورة نفسها هي السبب فى الفوضى والازمة الاقتصادية.

والعامل الثاني، لهذه اللحظة الحرجة، هو دور القوى السياسية الاصلاحية الاسلامية والليبرالية، التي تحاول بدأب شديد استيعاب الثورة فى حدود ديموقراطية شكلية تؤمن لهذه القوى جزءاً من كعكة السلطة والثروة، من دون تهديد أسس النظام القديم الاقتصادية والاجتماعية. وهي تغازِل من جانب المجلس العسكري، وبقايا النظام القديم، بوعود حول قدرتها على استيعاب واجهاض الحركة الجماهيرية، سياسياً، وان لم يكن امنياً، ومن الجانب الاخر تحاول خداع الجماهير بوعود كاذبة حول قدرتها على تلبية مطالبها وتطلعاتها، من خلال البرلمان القادم.

والعامل الثالث، بالطبع، يتمثل في الحركة الجماهيرية نفسها، وفي طليعتها الحركة العمالية، ومن حولها الحركات الاحتجاجية للفقراء والمضطهدين، وهي لم تتوقف منذ اندلاع الثورة، بل وصلت خلال شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، الماضيين، الى مستوى غير مسبوق،في موجة من الإضرابات الجماهيرية الكبرى، شارك فيها، لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، أكثر من ٧٠٠ ألف عامل وموظف. أضف الى ذلك المظاهرات والاعتصامات غير المسبوقة لفقراء الأقباط، ولأهالي النوبة وسيناء، وغيرهم من القطاعات، التي تعاني منذ عقود اضطهاداً و تمييزاً منظماً من قبل النظام.

إذاً نحن أمام مشهد فيه ثلاثة أطراف أساسية (مع بعض التبسيط المخل): اولاً قوى الثورة المضادة، وعلى رأسها المجلس العسكري، وكبار رجال الأعمال، وبقايا المنظومة الأمنية، وهي تعمل بدأب وتخطيط مكثف للتحضير لهجوم مسلح واسع النطاق على الحركة الجماهيرية والثورية، لعودة النظام القديم مع بعض التغييرات الشكلية، وثانياً قوى المعارضة للنظام السابق، وعلى رأسها الإخوان المسلمون، وهي تريد استيعاب الثورة وإجهاضها برلمانياً، معتمدة على قدرتها وخبرتها في التنظيم، وعلى قواعدها الجماهيرية الواسعة. وثالثاً قوى استمرار وتعميق الثورة، وتحويلها إلى ثورة اجتماعية شاملة، وعلى رأسها الحركة

العمالية الصاعدة، التي أثبتت درجة من الصلابة والنضالية والوعي، لم ترعب فقط الطبقة البرجوازية المصرية بل البرجوازية العالمية برمتها (انظر تقارير كبرى الصحف العالمية حول خطورة الحركة العمالية المصرية على الاستقرار العالمي).

هناك في المرحلة الحالية للثورة المصرية حالة من التوازن السلبي بين هذه القوى (المشاريع). فقوى الثورة المضادة، وجهاز الدولة بشكل عام، تعاني شروخاً تزداد عمقاً ويصعب ترميمها، على المدى المنظور. فثورة الجماهير المصرية قد وجهت ضربة لذلك الجهاز يصعب تجاوزها. النظام مازال قائماً، ولكنه شديد الضعف، وقياداته تعاني حالة من الشلل والخوف والتردد والتفكك (مثل فوضى الشرطة، واضرابات الأمناء، وحالة رعب قيادات الجيش من امكانية انقسامه، وشلل القضاء امام مطالب التطهير، واضرابات المحامين). أضف الى ذلك الأزمة الاقتصادية. فرغم محاولة النظام استخدام الازمة، دعائياً، لخلق عداء، خاصة في صفوف الطبقة الوسطى والمهمشين، تجاه الثورة، فإنه يزداد هشاشة، يوماً بعد يوم.

هناك بالطبع، خلال الشهور الماضية، محاولات من قبل المجلس العسكري، وقوى الثورة المضادة، لأخذ زمام المبادرة، والهجوم المباشر (مذبحة ماسبيرو)، واعتقال نشطاء، والتصعيد الاعلامي والدعائي ضد قوى الثورة وتمادي الحركة العمالية في الاضرابات. وبالتأكيد، فإن المجلس وبقايا النظام القديم يستخدمون مرحلة الانتخابات للعمل المكثف على تفتيت قوى المعارضة وفتح المجال للصفقات، وعودة، ولو محدودة، للحزب الوطني، كلاعب أساسي في الساحة البرلمانية، وخاصة فى الصعيد والمناطق، التي كانت أقل تأثراً بزلزال الثورة المصرية.

تمثل هذه التطورات تهديداً للثورة المصرية، ولكن من المهم وضع الأمور فى سياقها. فالمجلس الحاكم ليس قادراً، حتى الآن، على تنظيم هجوم مباشر وواسع النطاق على قوى الثورة المصرية، وخاصة الطبقة العاملة والفقراء. فالثقة والنضالية التي اكتسبتها الجماهير المصرية من خلال ثورتها لا يمكن اجهاضها بسهولة. والمجازفة بمواجهة مباشرة بين الجيش والجماهير، في هذه اللحظة، والمقاومة التي ستواجهها، تهدد بانقسام الجيش، وانهيار مشروع الثورة المضادة، بل بسقوط المجلس العسكري نفسه.

وهنا يأتي دور الانتخابات والأحزاب، والقوى السياسية الاصلاحية. فالمجلس العسكري يحتاج الى وسيط له درجة من الشرعية، في الشارع المصري، قادر، ولو لحين، على استيعاب الجماهير الغاضبة، بالوعود بالإصلاح والتغيير. وبالنسبة للمجلس العسكري، فهذا هو دور المسرحية البرلمانية القادمة، وهذا هو أساس التنازلات التي قدمها، وسيقدمها للأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، وعلى رأسها الاخوان المسلمون.وليس من مصلحة المجلس، في هذه اللحظة، الغاء الانتخابات البرلمانية،أو انهيارها.

ولعل أحداث ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني، وما تلاها، تبرز تناقضات اللحظة الحالية. فرغم الصفقات بين القوى المعارضة الاصلاحية، وعلى رأسها الاخوان، والمجلس العسكري، هناك أزمات حول تقسيم السلطة القادمة بين الاخوان، الذين سيكتسحون الانتخابات، وبين استمرار السلطات الاستثنائية والاقتصادية للجيش، وللمجموعة المهيمنة من رجال الاعمال، الذين كانوا ولا زالوا جزءاً من النظام القديم، بل قلب ذلك النظام. وقد ظهر ذلك واضحاً، من خلال الوثيقة التي طرحها السلمي، والتي تمثل ضمانات استثنائية تجعل سلطة البرلمان القادمة سلطة شكلية، وتُبقي على هيمنة الجيش، والنظام القديم. هذا ولم يكن امام الاخوان الا محاولة التعبئة السياسية، للضغط من أجل تقليص تلك الضمانات، وبالتالي جاءت التعبئة الواسعة ليوم ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني. و لكن تعبئة، على هذا النطاق، تعني اعادة اشعال الغضب الثوري، بشكل عام. فحركة الاحتجاج الجماهيري، التي اشتعلت، عقب الهجوم على بعض مصابي الثورة، وأهالي الشهداء، والتي تصاعدت بالمواجهات العنيفة في شارع محمد محمود، وسقوط عشرات الشهداء ومئات المصابين، تؤكد للإسلاميين والعسكر ان الغضب الثوري لن يكون أبداً تحت السيطرة. لذلك جاءت الاستماتة في إجراء الانتخابات، لنزع الشرعية عن الاحتجاجات الثورية واستبدالها بشرعية البرلمان، الذي وإن فاز به الإسلاميون، إلا أنهم قابلون للتفاوض والمناورات وتقديم التنازلات، بدليل رسائل التطمين المتتالية التي يرسلونها للغرب. ومن منا ينسى جلوسهم مع عمر سليمان خلال أيام الثورة للتفاوض، ودورهم في الهجوم على احتجاجات وإضرابات العمال، من أجل حقوقهم، بعد الثورة، واستعانة المجلس بشيوخ السلفيين في حل المشكلات الطائفية المفتعلة، والدعم الذي قدموه للمجلس، من أجل تمرير التعديلات الدستورية، وعبر رفضهم المشاركة في جمعة الغضب الثانية في مايو/أيار، واعتصامي ٨ يوليو/تموز، و١٩ نوفمبر. وإذا كان من العبث الظن أن المجلس العسكري سيترك السلطة وإدارة البلاد بسهولة للإسلاميين، فهو لا يدافع فقط عن مصالح طبقة مهزومة سياسياً، من رجال الأعمال والمستثمرين، الذين سيطروا بصورة سرطانية على اقتصاد الوطن، خلال عهد المخلوع، ولكنه يدافع كذلك عن مصالحه المباشرة في إدارة قطاعات اقتصادية، تحت رعاية العسكر،من دون أي رقابة شعبية، وتمثل مايقارب ٣٠٪ من الاقتصاد المصري، من شركات ومزارع ومصانع وفنادق يتم تسخير ألاف الشباب من الجنود للخدمة فيها مجاناً، بالإضافة إلى مليارات ميزانية التسليح والمعونات الخارجية.

إلا أنه من المتوقع الوصول إلى توافق بين جناح المجلس العسكري، مدعوماً ببعض القوى الليبرالية التي قبلت بالمشاركة في مجلس الديكور الاستشاري، وجناح الإسلاميين من الإخوان والسلفيين، يضمن لكل منهم نصيباً من الكعكة – في إطار حالة التوازن السلبي السابقة الإشارة لها – بعيداً عن أي إحتكام للجماهير، التي أعطتهم درساً، في نوفمبر، بأنها خارج السيطرة ويمكنها تطوير احتجاجاتها، لتطالب بإسقاط المجلس العسكري ذاته.

أما قوى إستمرار وتعميق الثورة فإن امامها الكثير لتنجزه. فعلى المستوى الحركي، وفي محاولة لرسم خريطة لقوى الثورة – قد يشوبها خطأ المحاولة – هناك ثلاث كتل رئيسية يمكن رصدها: الأولى هي كتلة شباب الأحياء الفقيرة والمهمشين والعاطلين، وقد انضم إليهم شباب الألتراس، والعديد من الشباب المستقل والفوضوي. وهؤلاء شارك بعضهم في الثورة من بداياتها أو لحق بها، وقدموا أغلب الشهداء والمصابين، وصار لهم ثأر مباشر مع الشرطة والمجلس العسكري، واستطاعوا فرض وجودهم بقوة في معركتي ٢٨ يونيو/حزيران، وشارع محمد محمود، وخلال اعتصامي ٨ يوليو/تموز و١٩ نوفمبر/تشرين الثاني. وقد قدموا نموذجاً في البسالة والثورية، وطالبوا بإسقاط حكم العسكر وتطهير الشرطة، ورفض المحاكمات العسكرية، وحصول المصابين وأهالي

الشهداء على حقوقهم، وإن غاب عنهم رفع مطالب اجتماعية، او حتى التضامن مع الاحتجاجات العمالية، مثل إضراب عمال النقل العام، أو إضراب المعلمين.
أما الكتلة الثانية، ففي القلب منها قطاعات من الطبقة العاملة المصرية والمهنيين، والنقابات المستقلة، التي خاضت العديد من الاحتجاجات والإضرابات منذ ٢٠٠٦ ، واكتسبت كثيراً من خبرات الاحتجاج، لتتوج معركة الثورة بتوجيه الضربة القاضية لمبارك، في فبراير/شباط، وتستمر احتجاجاتها لتصل إلى قمتها في إضراب عمال النقل العام والمعلمين، والمصرية للاتصالات، والأطباء، ومئات الاحتجاجات التي تحمل في رحمها بذور الإضراب العام. إلا أن غياب التنظيم العمالي الثوري، وغياب المطالب التي تربط الاجتماعي بالسياسي، تجهض تلك الإمكانية وتبعد تلك الكتلة من المشاركة المنظمة في الاحتجاجات السياسية، أو الاعتصامات المتكررة ضد حكم العسكر.

والكتلة الثالثة: هي المجموعات الثورية المختلفة، التي تتراوح بين الديمقراطية الجذرية التي تتبنى مطالب اجتماعية، مروراً بالمجموعات اليسارية والاشتراكية ،التي شهدت فترة اعتصام ٨ يوليو/تموز، وما تلاه من مستوى جيد من التنسيق بينها، حركياً وسياسياً. وقد نجحت أغلب تلك الحركات في كسب مئات العناصر الجديدة، واستغلال حالة الحراك السياسي في النمو الجيد، ولكن تظل تلك المجموعات متحركة في ذيل المشهد السياسي، مفتقدة القدرة على المبادرة والحشد، على الرغم من مشاركتها في قيادة وتطوير اعتصام نوفمبر، ودعمها للإضرابات والاحتجاجات العمالية والمهنية.

ومن هنا تصبح الإشكالية هي النجاح في تبني أغلب المجموعات الثورية، لبرنامج اجتماعي يحوِّل شعار العدالة الاجتماعية، الذي تبنته الثورة – والذي زايد عليه الليبراليون والإسلاميون – إلى خطوات عملية ونقاط محددة،متعلقة بالأجور والأسعار وحقوق السكن والصحة والتعليم والعمل، مع الربط بين تحقيق ذلك البرنامج وضرورة وجود حكومة ثورية في السلطة.

فعلى الرغم من تطوير الإسلاميين (خاصة الإخوان) لبرنامجهم الانتخابي، بإضافة الحدين الأدنى والأقصى للأجور، وفرض ضرائب تصاعدية، إلا أن مواقف الإخوان الاجتماعية السابقة تؤكد استخدام تلك المطالب للاستهلاك الانتخابي. فالمعروف أن قياديي الإخوان يملكون استثمارات اقتصادية ضخمة، كما أنهم لم يعارضوا سياسات الليبرالية الجديدة في عهد مبارك، ودافعوا من قبل عن تحرير العلاقة الايجارية بين الفلاحين وكبار ملاك الأراضي الزراعية، وهاجموا بشدة الإضرابات العمالية فى أعقاب ثورة يناير/كانون الثاني (مثل موقفهم من إضراب المعلمين)، و لم يخوضوا أي معارك سياسية مع النظام في ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والأجور والبطالة، وتصفية الاقتصاد القومي فى برامج الخصخصة. ويؤكدون دعمهم المطلق لسياسات السوق الحر، وذلك عبر رسائلهم المتتالية لتطمين أمريكا والغرب ودول الخليج.

كما تمثل الأزمة الاقتصادية الطاحنة، في مصر والعالم، تحدياً يُفشل محاولات أي حكومة تحاول أن تتبنى أي سياسات اقتصادية ليبرالية، في الوقت الراهن. فالاحتياطي النقدي المصري يتلاشى، والاستثمارات تتوقف، والسياحة ستتأثر بشدة بالصعود السلفي، والاقتصاد العالمي الذي يواجه إضرابات ضخمة، في أغلب دول جنوب أوروبا، نتيجة سياسات التقشف التي تتبناها الحكومات هناك، لن يكون قادراً على مد يد المساعدة للرأسمالية المأزومة في مصر، التي لن تجد غير التوجه شرقاً، نحو الخليج، الذي تشتعل أطراف ثوبه في اليمن والبحرين بنيران الثورة .

ومن هذا العرض للوضع السياسي الراهن، ينبغي لأجل انتصار الثورة خلال المرحلة القادمة أن نناضل من أجل :

١- بناء الحزب الاشتراكي الثوري، المنغرس وسط صفوف العمال والفلاحين والطلبة، والقادر على قيادة الجماهير نحو النصر. ولذا فإننا ندعو ثوار مصر، من طلاب وعمال إلى الانضمام إلى الاشتراكيين الثوريين، الذين يناضلون مع الثوار في ميادين التحرير، وفي المحافظات والمصانع والجامعات، من اجل تحقيق شعارات الثورة :عيش ..حرية ..عدالة اجتماعية، وذلك عبر مواصلة السعي للقضاء على مجتمع الاستبداد والاستغلال والفقر ، ولبناء المجتمع الاشتراكي، الذي ترفرف على راياته شعارات العدل والحرية .

٢- النضال من أجل تشكيل جبهة ثورية لها برنامج سياسي، وتتبنى العدالة الاجتماعية، تناضل بصورة مشتركة في الأحياء والمصانع والنقابات والقرى والجامعات، من أجل استمرار الثورة في الشارع، وتلتحم مع قطاعات الطبقة العاملة والنقابات المستقلة والمهنيين، من أجل تطوير احتجاجاتهم وإعطائها البعد السياسي، لإطا حة سلطة تحالف العسكر وتجار الدين، وفضح جوهرها الاجتماعي، المعادي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل العاملين بأجر، وفقراء الفلاحين.

٣- النضال مع الفقراء والمهمشين وأهالي الشهداء والمصابين، للحصول على حقوقهم، ولربط مطالبهم السياسية بإسقاط حكم العسكر، واعتصاماتهم واحتجاجاتهم بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، التي تتطلب حكومة ثورية لإنجازها .

فالربط بين السياسي والاقتصادي في غاية الأهمية. فلا يمكن المطالبة بتنفيذ الحدين الأدنى والأقصى للأجور(الاقتصادي)،من دون الصدام المباشر مع الطبقة الرأسمالية الحاكمة والمجلس العسكري (السياسي)، نتيجة تعارض المصالح بين الدولة، بمؤسساتها التي تخدم الطبقة الحاكمة، والجماهير التي تعاني من الاستغلال.

وأخيراً ..فإن شعار السلطة والثروة للشعب، الذي نتبناه، يجب أن تتم ترجمته إلى برنامج جذري، ليتحول إلى سلاح للضغط على السلطة المترنحة، ويضع برلمان إجهاض الثورة تحت الحصار الشعبي، منذ اليوم الأول، ليفضح لعبة الاستقطاب الديني التي يروجون لها، ويؤكد أن جوهر الصراع والتناقض الاجتماعي هو بين الرأسمالية، من ناحية – سواء ارتدت الكاب أو الجلباب – والطبقة العاملة والجماهير الشعبية، من ناحية أخرى .

وإنها لثورة حتى النصر!

سوريا

الحراك الثوري في شهره العاشر



ملصق عن الثورة السورية. http://www.qadita.net

تدفع الجماهير السورية الثائرة، منذ شهر اذار/مارس ٢٠١١، الكلفة الانسانية الاكثر ارتفاعاً، مقارنة مع الثورات العربية الاخرى، مثل ثورات مصر و تونس واليمن ، في مواجهتها للقمع الدموي لدكتاتورية عائلة الاسد والطغمة الحاكمة. وباستثناء الثورة الليبية، التي تحولت الى حرب اهلية ترافقت مع تدخل عسكري للحلف الاطلسي، باتت الثورة في سوريا، حتى الآن، الثورة الاكثر ارتفاعاً في عدد الضحايا والدمار.

لقد تجاوز عدد القتلى من المتظاهرين المدنيين الستة آلاف، ويقدر عدد الجرحى بنحو عشرين الفاً، ويتجاوز عدد المعتقلين الخمسين الفا. لكن هذا الثمن الباهظ للاحتجاج السلمي الثوري لم يفل عزيمة الثوار. حيث يتميز الحراك الثوري في سوريا بزخمه المتواصل، والمتصاعد، بالرغم من فتك آلة القمع و الاستبداد. اذ تشير الاحصائيات الى ان متوسط عدد المدن السورية التي تشهد احتجاجات يومية هو خمسين مدينة. وان متوسط عدد القتلى من المتظاهرين الذين يسقطون يومياً برصاص اجهزة الامن والجيش هو خمسة عشر قتيلاً (مع العلم ان هذا الرقم ارتفع كثيراً في الاشهر الثلاثة الاخيرة). كما يتميز بأنه استطاع الثوار، على رغم غياب وسائل الاعلام العربية و العالمية، بسبب منع السلطات السورية لها، ان يقدموا تغطية اعلامية واسعة للاحتجاجات، والاحداث شكلت مفاجأة للجميع واولهم السلطة الدكتاتورية. ولم يغب عن الحراك الثوري ، كميزة واضحة له، المشاركة الفعالة للنساء فيه، مع شعارات وخطاب يدعو للحرية واسقاط النظام، وضد الطائفية، ومن اجل العدل والعيش الكريم.

غياث نعيسة

لم تستطع وحشية النظام الاستبدادي، في قمعها الدموي للاحتجاجات، أن تسحق الثورة، أو أن تخضع عزيمة الجماهير الثائرة، التي تتمسك بحزم برغبتها بإطاحة السلطة الدكتاتورية المهيمنة على البلاد منذ اكثر من اربعين عاما.

لقد اعلن النظام السوري في ١٨ ك١/ديسمبر الماضي عن تصديقه على بروتوكول إرسال مراقبي الجامعة العربية الى سوريا، في اطار ما يعرف بالمبادرة العربية، التي طرحتها الجامعة ،في بداية تشرين اول/ اكتوبر من نفس العام، والمفترض بها حماية المدنيين، واطلاق سراح المعتقلين، وفتح حوار بين النظام و المعارضة، من اجل مرحلة انتقالية. ولكن الطغمة الحاكمة قامت بإرسال الجيش، غداة توقيعها البروتوكول، وشنت هجوما واسعا ووحشيا على كل المناطق التي تعرف تأججاً للاحتجاجات والمظاهرات، مثل حمص و ادلب و درعا و حماة ودير الزور. وقد تجاوز عدد ضحايا القمع بين يومي ١٩ و ٢١ ك١/ديسمبر ٢٥٠ شهيدا. ما دفع بالمتظاهرين الى رفع شعارات مناهضة للمبادرة العربية، لأن «المبادرة العربية تقتلنا»، كما صرخ المتظاهرون، الذين رأوا في الجامعة العربية، وعلى حق، مؤسسة مهترئة وفاسدة، في خدمة انظمة مستبدة وفاسدة تغطي جرائم النظام السوري الحاكم.

في الوقت عينه، قام الحليف الروسي للنظام السوري بتقديم مشروع قرار لمجلس الامن، في ١٥ ك١/ديسمبر، يعبر جزئياً عن ادانته لتجاوزات النظام «وافراطه باستخدام القوة»، من جهة. و يبدو ان الحكومة الروسية تسعى من خلال مشروعها المذكور الى استباق –أو إجهاض- محاولات القوى الغربية لطرح مشروع اكثر حدة وعدائية تجاه النظام السوري، يفتح الباب امام استخدام الفصل السابع –اي استخدام القوة- من ميثاق الامم المتحدة، من جهة اخرى.

من جهتها، قامت الحكومة الايرانية، الحليف الثاني للنظام السوري، في نفس الوقت(ك١/ديسمبر)، بتوقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين، ما يرفع عالياً وتيرة الدعم الاقتصادي الايراني للنظام السوري، بل قامت الحكومة الايرانية سلفاً بشراء نصف المنتوج الزراعي السوري لهذا العام.

ويأتي هذا الدعم في لحظة بدأ فيها الاقتصاد السوري بالانهيار السريع، بسبب تأثيرات العزلة و العقوبات الامريكية-الاوروبية والتركية والعربية، إذ بدأ ينضب الاحتياطي المركزي بالعملات الصعبة، المقدر ب ١٨ مليار دولار. كما أقر عدد من المسؤولين الحكوميين، في نهاية العام الفائت، بأن ارتفاع الاسعار في الشهرين الماضيين وحدهما قد استهلك ربع رواتب الموظفين. تضاف إلى ذلك حالة الشلل في مداولات السوق السوري، نتيجة الاحتجاجات منذ عشرة اشهر، وحالة البطالة الكاملة التي تعيشها الكتلة الاكبر من العاملين. يتفاقم الوضع الاقتصادي الى درجة قيام النظام الحاكم بتقنين الكهرباء والمازوت، حيث تشهد العديد من المدن انقطاعاً للكهرباء يصل الى ١٢ ساعة يومياً- يقال ان من اسبابها ايضاً شل امكانيات التواصل بين الثوار على الانترنت...- و شح توفر المازوت والارتفاع المذهل لأسعاره في فصل الشتاء. و تعاني العملة السورية انهياراً موازياً، فقد تدهور سعر صرفها امام الدولار واليورو، حيث قفز سعر

صرف الدولار في الشهرين الماضيين من ٥٠ الى ٦٠ ليرة سورية.
والبورجوازية السورية التقليدية، ومعها عائلات مسؤولي النظام، التي اغتنت وازدهرت بفضل ارتباطها العضوي الوثيق بالسلطة الدكتاتورية الحاكمة؛ وبحدسها الطبقي الحاد استشعرت هي نفسها مخاطر الثورة على مصالحها، وبدأت، منذ الاشهر الاولى للحراك الثوري، بتهريب اموالها وثرواتها خارج البلاد، وخاصة الى لبنان وبعض دول الجوار، وان غابت تقديرات دقيقة لما تم تهريبه، وهو بالعشرات من مليارات الدولار.

لم يكن هدف القمع الوحشي الذي تمارسه قوات الامن والجيش، بحق الاحتجاج السلمي، والمعاملة المتوحشة التي يتعرض لها المعتقلون وسكان المدن الثائرة، محاولة القضاء على الحراك الثوري فحسب، بل كان لهما هدف اخر هو دفع الثوار الى حالة من الغضب من وحشية النظام تجعلهم يلجأون الى العنف المضاد و الانتقام المسلح، ما يبرر للسلطة ادعاءاتها بأنها تواجه «مجموعات ارهابية مسلحة»، كما ادعت ذلك منذ الاسبوع الاول من الحراك الثوري، و هو ما قد يشرِّع لها، من وجهة نظرها ،حينئذ ،وحشية ممارساتها ولا انسانيتها.

لكن اللجوء الى السلاح في مواجهة النظام الدكتاتوري بقي محدوداً، وبالرغم من ازدياد عدد العسكريين المنشقين، يبقى الطابع العام للحراك الثوري سلمياً بوسائله النضالية: مظاهرات و اعتصامات واضرابات...ولكي لا يتحول التواجد المسلح المحدود للمعارضين للنظام الى حالة من الفوضى والحرب الاهلية، يلزم موقف واضح و صارم بضرورة اعادة ضبط التواجد السياسي المسلح المعارض، بربطه بالقوى السياسية الثورية واخضاعه للبرنامج السياسي للثورة السورية، كشرط اساسي لكي لا يحل السلاح المحدود مكان الجماهير الواسعة، الثائرة في مواجهة النظام، مع ما لذلك من تأثيرات سلبية على مسار الحراك الثوري و مآلاته.

لقد فشل النظام الدكتاتوري، حتى الأن، في جر الحراك الثوري الى ساحة الصراع المسلح، مثلما فشل، على الأقل مؤقتاً، في حرفه، بالتالي، الى صراع طائفي وحرب اهلية بقي يلوح بها، لتخويف قطاعات واسعة من الشعب السوري، ومنعها من المشاركة في الثورة، أو تحييدها.

حمص،عاصمة الثورة، وقلبها، والإضراب العام

تشكل مدينة حمص، في وسط سوريا، نموذجاً لهذا الفشل المزدوج للنظام، فقد اصبحت حمص في الاشهر الاخيرة حقاً قلب الثورة السورية، وهذا ما دفع بالنظام واجهزته وميليشياته الى ارتكاب ابشع الجرائم، لتحريض السكان، وتأليبهم بعضهم ضد بعض، على اساس طائفي قميء، من خلال تشجيع عمليات الخطف والقتل المتبادلين، ولكنه فشل في مخططه الجهنمي هذا. ويعود الفضل في فشله في افتعال صراع طائفي في حمص الى ان القوى المحركة فيها، على سبيل المثال، هي قوى مدنية و علمانية، وبعضها له طابع يساري، مثل تجمع نبض للشباب المدني، او اللجنة التنظيمية لشباب حمص، وغيرهما من المجموعات والهيئات. و ينطبق الامر نفسه على الشخصيات الرمزية التي ابرزها الحراك في المدينة، حيث نجد، على سبيل المثال، عبد الباسط الساروت، وفدوى سليمان، وعلي ملحم (معتقل في شهره الثالث) ، وغيرهم من الشخصيات، التي تعبر عن انتماءات مختلفة، لكن يوحدها عداء صريح للنظام وانتماء حازم بالثورة، و وعي ديمقراطي و مدني رفيع .

مما لا شك فيه أن الحراك الثوري شهد تطورا ملحوظا مع الدعوة التي اطلقت لإعلان الاضراب العام بدءا من ١١ ك١/ديسمبر ٢٠١١ ، و هو ما يزال جاريا حتى كتابة هذه الاسطر. وقد حظيت هذه الدعوة، و لأول مرة، لإعداد جيد نسبيا، وتوافقت عليه وعلى تاريخه أغلب القوى السياسية المعارضة و التنسيقيات الثورية، مقارنة بالأشهر السابقة حيث كان كل طرف يدعو اعلاميا الى اضراب في تاريخ خاص فيه ثبت فشله. وسجل الاسبوع الاول من هذا الاضراب العام نجاحاً بارزاً، حيث شمل اغلب المحافظات السورية، اي انه اصبح اضرابا وطنيا. لكنه فيما بعد انحصر نسبياً بالمناطق الساخنة التي تعتبر مراكز حية للحراك الثوري. وبنظرة سريعة يمكننا ان ندرك ان شرارة الثورة و قلبها الحي و الصامد هما نفس المناطق التي تعتبر مناطق الشرائح الاجتماعية المهمشة، والمفقرة في سوريا، والتي كانت وما تزال ضحية السياسات الليبرالية المتوحشة للحكومة السورية، وهي الشرائح الاجتماعية التي تضم العمال والعاطلين وصغار الكسبة وفقراء الفلاحين والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة، وهي لم يعد لديها ما تخسره سوى قيودها، و هذا ما يفسر شجاعتها و صمودها النادرين، في مواجهة اعتى آلات القتل.

وباستثناء الدعوة له، لم يحظ الاضراب العام باهتمام يذكر من طرف القوى السياسية المعارضة، ان كان على صعيد متابعته او تنظيمه او تنسيق نشاطاته او استخلاص الدروس من يومياته و تعميمها. وهذا ما اضعف من زخم الاضراب العام و من قدرته على التأثير الفعلي في تغيير موازين القوى لصالح الثورة في مواجهة النظام الحاكم. ولقد حدّ هذا الامر ايضاً من تأثير الاضراب العام في جذب قطاعات جديدة وواسعة من السكان، للانخراط بالحراك الثوري، وخاصة العمال والطلبة...

في واقع المعارضة الراهنة

تندرج القوى السياسية المعارضة الاكثر ظهوراً إعلاميا في تكتلين سياسيين أساسيين. الأول هو هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي ، وتضم بعض من نجا من القمع من احزاب اليسار التقليدي الماركسي والقومي، اضافة الى شخصيات عامة. وهي اتسمت في بداية الثورة– و ما تزال– بموقف مائع وملتبس من قضية اسقاط النظام، موقف هو مصدر الانتقادات اللاذعة التي توجه لها والنفور الواسع من الثوار تجاهها. وتدعو الهيئة كالعديد من غيرها من قوى المعارضة السورية الى بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية، ولكن ما هو واضح ان قوى المعارضة المختلفة لا تملك تعريفاً واضحاً لهذا المفهوم الملتبس لدولة «مدنية». تفتقر هيئة التنسيق، ولا يقتصر الامر عليها وحدها، الى موقف صريح وواضح من قضية فصل الدين عن الدولة، اي غياب السمة العلمانية من رؤيتها لتلك الدولة «المدنية» و«الحديثة» التي طالما اطنب مثقفو المعارضة في مديحها.

أما التكتل أو التحالف السياسي الثاني المعروف فهو المجلس الوطني السوري، الذي يحظى بلا أدنى شك بتغطية اعلامية ودبلوماسية ومالية واسعة من قبل بعض دول الخليج، وخاصة قطر، اضافة الى تركيا والدول الغربية. ويشكل الاخوان المسلمون النواة الصلبة الاساسية في هذا التحالف. ويدعو المجلس بشكل شبه صريح الى تدخل عسكري دولي، و يذكر انه، اي المجلس، حظي بدعم معنوي هام من المتظاهرين، لحظة تأسيسه، لكنه بدأ يفقد هذا الدعم، نتيجة تخبط مواقفه وتصريحاته ونزعاته الداخلية المعلنة، وغياب استراتيجية موحدة واضحة له، مع غياب نتائج عملية على الارض تعزز الحراك الثوري.

ويشارك المجلس هيئة التنسيق بسمتين أساسيتين، الاولى هي هوسهما المشترك باستلام السلطة او المشاركة فيها، وهذا الهوس يشكل محور كل نشاطاتهما، و ينتج منه ان ساحة فعلهما السياسي هي التعامل او التفاوض مع القوى الاقليمية والدولية، هيئة التنسيق تتجه نحو إيران وروسيا اساسا، والمجلس نحو قطر وتركيا والولايات المتحدة والدول الغربية اساساً، ويبدو ان الحراك الثوري على

الارض بشكل آخر همومهما. علماً بأنهما غائبان إلى حد بعيد عن التصدي الفاعل والمدروس، والدائب، لمساعي النظام لتأجيج التنافر المذهبي والطائفي، الذي يهدد بتفجير صراعات أهلية مدمرة.

المسألة الطائفية والموقف من العلمانية

هذا ويغيب عن كلا التحالفين تعريف صريح لكلمة «المدنية»، في وصفهما للدولة المنشودة ، اي غياب تضمنها لفصل الدين عن الدولة، وما لذلك من تأثير على مستقبل البلاد، على ضوء ما يجري في تجربة الثورتين المصرية والتونسية، حيث ارتكبت القوى اليسارية والديمقراطية العلمانية خطأ فادحاً بتنحيتها مطلب العلمانية، في نضالها المشترك مع الاسلاميين ضد نظامي مبارك وبن علي، ما افسح في المجال واسعاً أمام تزايد النفوذ السياسي للقوى الدينية المحافظة والرجعية، وشكل هذا التقصير من اليساريين والديمقراطيين العلمانيين خطأ تكتيكياً و استراتيجياً لن تنتهي مفاعيله سريعا.

ولكن القوى الفاعلة والفعلية المحركة للثورة، في سوريا، ليست هاتين الكتلتين المذكورتين، بل هي المجموعات و«التنسيقيات» الثورية المتعددة، والمنتشرة في اغلب المدن والمناطق، وليست تلك التي نسمع عنها مراراً في وسائل الإعلام هي، بالضرورة، تلك التي تقود فعلاً الحراك الثوري على الارض.

إن القمع الدموي للنظام والتصفيات المتوالية لثلاثة أجيال من قادتها الميدانيين الثوريين، الذين تعرضوا للاغتيال، او القتل تحت التعذيب، او يقبعون في السجون، او فروا خارج البلاد، هو الذي حد من قدرتها على توحيد نشاطها ومركزته على الصعيد الوطني، ومنعها من تشكيل هيكلية مركزية وطنية تضم هذا العدد الكبير من التنسيقيات والتجمعات الثورية المنتشرة على الصعيد المحلي. ويصبح العمل على توحيدها على اساس ديمقراطي وفعال تطوراً هاماً على صعيد الحراك الثوري، و سيرفع من قدرات الجماهير الثائرة على اسقاط النظام بأقل تكلفة، وبأسرع وقت ممكن.

في الوقت عينه، فإن تشتت هذه المجموعات والتنسيقيات الثورية، وهو امر سلبي على صعيد الحراك الثوري عامة، كان له اثر ايجابي محدود، حيث أنه، في رأي الثوريين، قد خفف من امكانية اختراقها الامني، وتوجيه ضربات اكثر ايلاماً لها.

و في هذا الاطار، يدور، منذ وهلة، حوار على هذا القدر أو ذاك من الجدية، حول ضرورة بناء ائتلاف واسع يضم القوى الثورية الفاعلة على الارض، خارج اطار التكتلين المذكورين اعلاه، ويشمل في طياته ايضاً القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية. وهو يتطلع لأن يمحور نشاطه حول تعزيز الحراك الثوري وإسقاط النظام، على اسس ديمقراطية و«علمانية» ثورية، مدنية واجتماعية.

وتبدو الاحتمالات المفتوحة امام مسار الثورة عديدة، ليس فيها ما هو حتمي بالمطلق، ويمكن اختصارها بثلاثة احتمالات سلبية، إجمالاً، اضافة الى يقين واحد.

الاحتمال الاول، هو أن يحصل تغيير محدود ضمن اطار النظام القائم، يسمح بالإبقاء على اسسه، مع تقديمه لبعض التنازلات والتضحيات الفوقية، أكان على شاكلة ما حصل في مصر، او في اليمن خصوصاً. ولا توجد، في اللحظة الراهنة، معطيات ملموسة تعزز من حظوظ هذا الاحتمال، لا من داخل النظام، ولا من جهة الحراك الثوري، الذي يتمسك بكل شجاعة بمطلب اسقاط النظام كله.

الاحتمال الثاني، هو تدهور الاوضاع الداخلية، ربما مع تدخل عوامل اقليمية ودولية تسرّعه، بغياب توجُّهٍ واضح لصالح الاحتمال الثوري، ومع ازدياد منفلت للتسلح، ما يخلق نوعاً من التعفن المتزايد للوضع الداخلي واحتمال انزلاق البلاد الى كارثة حرب اهلية طائفية، وهو احتمال عمل على تأجيجه النظام الدموي و يلوح به، ولكن الجماهير الثائرة استطاعت، حتى الأن، افشاله وخاصة في مدينتي حمص واريافها واللاذقية.

الاحتمال الثالث، هو التدخل العسكري الخارجي، بدءاً من تنفيذ الدعوة إلى منطقة الحظر الجوي او الممرات الآمنة، او المناطق العازلة، وصولاً الى التدخل على الارض، أكان عربياً ام غربياً ام مشتركاً. حيث نجد ان هيئة التنسيق الوطنية لا ترفض تدخلاً عسكرياً عربياً، بينما المجلس الوطني يشجع تدخل الحلف الاطلسي او تركيا. و لكن لم تنم، حتى إشعار آخر، عن مسؤولي الدول الغربية او الحلف الاطلسي، اية اشارة، تشير الى نية لديهم بالقيام بهكذا تدخل، بل يستبعدون ذلك، و خصوصاً انهم لم ينتهوا بعد من امتصاص تأثيرات احتلالهم للعراق وتدخلهم الباهظ الثمن في ليبيا، على ارضية ازمة مالية عالمية تعصف بالنظام الرأسمالي العالمي منذ سنوات، وتتفاقم. كما اعلن المسؤولون الغربيون والاتراك عن خشيتهم من مفاعيل تدخل عسكري في سوريا، البلد غير النفطي، ذي الموقع الجيو سياسي الحساس، والذي يعتمد على حلفاء يتفاوتون قوةً، كإيران، وحزب الله، والعراق، وغزة؟، ما قد يهدد بإشعال نيران حرب اقليمية غير معروفة النتائج. من دون ان ننسى ان الجماهير الثائرة في سوريا، وإن حمل بعضها لافتات تدعو للحماية الدولية للمدنيين، فغالبيتها ما تزال تتوجس من تدخل عسكري خارجي.

و أخيراً، لدينا «يقين» واحد، يستند بالفعل إلى «تفاؤل الارادة»، المعتمدة على قراءة الوقائع المتغيرة، لغير صالح الاستقرار الرجعي في المنطقة العربية، وأبعد منها. هو يقيننا بأن الجماهير الثائرة السورية ستنتصر في هذا الصراع مع الدكتاتورية وستسقط نظام الطغمة الحاكمة، عاجلاً ام آجلا.

لن تتوقف السيرورة الثورية التي تشهدها سوريا و المنطقة عموماً غداً، بل انها تفتح لمرحلة ثورية تمتد على مدى سنوات قادمة، لن تقتصر فحسب على منطقتنا. ذلك أنها سيرورة دائمة لن تتوقف عند تحقيق المطالب الديمقراطية فحسب، بل سيبرز كل يوم بشكل واضح مضمونها الاجتماعي. و ستنتقل شعوبنا، على الأرجح، من اسقاط النظم الدكتاتورية الى اسقاط دكتاتورية رأس المال..

وهنا يكمن الدور الاساسي لليسار الثوري في سوريا وعموم المنطقة، اي بناء الذات، من خلال الانخراط الكامل في الحراك الثوري الدائر.

يقين واحد: ستنتصر حركة شعوبنا، وذلك بمقدار ما يقفز إلى الواجهة لاعبون جدد، الطبقة العاملة المهمشة نسبياً، إلى الآن، والفاقدة لقيادة ثورية، ولكن التي لن تعتّم أن تنتج هذه القيادة، خلال تطور الصراع، ليس في سوريا وحدها ، بل في المنطقة العربية بأسرها، وأبعد من ذلك.

تونس

قراءة للوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في تونس

رابطة اليسار العمالي – تونس



غرافيتي «الثورة مستمرة» في احدى شوارع تونس. http://ipsnews.net

بعد انسداد للآفاق تواصل زهاء نصف قرن، شهدت تونس في ظرف سنة تطورات سياسية على غاية من الأهميّة، لعلّ من أبرزها قيام الثورة، وطرد الدكتاتور، وحلّ الحزب الحاكم وإطلاق الحريات، وإضعاف سلطة الداخليّة، وأخيراً وليس آخراً وصول حزب حركة النهضة الإسلامي إلى السلطة، بعد انتخابات حرّة، كانت الأولى من نوعها في تاريخ البلاد.

لكن في نفس الوقت، تعمقت الأزمة الاجتماعية، وساءت أحوال الطبقات الشعبيّة أكثر من السابق، خاصّة نتيجة استفحال أزمة التشغيل، حيث بلغ معدّل البطالة ١٨,٥ ٪، وطالت ربعَ القوى العاملة المستخدمة في الولايات الغربية والجنوبية، كما طال نقصُ استخدام العمالة ثلثي الناشطين المشتغلين . أمّا الفقر المُدقع فهو يُصيب رُبع السكان، خاصّة منهم سكان الأقاليم الداخليّة.

أمّا النشاط الاقتصادي فقد شهد بدوره ركوداً واضحاً تجلى في تقهقر نسبة النموّ إلى مستوى الصفر. تراجع الاستثمار ومؤشر الانتاج الصناعي، ما أصبح يهدّد بقرب اندلاع أزمة اقتصاديّة لن تزيد الوضع العامّ إلاّ تدهوراً وتعقيداً. ويمكن اليوم التأكيد بأنّ الثورة المضادّة، أي البرجوازية العالمية وتحديداً الأوروبية وحلفاءها المحليين، قد وفقت في وقف اندفاع الثورة والحفاظ على جوهر النظام، وهي تسعى الآن إلى تثبيت سلطة جديدة لملء الفراغ الذي خلفه سقوط الدكتاتور وحل حزبه. لقد كان من الواضح، منذ الساعات الأولى التي تلت فرار بن علي، أن النظام كان همّه الأول هو تفادي فراغ السلطة، ما يفسّر الارتباك الكبير في تعيين خليفة مؤقت لبن علي. كما كان يسعى إلى عزل الحركة الثوريّة وتفادي التحامها بقيادات من المعارضة، حتّى المعتدلة منها. وهو ما يدل عليه السعي إلى إدماج رموز هذه المعارضة في حكومة بن علي، التي بقيت في السلطة مدّة شهر ونصف، بعد سقوط هذا الأخير، ولم تتخلّ عنها، إلا بعد تنظيم اعتصام القصبة.

إذاً، وبالتوازي مع سعي الثورة المضادة إلى تفادي مُحاسبة النظام، وتحميله مسؤولية الأزمة الاجتماعية، كانت هذه الأخيرة تناور لفرض بديل سياسي لسلطة بن علي المنهارة. وكان من الضروري أن تحصل هذه السلطة الجديدة على موافقة الشعب، وليس الحركة الثوريّة. لذلك كانت الانتخابات أفضل طريق لتحقيق ذلك، مع ضمانات كبيرة، في ما يتعلق بالنتائج. لذلك كان الهدف الأساسي من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تسليح الحكومة بالشرعيّة الانتخابية، التي ستساعدها على إعادة التحكم في الوضع العامّ في البلاد، وليس صياغة دستور جديد كما يزعم الخطاب السّائد. حيث أنّ الطبقات الشعبية وجماهير الشباب لم تثر نتيجة عدم رضاها على الدستور السابق، أو للمطالبة بدستور جديد، بل إن الدافع الأساسي لثورتها إنما كان البطالة والفقر والاحتقان، جراء فساد السلطة الحاكمة وظلمها.

ولضمان حظوظ أوفر للحفاظ على النظام القائم، وإفراز سلطة سياسية جديدة موثوق في ولائها لهذا النظام، أطلقت الثورة المضادة اليد لمليشيات مسلحة تنهب وتسطو وتروِّع السكان، كما ‹أخليت› السّجون من آلاف مساجين الحق العامّ،

وكان شعور فقدان الأمان قد خيم بظلاله على جميع ربوع البلاد. ولم يكن من الصعب العثور على مكونات سياسيّة تقبل تقديم خدماتها للنظام القائم. أما قوى اليسار فإنها وجدت نفسها حبيسة لهذا المسار، ولكي تدخل حلبة منافسة سياسية لم تتهيأ لها، ولم تكن تتحكم في قوانينها.

في ظل هكذا ظروف ساد الاعتقاد بأنّ أولويّة الأولويات إنما هي ضمان عودة ‹الأمن› للبلاد، وتحقيق ما اتفق الجميع على تسميته ‹الانتقال الديمقراطي›، الذي سيتأسس على شرعيّة جديدة هي الشرعية الشعبية. وكان الشعار الأكثر تداولاً، خلال الأشهر التسعة التي سبقت انتخابات ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول، هو تأجيل المطالب الاجتماعية والاقتصادية، والامتناع عن الاضرابات والاعتصامات. وبذلك نجحت الثورة المضادة في إرباك الحركة الثورية، وفي عزلها، وفي فرض أجندتها الخاصّة.

في هذه الأثناء، بدأ المشهد السياسي الجديد يتشكل، ليظهر مركزية حركة حزب النهضة السلفي، فيما كانت بقية الأحزاب تتصارع، لتضمن لنفسها مكاناً تحت الشمس. ولم يكن من حديث أو نقاش أو جدل إلا عن الانتخابات، والدستور والمجلس التأسيسي، وآليات الانتقال، والقوانين المنظمة لذلك. ونظراً لدقة الوضع، وإلحاحيّة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، لم تكن الحكومة المنصبة والفاقدة للشرعية قادرة، بمفردها، على تأمين استقرار الوضع العامّ في البلاد. فكان من الضروري تقديم العون لها، من خلال إيجاد هيكل يضم كل الأطياف السياسية، والمنظمات المهنية والنقابية والجمعيات، يركز اهتمامه على المسائل التقنية المتعلقة بمسار تشكل السلطة الجديدة، ويساعد الحكومة على ترويض الحركة الثوريّة. ما غذى بدوره عزلة هذه الأخيرة، وزاد في ارباكها.

لم تكن أمام الثورة المضادّة خيارات كثيرة في ما يتعلق بالقوى السياسية، التي يمكن لها أن تكون البديل المقنع والمطمئن لسلطة بن علي. ذهبت أنظارها في البداية إلى الحزب الديمقراطي التقدمي، الذي كانت تتزعمه شخصية سياسية بارزة، لها تاريخ نضالي ضد الدكتاتورية، أعني أحمد نجيب الشابي. لكن هذا الأخير، جعله سعيه المحموم والمفضوح، نحو كرسي الرئاسة، يفقد مصداقيته، على الرغم من الامدادات المالية الضخمة، التي تم تزويده بها. في المقابل، كان من الواضح أن حزب حركة النهضة يتفوق على كل منافسيه، بدون منازع.

لم يكن من السهل تهدئة مخاوف البرجوازية، تجاه هذا الحزب الديني السلفي، الذي كان يبذل مجهودات كبيرة، قصد تبديد هذه المخاوف، وطمأنة الطبقة الرّأسمالية العالمية، والمحلية. لكن الأمر الحاسم هو توقيع حزب حركة النهضة، إلى جانب عشرة أحزاب أخرى، ورقة طريق – ضبطتها الحكومة خلال شهر ماي/أيار– وكانت تتمثل في صيغة معدلة للمخطط ١٢ للتنمية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، الذي أصبح مخطط التنمية ٢٠١٢ – ٢٠١٦. وهو معتمد الآن كخطة عمل للحكومة المنتخبة.

بالإضافة إلى ذلك، تم التأكد من نوايا النهضة، ومدى استعدادها للعب دور المعوِّض المطيع لسلطة الدكتاتور، من خلال موافقتها على موازنة الدولة، التي أعدتها حكومة السبسي المنصّبة، وصادقت عليها.ومن ثم الموافقة على بقاء محافظ البنك المركزي في منصبه، وهو الممثل المباشر للبنك العالمي وللإدارة الأمريكية، وكان تولى هذا المنصب يوم الاثنين ٢١ جانفي/كانون الثاني، قادماً من واشنطن. وهو الوزير الوحيد الذي لم يغادر منصبه إلى اليوم، برغم تعاقب الحكومات والوزراء. وبعد فوز النهضة في الانتخابات، احترمت كافة تعهداتها.

لقد مرّ اليوم ثلاثة أشهر على فوز النهضة في الانتخابات، شكلت خلالها حكومة ائتلافية مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية (وسط)، والمنتدى الديمقراطي للعمل والحريات (يمين الوسط). وفي الأثناء، طفت الأزمة الاجتماعية من جديد إلى السطح ،وتأججت المطالب الاجتماعية، في كل مكان، وأصبح المشهد الاجتماعي، اليوم، أقرب إلى أجواء العصيان المدني من أي شيء آخر. لقد تعددت الاضرابات والاعتصامات، وتكاثرت لتشمل القطاعات كافة، وانتشرت عمليات قطع طرق المواصلات، وغلق مداخل الوحدات الانتاجية العمومية الكبرى،وخاصة منشآت الفوسفات والكيمياء، ولم تنجُ من حركة العصيان هذه المصانع الخاصة، مثل مصانع الإسمنت. كما انتشر في الأيام الأخيرة شكل آخر أكثر راديكالية، هو دخول مدن بأكملها في إضرابات عامّة، لا محدودة، كما هو الشأن في مدينة مكثر، إلخ.

وعلى الرغم من نداءات الحكومة المتكررة للهدوء، وطلب إمهالها مدة ستة أشهر، وبرغم الوعود وحملة التجريم للتحركات الاجتماعية، وحتى التهجم عليها، ونعتها بالخيانة والفوضى والتخريب، إلا أن لهيب الحركة ما انفك يزداد يوماً بعد يوم.

لقد ضاقت الطبقات الشعبية ذرعاً، جراء طول الانتظار، وهي التي استنزفت طاقاتها، منذ نصف قرن، قبل أن يخضعها نظام بن علي، إلى سياسة تقشف شرسة، ونسق استغلال اقتصادي غير مسبوق. ولكن الأهم في كل هذا هو عدم امتلاك حكومة النهضة للوسائل، التي من شأنها أن تجعلها قادرة على تهدئة الأوضاع، بعد أن أصبح من الواضح أن هذا الحزب لا يختلف في جوهره عن الحزب الحاكم ،سابقاً، المنحل، وليس الخطاب الديني سوى ورقة التوت التي تحاول النهضة التستر وراءها، على هذا العداء المتأصل فيها، لمصالح الغالبية الساحقة من الشعب التونسي، وفي مقدمته شرائحه الأكثر فقرا.

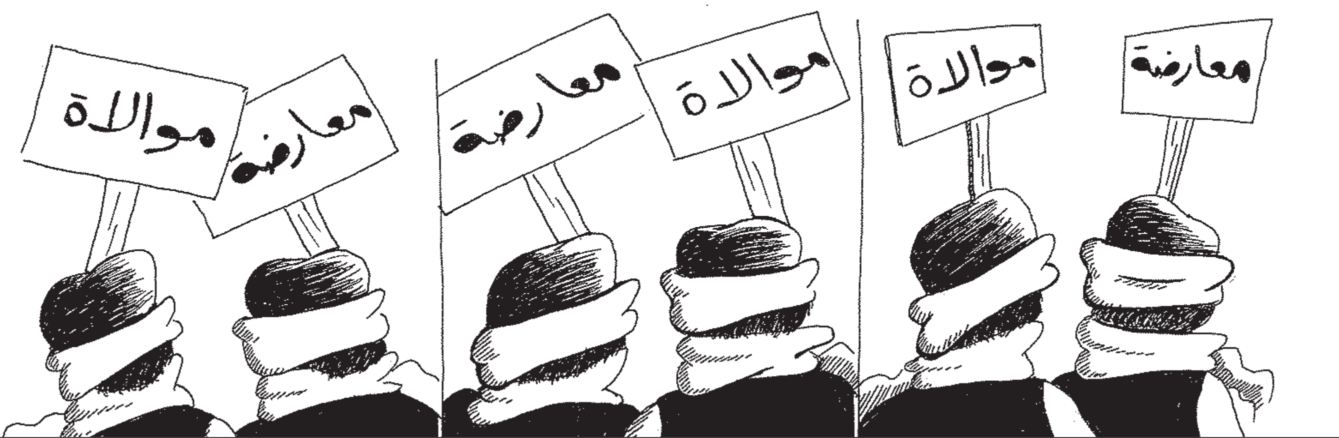
كما يمكن اعتبار معطى اجتماعي آخر، سوف يكون له وزنه في الصراع الاجتماعي، خلال المدة القادمة، وهو مؤتمر المركزية النقابية العمالية، الذي أفضى إلى بروز قيادة جديدة، غير متورطة مع النظام السابق، وملتزمة بمصالح الأجراء، حيث عبّر الأمين العام الجديد، للاتحاد العام التونسي للشغل، عن التزامه بمطالب طبقة الشغيلة، ورفضه تصريف الأزمة على حسابها، وأنّه آن الأوان للسعي، بجدية، نحو نظام يضمن العدالة الاجتماعية، قولاً وفعلا.

وبالتالي، وبالنظر إلى ما آل إليه الوضع الاجتماعي الراهن، من تدهور خطير، وتراجع النشاط الاقتصادي، واعتماد حكومة النهضة الائتلافية ميزانيةً تضع في صدارة عناوينها تسديد خدمة الدّيْن .. الخارجي، بنسبة ١ ٪ من الموارد العمومية، وتستجيب شروط المؤسسات المالية الدولية، ومصالح الرّأسمالية الأجنبية، ومن ضمنها الإمعان في التقشف، وتسليع الخدمات الاجتماعيّة، فإن الأوضاع مهيأة للانفجار، مجدداً، وفي كل لحظة، وهو ما يدل عليه في الآونة الراهنة تأجج الاحتجاجات الاجتماعية، في كامل أنحاء تونس.

لبنان

الثورة العربية، أمام الجدار الطائفي اللبناني، وعوائق أخرى

المنتدى الاشتراكي – لبنان



كاريكاتور حول واقع السياسة اللبنانية. http://www.tahawolat.com

لم تصل الثورة العربية إلى لبنان. وإن كانت أحدثت بعض الارتدادات الخفيفة، إجمالاً، في الربيع الماضي، تمثلت في الحراك الشعبي المناهض للنظام الطائفي السائد لدينا، والذي عبّر عن نفسه، في المظاهرات لأجل إطاحة هذا الأخير، بوصفه أحد أهم العوامل التي تعيق عملية التغيير الثوري، في البلد العربي الوحيد، الذي كان يتمتع، منذ استقلاله عن الانتداب الفرنسي، بقدرٍ ملموس من الحريات الديمقراطية، استطاع أن يحافظ عليه، أو على الأقل، على جزء أساسي منه، بصورة أو بأخرى، وذلك على الرغم من الخضّات العميقة، التي شهدها، منذ بدء الحرب الأهلية، في العام ١٩٧٥، وأثّرت سلباً، إلى هذا الحد أو ذاك، وبصورة متفاوتة، في واقع تلك الحريات. وهي الخضّات، التي ترافقت، بوجه أخص، مع التدخل العسكري للنظام السوري، في العام ١٩٧٦، من جهة، والاجتياح الإسرائيلي للعام ١٩٨٢، من جهة أُخرى، وصولاً إلى مصرع الرئيس الأسبق للوزراء، رفيق الحريري، وقبل مغادرة الجيش والمخابرات السورية الأراضي اللبنانية، بوقت قصير.

في كل حال، حتى قبل بروز هذا العامل المسهِّل لإمكانيات الانفجار الثوري، في الساحة اللبنانية، المتمثل بالسيرورة الثورية، التي تشهدها، منذ الشتاء الماضي ٢٠١١، العديد من البلدان العربية، عرفت هذه الساحة العديد من الهزّات الجماهيرية العارمة، التي كانت تنطوي، في جانب منها، على بذورٍ ثورية فعلية، وذلك سواء في أواسط القرن التاسع عشر (العام ١٨٥٩، تحديداً)، أو في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، أو في الربع الأخير منه.

بَيْدَ أنه، في كل من تلك الحالات، كانت البنية الطائفية للبلد تلقي بظلالها، سريعاً، على الاندفاعة الأصلية، التي تتضمّن تلك البذور، أو تتغذى بها. وهو الأمر الذي كان يُفضي، دائماً، تقريباً، إلى تحوُّل انتفاضات شعبية إلى صراعات أهلية، وفتَنٍ دموية مدمِّرة، تترك آثاراً سلبية عميقةً، في الواقع الاجتماعي – الاقتصادي للبلد، كما في بنيته السياسية، وما يصاحبها من أشكال «الوعي» الطائفي، أو حتى المذهبي، وتساهم في إبعاد عملية التغيير الثوري إلى زمن غير معروف.

حتى أن كثيرين، سواء في الوسط الجماهيري الواسع، أو حتى من النخبة الثقافية، والفكرية الضيقة، باتوا يعتقدون أن هذه الظاهرة إنما هي قدَرٌ لا مهرب منه، بالنسبة للحالة اللبنانية، حسبما يمكن استشفاف ذلك من استنتاج جازم، ويائس، في آن، وارد في الكتابات الأسبوعية للشاعر والصحفي اللبناني، أنسي الحاج، الذي نقرأ له، في نصٍّ منشور في جريدة الأخبار، البيروتية، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ما يلي:

> «ولو كان هناك أملٌ بثورة شعبية عامة تُغيِّر الواقع لهانت الآلام. ولكننا ممسوكون، على نحوٍ من الجهنمية، بحيث لا مجال معه، في المدى المرئي، لانتفاضة جماعية، إلا تحت طائلة تحويلها فتنةً طائفية أو مذهبية.»(!)

فالجميع يعرفون كيف أن ثورة الفلاحين، في منطقة كسروان، في العام ١٨٥٩، بقيادة طانيوس شاهين، سرعان ما جرى حرفها عن مسارها الأساسي، بما هي التعبير الأمثل عن الصراع الطبقي، في الريف الماروني، في تلك الحقبة البعيدة، وذلك لتصبح، بعد ذلك، لا أكثر من حرب أهلية بشعة، امتدت لتشمل جزءاً كبيراً من الجبل اللبناني، وتلتهم بنارها جمهوراً واسعاً من الفلاحين الموارنة والدروز. وهو ما استدعى أول تدخل كبير للعامل الخارجي، في الشأن اللبناني، مع مسارعة أوروبا الاستعمارية، من جهة، والسلطة العثمانية المتداعية، من جهة ثانية، لفرض أول تسوية على أهل الجبل المذكور، تأخذ العامل الطائفي بالحُسبان، وتضع أسس تأبيده،على المستوى السياسي، ليس فقط في ما كان يُدعى آنذاك جبل لبنان، بل أيضاً في ما سيصبح، مع الانتداب الفرنسي، في العام ١٩٢٠، لبنان الكبير.

والأمر نفسه، مع حفظ الخصوصيات التاريخية، يقال أيضاً بصدد أحداث العام

١٩٥٨، التي أخفقت في ان تحافظ على طابعها الوطني، التقدمي،الأساسي، في مواجهة حكم شمعون، الرجعي، الموالي للغرب الامبريالي، ولمصالح الاحتكارات الرأسمالية، المحلية والأجنبية، وإن كانت السرعة، التي تم خلالها التوصل إلى تسوية، حالت دون أن تبلغ السِّمةُ الطائفية للصراع حدودها القصوى. وهو ما سنعاينه، خلال الانفجار الأخير، الذي طال أمده(١٩٧٥ – ١٩٩٠)، وبرزت فيه السِّمةُ المذكورةُ، بكامل بشاعتها وحدّتها، مع أن المرحلة التي، سبقته، كانت تعدُ، بما سبق أن شهدته من نضج للصراع الطبقي، وللمسألتين الوطنية والقومية، بتحولات ثورية حقيقية. وهذا هو ما انطلق منه الرأسُ الأعلى للحركة الوطنية اللبنانية، كمال جنبلاط، في حديثه عن المرحلة الأولى من ذلك الانفجار، التي عُرفت بحرب السنتين(١٩٧٥ – ١٩٧٦)، في الكتاب الذي صدر له، بعد الممات، وذلك باللغة الفرنسية، بعنوان Pour le Liban، حين أورد أنه كان يعتبر، في بدايات تلك الحرب، ولا سيما خلال صعود مقاتلي الحركة الوطنية إلى أعالي صنين، أن الأحداث التي كانت تتم، آنذاك، «وهي نسخة – في رأيه – عن أحداث ١٨٥٩، إنما هي، بالنسبة إلينا، نوع من ثورة ١٧٨٩ (أي الثورة الفرنسية)، ولكن على الطريقة اللبنانية، حيث تمتزج الفظاعة بالبطولة». وهي ثورة رأى جنبلاط أنها، على رغم ما شابها من مشاكل ومعيقات، وأهوال، «سوف تنتصر، عاجلاً أو آجلاً»، في الوقت نفسه الذي اعترف فيه بأن الحركة الوطنية(المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية) فوّتت فرصةً تاريخية للتغيير الجذري، «فرصةَ أن نحوّل، اخيراً، مؤسساتٍ مطيّفةً ومتصدعةً إلى مؤسسات علمانية وديمقراطية حقّاً». وبالطبع، لم تكن المسألة الطائفية(والمذهبية) السببَ الوحيد، الذي بات يعيق، اليومَ، التحاق نسبة عالية من الجماهير اللبنانية بالجماهير الشعبية العربية، في أقطار عديدة شتى، في إنتاج ثورتها الخاصة بها، بل تمكن الإشارة، أيضاً، إلى عوامل معيقة عديدة أخرى، لعبت، وتلعب، دوراً مؤثراً في الحيلولة دون انخراط غالبيةٍ واسعةٍ من الشعب اللبناني، في ما بات معروفاً ب»الربيع العربي».

عوامل معيقة أخرى

العوامل هذه ذات تأثيرٍ متفاوت، بالتأكيد، ولكنها تضطلع، أيّاً يكن، بدورٍ جدي، في تأخير بلوغ الشرارة الثورية الركام سريع الاشتعال، الذي يحفل به الواقع اللبناني، منذ زمن غير قصير. ويمكن اختصار العوامل المشار إليها بما يلي:

أولاً-الإمكانات التي تبقى متوفرة للهرب من أسباب البؤس الاجتماعي – الاقتصادي، والتحايل عليها، على الأقل، مؤقتاً، في الكثير من الأحيان، ولكن أيضاً بصورة شبه دائمة، احياناً اخرى. وهي التالية :

أ– «التقليد» المعتمد، بشكلٍ طاغٍ، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بوجه أخص، المتمثل بحلِّ الكثيرين أزماتهم المعيشية، عن طريق السفر. وهو ما وصلت الأمور معه إلى حد أن عدد من هم من أصلٍ لبناني، في المغتربات المختلفة، يعادل أضعاف الباقين في الوطن. الأمر الذي شهد تزايداً شديداً، منذ بدء الحرب اللبنانية، في اواسط السبعينيات من القرن الماضي(في دراسة نشرها الجيش اللبناني على موقعه في الإنترنت أن عدد هؤلاء،من أول الحرب حتى العام ٢٠٠٠، بلغ ٩٠٠ ألف نسمة). ومع أن السبب الرئيسي الذي كان وراء هذا الحل، اي الوضع الأمني، آنذاك، لم يعد موجوداً، فالبطالة وقلة العرض في سوق العمل، بمقابل كثرة الطلب، ناهيكم عن وفرة اليد العاملة الماهرة، وبوجه أخص، بين المتخرجين من الجامعات والمعاهد العلمية، والمهنيات، في العقود الثلاثة الأخيرة، ووجود طلب، وإن نسبي، على ذلك، في بلدان شتى، ولا سيما في الخليج العربي، كل ذلك يجعل الهجرة ضرباً أساسياً من ضروب الحل الفردي للأزمة المعيشية. هكذا تنقل مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) دراسةً ل»منظمة العمل الدولية»، التي أطلقت مشروع «دعم خدمات التوظيف العامة»، قبل سنوات قليلة، تعتبر ان ثمة، سنوياً، ما لا يقلُّ عن ١٣٥٠٠ مهاجر إضافي، معظمهم من الخريجين ، المنوّه بهم أعلاه، ينضمُّون إلى الاعداد الكبيرة من المهاجرين سابقاً، علماً بأن هذا العدد ربما يكون أقلّ بوضوح من العدد الفعلي للمسافرين، بحثاً عن عملٍ في الخارج. ولا ريب في أن بين الأسباب الأهم التي تتيح لهؤلاء ممارسة رغبتهم في الامتناع عن المواجهة المباشرة لمشكلتهم، واستسهال السفر، إنما هو القَدْر المتوفر – بنتيجة المرحلة الذهبية للصراع الطبقي، ومن ضمنه نضال التلامذة والطلاب لأجل حقوقهم في الحصول على المعرفة والتعليم، حتى أعلى المستويات، قبل الحرب الأهلية اللبنانية– مما يمكن وصفه ب « ديمقراطية التعليم»، سواء منه الجامعي(إنشاء الجامعة اللبنانية، وتوسيعها، ورفع مستواها)، أو ما قبل الجامعي، الرسمي.

ب – وجود نسبة عالية من المقيمين ،غير الحاصلين على الجنسية، فوق الاراضي اللبنانية،كاللاجئين الفلسطينيين، بوجه خاص، الذين لا يتمتعون بالحقوق المفترض أن تكون في متناولهم، ولا سيما الحق في العمل.وهو أمر ليست مسؤولة عنه القيادات الفلسطينية المحلية،وحدها، بل كذلك الأحزاب اللبنانية المسماة وطنية وتقدمية، والتي لا تتضمن برامجها الاهتمام بالتعبئة، في صفوف اللاجئين الفلسطينيين المنوه بهم وتنظيمهم، والدفاع عن حقوقهم الأساسية . بمعنى آخر، فإن هذا الواقع، الذي يتناول مئات الألوف من الناس(٤٠٠ ألف فلسطيني، بحسب إحصاءات الـUNRWA، أكثر من ٢٥٠ ألفاً من بينهم موجودون، بالتأكيد، في لبنان) يجعلهم لا يفكرون، أصلاً، بالانضواء، في أي حراك نضالي محلي، ذي طابع مطلبي، وبوجه أخص، ذي طابع ثوري.

ج – العدد غير البسيط، والذي قد يصل إلى عشرات الآلاف من الوظائف الوهمية، أو شبه الوهمية،في المرافق الرسمية(وظائف إدارية ،وقطاع عام)، التي يشغلها، ويتلقى رواتب وأجوراً عنها محازبون، وأنصار للرموز القيادية، في الطوائف والمذاهب، كما في الأحزاب والمنظمات الموجودة في السلطة، إجمالاً،أو المقربة منها، على اختلافها. وهو واقع سيظل مفتوحاً، طالما بقيت الحالة المتمادية من أقصى الفساد، في الدولة اللبنانية،سائدةً ومستمرة.

د – الإمكانية المتوفرة، دائماً، منذ بدايات الحرب الأهلية، وإلى الآن، للسطو، من دون عقاب ،أو محاسبة، على الأملاك العامة، سواء منها البحرية، او البرية، وذلك ليس فقط من جانب القوى المتنفذة ،في أعلى مواقع السلطة، بل حتى من جانب الكثير من الناس العاديين، ممن يستفيدون من دعم الأحزاب الطائفية المسيطرة، وتغطيتها لتجاوزاتهم. وهو ما يعبر عن نفسه بوجود مئات الآلاف من المساكن التي أقيمت في المشاعات البلدية، وأراضي الدولة، على اختلافها، في العقود الأخيرة، بما فيه في السنوات القليلة الماضية.

ه – المداخيل التي باتت تتأمن لعدد واسع من الناس، في صفوف الخريجين، وأوساط الشبيبة،إجمالاً، عن طريق المساعدات القادمة من بلدان شتى، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، لما بات معروفاً بالجمعيات غير الحكومية، التي إذا كانت تضمن ، أحياناً ، وبالفعل، الاضطلاع بوظائف تخدم حماية الحريات، وحقوق الإنسان، والبيئة، وبعض قضايا التنمية، إلا ان

الأهداف الأساسية لكثير منها إنما هي إفساد قطاع واسع من الشبيبة المتعلمة، وإبعاده عن النضال السياسي، وعن أي تطلعات جدية للتغيير الثوري.

و – الأموال الطائلة التي يرسلها المهاجرون، أو المسافرون مؤقتاً، إلى اهلهم في لبنان، والتي تقدرها بعض الدراسات بحوالى الثمانية مليار دولار سنوياً. وتورد دراسة لموقع الجيش على الإنترنت أن التحويلات من الخارج، إلى الأهل، بلغت، في العام٢٠٠٣، أربعةمليارات و٦٧٢ مليون دولار اميركي، وفي العام ٢٠٠٤ ،خمسة مليارات و٥٩٢ مليون دولار، وفي العام٢٠٠٥، أربعة مليارات و٩٢٤ مليون دولار. وهي تعتبر أن هذه التحويلات تساهم بنسبة ٢٢٢، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب منظمة التعاون والتنمية، التي تؤكد أن لبنان يحتل المرتبة الأولى، في العالم، في كمية التحويلات المالية، بحسب عدد السكان.

ثانياً- بؤس القيادتين النقابية ،والسياسية المفترضة، للطبقة العاملة. وهو واقع يزداد تفاقماً ، منذ التسعينيات من القرن الماضي، ولا سيما بعد نجاح السلطة الحريرية، بالتعاون الكامل مع سلطة الوصاية السورية، آنذاك، في المزيد من تدجين قيادة الاتحاد العمالي العام، وتنصيب واحدة (بعد إدخال العديد العديد من الاتحادات الوهمية إلى جسم الاتحاد المذكور)، مرتبطة كلياً بمصالح أرباب العمل، ويترأسها منذ العام ٢٠٠١ نقابي أصفر، هو المدعو غسان غصن.

أكثر من ذلك، فلقد تلاقت ظروف عديدة، عالمية ومحلية ، ولا سيما بعد انهيار ما كان يوصف بالمعسكر الاشتراكي، وبوجه خاص الاتحاد السوفييتي السابق، لتُحدث المزيد من الترهل في الأوضاع الذاتية لأوساط شتى في اليسار اللبناني، وبخاصة الحزب الشيوعي اللبناني، نحو المزيد من التشرذم، والتفتت، ولكن أيضاً من التراجع في تمثيل مصالح الكادحين، والدفاع عن قضاياهم، بحيث بلغ به الانحطاط، حالياً، حدود الامتناع عن إبداء التضامن الفعلي ، مع الحراك الثوري العربي الراهن، ولا سيما في سوريا، مع ما قد يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية خطيرة، ليس فقط على العلاقة بحركة الجماهير في البلد المذكور، وعلى مصير ثورتها، بل أيضاً على آفاق التغيير الثوري ، في لبنان بالذات.

ثالثاً- توفُّر قدر مقبول ،نسبياً، من الحريات، في لبنان.

من الواضح أن مطلباً أساسياً طاغياً، بين تلك التي ترفعها الجماهير العربية، في حراكها الثوري الراهن، إنما هو ذلك المتمثل بالحرية، ودحر الدكتاتورية. هذا مع العلم بأن لبنان يتميز من سائر البلدان العربية الأخرى بوجود قدر مقبول، إلى هذا الحد أوذاك، من الحريات، كما سبق أن اشرنا، في مطلع هذا المقال. هذا مع التنويه، مع ذلك، بوجهة النظر التي يدافع عنها أحد الرؤساء السابقين للحكومة اللبنانية، الدكتور سليم الحص، الذي أوضح مراراً أن «في لبنان الكثير من الحرية، ولكن القليل القليل من الديمقراطية.»، ولا سيما في محاضرة ألقاها، قبل عامين تقريباً، بعنوان «تجاربي في الحكم»، أعلن فيها أن الحريات «مصونة بكل أشكالها وتجلياتها: حرية الرأي، والمعتقد، والتعبير، والتحرك، والعمل...»، ولكن «عبثاً نسعى إلى بناء الدولة العادلة والقادرة، وعبثاً نسعى إلى بناء المجتمع الأفضل، خارج إطار الديمقراطية».

ولكن للأسف، فإن الرئيس الحص بقي ، في نقده للنظام اللبناني، مقصِّراً جداً عما وصل إليه، قبله، نقدُ رئيس آخر، ولكن للجمهورية، هذه المرة، هو فؤاد شهاب، موجِّهٌ للدولة اللبنانية، عموماً، حين أعلن، في بيان عزوفه عن الترشح إلى الرئاسة الأولى، في أوائل آب/أغسطس،١٩٧٠- وكان الوضع آنذاك افضل ، نسبياً ، وبما لا يقاس، مما هي الحال اليوم – أن «المؤسسات السياسية اللبنانية، والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي، لم تعد في اعتقادي، تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان، وفقاً لما تفرضه السبعينات، في جميع الميادين، وذلك أن مؤسساتنا، التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة، في كثير من النواحي، سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها احداث عابرة، ومؤقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهِّل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي، على الصعيد الوطني». أكثر من ذلك، إذا كان الرئيس الحص تحدث عن الحاجة إلى الديمقراطية ، من دون تحديد، فلقد كان الرئيس الآخر أكثر وضوحاً وجذرية، بالتأكيد،حين تحدث، في بيان العزوف نفسه ،عن نظام يتيح سبل العمل(أي انه لم يكن يوافق، مع الحص، على أن النظام اللبناني القائم يضمن حرية العمل، حقاً)، وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق.»

وبالطبع، فإن فؤاد شهاب لم يكن ثورياً، ولم يتطلع، يوماً، إلى الخروج من الانسداد، الذي وجده، صادقاً، في بنية النظام اللبناني ، عبر التجاوز الثوري لهذه البنية، حيث أنه – كما اعلن ، هو ذاته، في البيان المنوّه به – لم يكن ليتصور اعتماد التحولات المطلوبة ، في واقع النظام،»إلا في إطار الشرعية، والحريات الأساسية»، اي بالضبط»الشرعية والحريات البرجوازية»، بوجه الحصر، وذلك ، في الوقت الذي اعتبر فيه أن « البلاد ليست مهيّأةً، بعدُ، ولا معدةً، لتقبُّل» تلك التحولات!

بَيْد أنه رأى ، منذ ذلك الحين، أي منذ كثر من ٤٠ عاماً، أن الدولة القائمة ميؤوس منها. وهو ما سيكون على الثوريين، في وقوفهم إزاء الاستعصاء القائم،على هذا الصعيد، ولكن كذلك إزاء عدم التحاق الجماهير اللبنانية، إلى الآن، بالعملية الثورية، المندفعة في المنطقة، وحتى بمحاذاة بلدهم، أن يوضحوا كل ذلك لتلك الجماهير، ليس فقط على المستوى النظري البحت، بل بالممارسة الثورية، وفي الوقت عينه، عبر بلورة البرنامج الثوري المناسب . أي بالضبط، كل ذلك الذي سبق أن فشلت الحركة الوطنية اللبنانية، في الارتقاء إليه، في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، وفي إنتاجه، والدفاع عنه، بالبسالة والشجاعة المطلوبتين، ممن يتطلعون إلى تغيير الدولة والمجتمع. وهو التغيير الذي لن يتم، بالتأكيد، عبر الترقيع والإصلاحات، بل بالضبط، كما تتعلم الجماهير العربية، اليومَ، ان تفعل، أي عبر شيء يمكن أن نطلق عليه بحقٍّ تسمية « الثورة الدائمة».

لبنان

الحراك من اجل اسقاط النظام الطائفي ورموزه: دروس واستنتاجات

باسم شيت – المنتدى الاشتراكي – لبنان

في ٢٧ شباط ٢٠١١، الماضي، انطلقت مسيرة تضم حوالى ٣ آلاف شخص، بدأت من كنيسة مار مخايل (الشياح) وصولاً حتى قصر العدل في منطقة المتحف. لم تكن المرة الاولى الذي يخرج بها ناشطون/ات لبنانيون/ات، في مظاهرة مناهضة للنظام الطائفي، ولكن تلك المسيرة لم تكن بتاتاً كالمسيرات التي سبقتها في الاعوام الاخيرة، بل كانت تمثّل حالة جديدة أخذت بالامتداد في الشارع اللبناني.

فبينما المسيرات المعتادة المناهضة للطائفية، كانت بشكل اساسي تطالب ببعض الاصلاحات في مسألة التمثيل السياسي (اعتماد النسبية والغاء القيد الطائفي)، وفي القوانين الاجتماعية (كإقرار الزواج المدني الاختياري وغيره من الأمور)، قامت مظاهرة ٢٧شباط برفع شعار آخر، اكثر تقدماً. كان يمثّل الحالة الثورية التي أخذت بالامتداد حينها (ولا تزال)، في المنطقة العربية، وكان يمثّل تقدماً جذرياً في طرح المسألة الطائفية، فرفع حينها شعار «الشعب يريد اسقاط النظام الطائفي».

هذا التحوّل في الخطاب لم يأتِ من خلال الجلسات المطوّلة، التي كانت تعقدها القوى والمجموعات اليسارية والعلمانية، والتي منذ نيسان ٢٠١٠(مظاهرة العلمانية)، كانت تجتمع بشكل دوري، تحت اسم «اللقاء العلماني»، بل أتت من مكان آخر، أتت من الشارع، من أفراد تلاقوا في ما بينهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وارتأوا ان ما نحتاجه جميعاً في لبنان هو إسقاط النظام الطائفي، بعيداً عن نقاش ما اذا كان هذا الشعار صائباً أم لا. إلا ان ظهور هذا الشعار هو دلالة على تحوّل اساسي في وعي شريحة واسعة من الشباب اللبناني، على اثر الثورات العربية، من جهة، ومن جهة اخرى، كردة فعل على الواقع الطائفي المعاش، وخاصة بعدما تبيّن مدى تخلّف الواقع السياسي، الذي نعيشه في لبنان، وخاصة مع هيمنة أوسع للاستقطاب الطائفي، في ظل معادلة ٨ و١٤ آذار/ مارس.

قد يحاول البعض أن ينفي هذا التحوّل بالذات، أو أن ينفي أهميته في صعود حراك إسقاط النظام الطائفي، كما فعل بعض قياديي تيار المجتمع المدني، والحزب الشيوعي، معتبرين أن أساس الحراك هو «اللقاء العلماني»، ولكن واقع الأمر هو أنه لو لم يكن لهؤلاء الشبان والشابات، الذي اندفعوا في الاجتماعات الأولى، منادين بالتحرّك السريع على الأرض، وبرفع هكذا شعار، لما شهدنا ما يُعتبر بسهولة من أهمّ التحركات، المناهضة للنظام الطائفي، التي حصلت في لبنان، منذ نهاية الحرب الأهلية.

أكثر من ذلك، وبالرغم من تراجع المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام الطائفي، فإن الأثر الذي تركته تلك الحركة على الشارع، عموماً، وعلى مروحة واسعة من الشباب اللبناني، خصوصاً، ليس بمسألة هامشية، بل إنه ساهم بشكل أساسي، في بناء قناعات سياسية جديدة، وساهم في بناء وعي أكثر تطوّراً لواقع النظام، الذي نعيش يومياً تحته، في واقعه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأنتج أيضاً مساراً تربوياً لكثير من الناشطين والناشطات الجدد، الذين واللواتي اكتسبوا، من خلاله، الخبرة في العمل الشعبي والسياسي والتنظيمي والإعلامي وغيره.

ولكن هذه الحركة، وضعت الأطراف السياسية، أيضاً، أمام معضلة التعامل مع اندفاع جماهيريّ، شهده الجميع، مع ازدياد أعداد المشاركين في التظاهرات. وهذا بالظبط ما فشلت به كثير من القوى السياسية المنخرطة في الحراك، فبدلاً من أن تقرر هذه القوى، خلال هذا الاندفاع، دفعه الى الأمام، اختارت تقويضه وتحجيمه، ليتناسب مع أجنداتها الفئوية. وهذه هي المسألة الأساسية، التي أدت الى الانقسام، لاحقاً، وإلى تفتت الجسم التنظيمي، الذي يُفترض أن ينبثق منه.

قد يسعى البعض، وخاصة الشيوعيين التقليديين، إلى تصوير الانقسام داخل الحراك، كنتيجة لتصرّف بعض الافراد، او لعدم التناغم العملي في ما بين الناشطين والناشطات، فيعدد عطاالله السليم، مثلاً، في مدونته عن اسباب فشل حراك إسقاط النظام الطائفي، ما يلي:

> «الشعار الخاطئ»؛ «ظهور فئة من الشباب المتحمس لم نحسن التعامل معها، وبالغت في إظهار مراهقتها السياسية»؛ «الانتهازيون الكثر»، أو « ظاهرة وائل غنيم»؛ مرحلة ما بعد ٢٠ آذار: عندما « فرّخت» الحملة طموحات شخصية أخذت ظاهرياً شكل تيارات ضمن الحراك».

ولكن واقع الأمر أن الفرز كانت تحكمه السياسة من اليوم الأول للاجتماعات، وأنه كان منذ الساعات الأولى نواة طروحات سياسية واستراتيجية مختلفة، وأن نسيج حراك إسقاط النظام الطائفي لم يكن يوماً متجانساً سياسياً، بل يحمل تناقضات كبيرة، وهذا طبيعي، والطبيعي أيضاً هو أن يتحوّل هذا الحراك إلى أشكال أخرى متمثلة، اليوم، بتيارات مختلفة، عندما لا يستطيع الجسم التنظيمي أن يحتمل هذه التناقضات، ويكون بحاجة لأن يُستبدل بأشكال أخرى.

١) النسيج السياسي لحراك إسقاط النظام الطائفي ورموزه

مع ازدياد أعداد الناس المشاركة، في المظاهرات المركزية الثلاث الأولى (في ٢٧ شباط/فبراير، و٦ آذار/مارس، و٢٠ آذار/مارس)، كانت تزداد الأسئلة السياسية والاستراتيجية والتكتيكية، على الناشطين/ات والكوادر، الذين كانوا



صورة لمظاهرة اسقاط النظام الطائفي ورموزه. ٦ اذار/مارس ٢٠١١. جسر برج حمود. هشام اشقر

يعملون لتنظيم تلك التحركات. وهذا أمر طبيعي، في واقع نشوء أي حراك سياسي شعبي. إن هذه الأسئلة تمثّل العوائق اليومية المباشرة، التي على الحركة أن تجيب عنها لتتخطاها، وحتى تستطيع الاستمرار بالتقدم إلى الأمام، ولا سيما على المستويين، السياسي والتنظيمي.

ففي المسيرة الأولى، في ٢٧ شباط/فبراير، التي انطلقت من كنيسة مار مخايل، مروراً بطريق صيدا القديمة، حتى قصر العدل، كانت لا تزال الدعوة في أبسط أشكالها، نداءً من مواطنين ومواطنات، من أجل إسقاط النظام الطائفي، ومن أجل التغيير، فيما هم يعددون المشاكل، التي نواجهها جميعاً، في واقعنا اليومي.

في المسيرة الثانية، التي انطلقت من الدورة الى شركة الكهرباء، كان النداء أكثر تطوّراً، فرأينا الملامح الاولى للمطالب السياسية العامة. كان البيان عبارة عن مبادئ عامة تنادي بها الحركة: الديمقراطية والعلمانية والمساواة والعدالة الاجتماعية، كما المحاسبة، وغير ذلك. وكان هذا النداء التعبير الأول عن ماهية القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي أخذت الحركة الناشئةُ على نفسها تحقيقَها.

من تلك اللحظة، انتهت العفوية السياسية، في تحريك الشارع، ونقلت الحركة نفسها من خطاب تعبوي فضفاض (كان ضرورياً في التحرّك الأول) إلى خطاب يعتمد أُسساً قيمية للتغيير، مثلما رفع التونسيون المنتفضون، مثلاً، شعار «شغل، حرية، كرامة وطنية»، والمصريون شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وكذلك الثورة الفرنسية، شعارها «الحرية، والإخاء، والمساواة»، والثورة الروسية شعار «الأرض والسلم». أما في نداء المظاهرة الثالثة، وكانت الأكبر، من ساحة ساسين، في الأشرفية، إلى وزارة الداخلية، وذلك في ٢٠آذار/مارس٢٠١١، فتم تحميل المسؤولية عن الواقع اللبناني للمسؤولين السياسيين، الطائفيين، ورموز هذا النظام.

هذه الشعارات لم يكن هدفها أن تكون مرتبطة باقتراح قانون معيّن، أو بتعديل أو إصلاح معيّن،حيث أن ذلك يأتي في مراحل متقدمة، بل كان دورها الأساسي يتمثل في تحفيز حركة سياسية، ضمن الجماهير، ترتكز على أسس مفاهيمية جديدة، مختلفة عن المفاهيم المهيمنة، التي تبثها السلطة الحاكمة، يومياً. هي محاولة لإعادة تعريف هذه المفاهيم، من وجهة نظر الناس والشعب، عموماً، وليس مما نسمعه من هرطقات يومية للسياسيين حول هذه المفاهيم نفسها. هي أولاً محاولة فتح باب النقاش الشعبي الواسع، حول كيف نريد لديمقراطيتنا أن تكون، وكيف نريد أن تكون العدالة الاجتماعية، والمساواة، والعلمانية.

هي المدخل المباشر، في عملية بناء علاقة عضوية بين الحراك، كجسم تنظيمي، إلى هذا الحد أو ذاك، والشارع، ولا يمكن لعلاقة عضوية أن تنتج من خارج الخطاب السياسي المباشر، والمبادئ التي تنطلق الحركة بها، لتتكلّم مع الشارع.

هذا التطور السياسي للحركة، في خطواتها الثلاث، الأولى والأكبر، لم يأتِ نتيجة إيمان كلِّ من كان في الحراك بهذه الشعارات، بل كان نتيجة صراع سياسي

يومي مع طروحات سياسية مختلفة، ومروحة من الاتجاهات الاستراتيجية، وكان ميزان القوى السياسية ، في فترة المظاهرات الثلاث الأولى، مختلفاً عن التوازن السياسي، بعد تحرك ال٢٠ من آذار/مارس، الذي مثّل الذروة في أعداد المشاركين(لا أقل من ٢٠ ألف متظاهر) ، والذي تعرّض لمحاولة قوى النظام، من خلال أزلامها وأحزابها، «العلمانية المزعومة»، ضربَ هذه الحركة وإفشالها. وميزان القوى السياسية هذا كان يتضمن، بشكل أساسي، أقطاباً ثلاثة، أحدها شعبوي، والثاني إصلاحي، والثالث ثوري.

استطاع الخطاب الثوري أن يكون الواجهة الأساسية للحركة، في فترة التحركات الثلاثة الأولى، ومن بعد ذلك، تم فرض هيمنة التيار الإصلاحي على الحراك، وإن تطلب ذلك من التيارات الإصلاحية تدمير الحراك، في محاولاتها لتثبيت سيطرتها على القرار، ما أدى إلى انقسام الجسم التنظيمي إلى مجموعتين، أو أكثر، اليوم.

٢) الطرح الشعبوي:

وقد ظهر الطرح الشعبوي، في فترات مختلفة، من الحراك، وبأشكال مختلفة، ومن خلال أطراف وفئات مختلفة، ولكنه في مجمل مراحله وحالاته، لم يستطع الصمود، سياسياً، واندثر مع استمرار الحركة، وفشل هذا الخطاب في استقطاب قاعدة سياسية له.

أ- بوادر ظهور الطرح الشعبوي واثاره

أما أول بوادر ظهور هذا القطب فكان مع ما طرحه «دياب أبو جهجه» من أن على الحركة أن تُسقط أولاً النظام الطائفي، ومن ثم نأتي إلى نقاش كيف نريد النظام الجديد، وندعو الشعب حينئذ ليقرر من خلال استفتاء، أو ما شابه من طروحات.

وقد حاول «أبو جهجه»، جاهداً، وأكثر من مرة، بثّ فرز شعبوي بائس، في ما بين الناشطين والناشطات، داخل الحراك، في مساعيه الكثيرة لتمرير الفكرة القائلة إن هناك من هو فقير ومعتّر، ويريد إسقاط النظام الطائفي، بينما هناك بعض المدللين، الذين يريدون الزواج المدني. وانطلق بهذا الخطاب ليحاول ضرب جزء كبير من المكتسبات السياسية، وليس القانونية، التي كانت تناضل لأجلها الحركات الاجتماعية والمدنية واليسارية، في السنوات الأخيرة، وخاصة مسألة التمييز الجنسي، ورهاب المثلية، والحقوق المدنية والحريات الشخصية، وحتى التجارب النقابية.

فلم يَعْنِ له شيئاً أن يموت عمال وعاملات، في صراع نقابي، يُواجَهُ بأشرس الأسلحة الطائفية، وبسلاح السلطة كما حصل في أيار/مايو ٢٠٠٧، وكما كان حصل، تكراراً، في النضالات العمالية، والفلاحية، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

ولم تكن تعنيه المظاهرات، المطالبة بحق الجنسية للمرأة اللبنانية، والحماية من العنف الأسري، وكذلك مظاهرات المطالبة بالعلمانية، وبالزواج المدني، وضد العنصرية، فضلاً عن المطالبة بالحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين، وعن حملات التضامن، وما إلى ذلك من تحركاتٍ مدنيةٍ، واجتماعية.

ففي نداءاته، من صفحته الالكترونية، كان يسعى تيار بو جهجه، دائماً، إلى تبيان أن الثائر الحقيقي ليس من يطالب بالحقوق الاجتماعية، بل هم المعترون والفقراء، الذين بحسب نظرته، لا همّ لديهم سوى الطعام، في حين كل مطلب خاص بالمساواة، والديمقراطية، والعلمانية، هو ترف برجوازي. ومن الطبيعي أن تقتصر مطالبه حينها على مطالب تختصر مسألة أزمة النظام بتخفيض أسعار بعض المواد، وبتقديم السلطة بعض الهبات الاجتماعية ، من دون أن يطرح مسألة السلطة، بحد ذاتها، وطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والطبقي. فقط تنتهي الأزمة، عندما يتم خفض سعر رغيف الخبز!

وهذه الحجة، ومنطق الفرز الشعبوي هذا، أخذا حيّزاً كبيراً، وأثّرا في الكثير من الناشطين والناشطات في الحراك، وبخاصة ضمن اليسار ،عموماً، والشيوعيين التقليديين، خصوصاً، حيث بدأ كثيرون بالفصل بين المطالب السياسية والاقتصادية، وهو ما أنتج، في اسابيع قليلة، نهجاً اقتصادوياً يعتمد،بشكل أساسي، على تصوير أزمة النظام على أنها، فقط، أزمة «معيشية»، وليست حتى اقتصادية.وهو ما كان يعبر، في الواقع، عن وجود مشاكل عدة.

المشكلة الاولى، في هذا التوجّه، أنه ،أولاً، غير واقعي بتاتاً، ويدلّ على قراءة بائسة لتكوين أي نظام سياسي واقتصادي واجتماعي. وهو أيضاً يضرب عرض الحائط بجميع التجارب النقابية والمدنية السياسية والاجتماعية السابقة، أي أنه ينقلب على فعل التراكم السياسي، الذي أنتجته الحركات الاحتجاجية، في لبنان، على مدى عقود من الزمن. وهو في النتيجة يسهّل الأمر على السلطة الحاكمة، في ضرب هذه الحركة، من أساسها.

فمن خلال قراءة بسيطة جداً للنظام اللبناني، نستطيع أن نلاحظ أن السياسات الاقتصادية، التي يتبعها هذا التيار، تترافق دائماً مع سياسات اجتماعية ومفاهيمية تبرر، من جهة، السياسة الاقتصادية المعتمدة، ومن جهة أخرى، تضرب قدرة الفئات الاجتماعية، والاقتصادية ،على مناهضة هذه السياسات نفسها.

والمثل الأوضح هنا هو واقع النقابات العمالية، في لبنان، التي تتفشى فيها الطائفية، وهي في معظمها نقابات صفراء تابعة للأحزاب الطائفية المهيمنة، وتضم عدداً ضئيلاً من العمال والعاملات، في لبنان(٧٪من الأجراء) .

والمشكلة الثانية، في هذا الطرح، أنه يعتبر «التعتير» و«الفقر» و«الجوع» كمعايير وثقافة للتغيير، وأن التغيير يأتي من الغضب، كحالة نهائية للتعبير الشعبي، أي أنه يحدد، في هذه الحالة، المعركة على أساس أنها معركة ما بين جائع وغير جائع، وما بين من هو معتّر ومن ليس معتّراً، أي أنه يقول، بشكل مباشر، أو غير مباشر، لمن هو معطّل عن العمل، إن عدوك المباشر هو من يقتني وظيفة، أو يقول لمن يحصّل أجراً زهيداً إن عدوك المباشر هو من يحصِّل أجراً افضل.

وهذا الخطاب ينفي أولاً حقيقة أن عدم التوازن، في القدرة المعيشية، هو من إنتاج النظام نفسه، وأن النظام الاقتصادي والسياسي القائم هو ما ينتج الفروقات في الأجر؛ وهو ما يحدد، لضمان استمرارية التنافس ما بين الناس والعمال/ات، خصوصاً، الفروقات في الأجر والمدخول؛ وأنه ،هو أيضاً، الذي يحدد ما هي الوظائف التي يجب ان تحصّل أجراً زهيداً، وما هي تلك التي

تستوجب أجراً عالياً، فيفصل ما بين العمل الماهر وغير الماهر، وان هذا النظام الطبقي هو من يحدد أن ما يحصّله عامل ما في آخر الشهر يعتمد على قيمة هذا العمل في السوق، وليس على قيمة هذا العمل في تمكين عجلة الانتاج.

من هنا، فإن هذا الخطاب كان يفرز، فعلياً، ما بين عامل/ة وآخر/ى، وهذه فعلياً ما كانت تردداته، على مستوى القاعدة الشبابية للحراك، فأصبح الناشطون والناشطات يعايرون ويعايرن انفسهم/ن على أساس من هو أكثر جوعاً، وأكثر فقراً، وأكثر تعتيراً، معتبرين أن سوء واقعهم/ن الاجتماعي يجعل منهم/ن أكثر صدقاً في مسعاهم التغييري.

إن هذا الفرز الشعبوي، في نتيجته، كان يحاكي نفس منطق سياسات السلطة، في سعيها الى ضرب التضامن ما بين الفئات الشعبية والاجتماعية، التي من مصلحتها التغيير، وفي نفس الوقت يحيّد الطبقة الحاكمة، وحاشيتها من الطبقات الوسطى، من المواجهة مع الحركة المتنامية في الشارع.

المشكلة الثالثة هي ان هذا الطرح ايضاً يتجاهل خاصية اساسية في نسيج الكوادر والناشطين والناشطات المنظمين للتحركات، إن كان مركزياً في بيروت، او في المناطق، ويمكننا الملاحظة من خلال التعارف البسيط أن الاغلبية الساحقة لهؤلاء الناشطين والناشطات هم من العمال/ات والموظفين/ات او من العمال والعاملات المستقلين (freelancer)، ومن شتى القطاعات الاقتصادية (الفنية والمصرفية والمكتبية والخدماتية وبعض الموظفين في القطاع العام، والمعلمين والخ...)، وأنهم، فعلياً، وفي اغلبيتهم الساحقة، من المتضررين المباشرين من النظام القائم وسياساته، وهم جزء من الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية التي تسمى الفئات الشعبية.

ولكن كما كل منطق شعبوي فهو يتخذ قاعدته من البرجوازية الصغيرة، ولكن مع انحياز اغلبية البرجوازية الصغيرة الى الاحزاب الطائفية في لبنان، لم يجد هذا الخطاب ايقاعاً جدياً له في الشارع.

ب- الطبقة العاملة واليسار الشعبوي

إن ارتكاز اليسارية الشعبوية على خطاب متصالح مع السلطة، لم يعطها اي قدرة بتاتاً على استقطاب من هم فعلياً الاكثر تضرراً من جراء النظام الطائفي، والاكثر قدرة على اسقاطه.

فمستوى التنافس الطائفي، من ضمن الطبقة العاملة، التي تعمل اجزاء كبيرة منها، في اماكن عمل مشتركة، يتناقض مباشرة مع قدرة أفرادها، كعمال وعاملات مجْمِعين على تحصيل حقوقهم/ن، لذا لديهم مصلحة مباشرة وتاريخية في انهاء نظام الفصل الطائفي، لكونهم هم في واجهة الصراع مع منطق المحاصصة والوساطات في الوظائف، والى ما هنالك من تجليات طائفية، في الواقع اليومي المَعيش، في أماكن العمل.

وبالمقارنة فإن البرجوازية الصغيرة، وإن كانت تعاني من الكثير من الاضطهاد والفقر، ولديها قدرة كبيرة على التأثير، فهي بنفس الوقت ليست لديها القدرة التنظيمية، ولا السياسية، على قيادة هكذا تغيير، بسبب أن اغلبية العلاقات الاقتصادية المباشرة، في ما بين اعضائها (اصحاب الدكاكين، سائقي السيارات العمومية، وغيرهم)، هي علاقة تنافسية، ما يقلل من قدرتها على ان تكون هي الجسر الذي من خلاله نستطيع ان نبني تضامناً شعبياً جدياً.

من هنا فإن الطبقة العاملة هي التي لديها القدرة على استقطاب الفئات الاجتماعية والشعبية، وقيادتها في مشروع تغييري، وليس العكس.

ج- مركزية الطبقة العاملة في التغيير

إن مركزية الطبقة العاملة ليست خياراً تكتيكياً، بل هي منهج سياسي وفكري، استراتيجي وتكتيكي، في آن معاً، في كيفية بناء حركة شعبية. فالطبقة العاملة لديها القدرة على تحريك أجزاء كبيرة من المجتمع، والمسألة هي أن الطبقة العاملة، بفعل مكانتها في العَجَلة الاقتصادية، لديها موضوعياً قدرة أكبر على تنظيم نفسها وتنظيم فئات أخرى من المجتمع، وأنها تمتلك أدوات اقتصادية وسياسية واجتماعية، من أجل المواجهة والنضال ضد النظام، كما لديها قدرة تأثيرية عالية على المجتمع بشكل عام. والمثل الأفضل على هذه القدرة هو القدرة على الإضراب مثلاً، أو على التنظيم النقابي، أوالقدرات المهاراتية المختلفة، في المساهمة الطوعية من جانبها في بناء القدرة التأثيرية والتغييرية للحركة ككل. وهذا بدا واضحاً من خلال المهارات، التي تم استخدامها في الحراك، من أجل الاستقطاب وتنظيم المظاهرات ودراسة مساراتها والخ..

ولكن كون الطبقة العاملة لديها دورٌ مركزي في التغيير، لا يجعلها بالضرورة تمتثل لهذا الدور بشكل تلقائي، بل إنها تكتسبه، من خلال نضالها اليومي، وخوضها المعركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن خلال نضالها، تكتسب وعيها لكونها طبقة اجتماعية، وهذا هو الفرق بين خوض العمال والعاملات لنضالهم/ن، منفردين ومتفرقين، وخوضهم/ن لهذه النضالات كطبقة، أي أنهم يصعدون من وعيهم الطبقي الجنيني المباشر إلى وعي أكثر تجذراً ونضجاً، يطالبون فيه بالتغيير لأجلهم ولأجل المجتمع ككل.

ومن هنا تصبح مسألة مواجهة الطائفية والمطالبة بالمساواة وبالحقوق الاجتماعية شرطاً من شروط بناء الوعي الطبقي، وشرطاً من شروط الصراع الطبقي. فالتضامن الطبقي ليس فقط تضامناً اقتصادياً، بل هو أيضاً تضامن اجتماعي وسياسي، ومن هنا تصبح مسألة مركزية التضامن العمالي شرطاً من شروط المواجهة الطبقية، وخاصة في ظل النظام الطائفي، وعندها يترافق النضال الاقتصادي والنقابي العمالي مع النضال الاجتماعي والسياسي، ضد السلطة وهجماتها على الفئات الاجتماعية الشعبية، من خلال الفرز الطائفي والجنسي والعنصري والمناطقي والفئوي، الذي تسعى له هذه السلطة.

فالصراع الطبقي ليس فقط صراعاً ما بين العمال وأصحاب العمل، بل هو بداية صراع ضمن الطبقة العاملة، من أجل كسر هيمنة خطاب الطبقة الحاكمة على العمال والعاملات أنفسهم/ن، أي أنه محاولة لتشجيع الجسم العمّالي على التمرّد على الثقافة المهيمنة، وعلى القيادات المعيّنة، وعلى منطق استبدال حق العمال والعاملات، في بناء قدرتهم على المواجهة، ببعض المرتزقة المعيّنين من قبل الأحزاب الطائفية والسلطة.

ولكن مشكلة الشعبوية اليسارية هي أنها لم تستطع أن ترى أن مسألة الصراع الطبقي لا تعتمد فقط على الصراع الاقتصادي والمعيشي المجرّد، بل عليها أن

تترافق مع الخطاب السياسي والاجتماعي الذي يعزز من قدرة الطبقة العاملة على المواجهة، ولم تستطع أيضاً قراءة الاختلافات الموضوعية في الطريقة التي يقارب بها كلٌ من العمال والبرجوازيين الصغار مسألةَ الصراع، ولم تستطع أن تجيب عن كيفية توحيد الطبقة العاملة ومواجهة التشرذم الطائفي المنتشر، على مستوى الجسم النقابي والعمالي والشعبي، فبقيت، كحالة، محاصرةً ضمن قوقعة مناطقية، وفي بعض الاحيان طائفية، وانتهت إلى عدم القدرة على الامتداد سياسياً، فما كان من أصحاب هذا النهج إلا اتهام الناس والشعب بالتخاذل، انتقاماً لفشلهم.

٢) الطرح الاصلاحي:

بالاضافة إلى الطرح الشعبوي، نشأ طرح آخر لا يختلف جذرياً عن الشعبوية، في الخطاب، ولكنه يتخذ شكلاً مختلفاً. وهو كان أكثر ضرراً في تأثيره على الزخم النضالي، وعلى الحركة ككل. ويعتمد هذا الطرح بشكل أساسي على نفي القدرة على التغيير الجذري والثوري، وعلى أن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أجهزة الدولة، ومن خلال إقناع صانعي القرار بإصلاحات محددة تسهّل حياة الناس، ولكنها في نفس الوقت لا تصطدم بالمؤسسات الطائفية أو بالزعماء التقليديين.

وقد صعد هذا التيار، بشكل أساسي، مع اكتساب الحركة زخماً أوسع، في المظاهرة الثالثة، التي كان عنوانها الأساسي المساواة ومواجهة رموز النظام الطائفي. وصعود هذا التيار لم يكن مستغرباً، بل كان متوقعاً، فهو كان موجوداً من اليوم الأول، ولكنه لم يستطع، في المراحل الاولى، اكتساب أغلبية سياسية، داخل الحراك، تمكّنه من الهيمنة على الخطاب السياسي للحركة.

أ- الأحداث التي أدت إلى صعود هذا التيّار في الحراك

أحد الأسباب الأساسية، التي أدت إلى تنامي هذا التيار، هو الالتفاف الذي قام به الحزب الشيوعي على الحركة وشعاراتها. ففي اجتماع مع أحد قياديي الحزب الشيوعي، قال هذا الأخير: «إننا لسنا مرتاحين للسقف السياسي للحراك، ونفضّل أن تكون الأولوية موجّهة من أجل قانون انتخابي نسبي غير طائفي». ويقول قيادي آخر، من اتحاد الشباب الديمقراطي: «على الحركة أن تكون واجهتها ثورية، ولكن يجب أن يكون صلبها إصلاحياً». وهذا الالتفاف، فعلياً وواقعياً، كان أولاً التفافاً على جزء كبير من القاعدة الشيوعية والاتحادية نفسها، إذ كان الكثير منهم إلى يسار قياداتهم، وكانوا أكثر جرأة وجذرية، في مطالبهم، من قياداتهم.

هذا الالتفاف والارتباك مكّنا، من جهة، من صعود التيار المهادن والإصلاحي، وأيضاً من دخول الانتهازيين إلى الحراك، وفتح الباب لمشاركة أزلام النظام، في معركة إسقاطه، كبعض الانتهازيين الوصوليين الذين لم يتوقفوا ولو لساعة واحدة عن محاولاتهم لضرب الحملة، وتغيير شعارها. فقد أرادوها أن تكون رديفة للكتل السياسية والطائفية الحاكمة،وأهم تجليّات هذا الأمر هو فرض وجود الحزب القومي السوري الاجتماعي، وهو ركن في تحالف ٨ آذار/ مارس، ولديه وزير في الحكومة ، وهو، فعلياً، وكما صرّح أحد أعضائه، في أحد الاجتماعات، كان واضحاً في الإعلان: «نريد الحراك أن يكون حليفاً لـ٨ آذار، أو لا يكون»، «ومن يتكلّم عن الحزب القومي سوف نكسر له رجليه ويديه». وهذا هو مستوى الديمقراطية، التي كان يتوعدنا بها الحزب القومي!

الحزب القومي السوري هو حزب من صُلب النظام، هو حزب شارك وغطّى وصادق على سلسلة كبيرة من السياسات الطائفية، وفي معارك ضرب الجسم النقابي، والحركة العمالية. هو حزب شارك في نظام المعادلة الحريرية في تحالفها مع النظام السوري، وشارك في ما بعد، في معادلة ٨ و١٤ آذار الطائفية، هو حزب غسّان غصن (رئيس الاتحاد العمالي العام)، الذي يسعى يومياً بيديه ورجليه، من أجل ضرب الحركة العمالية، ومن أجل تقويض حقوق العمال والعاملات. هو حزب لن يتوانى للحظة واحدة عن محاولة فرض رأيه، ولو بالسلاح، وهو حزب سيدافع، وسيبقى يدافع، عن النظام وعن السلطة الطائفيين، لأنه جزء من معادلتهما، جزء من نسيجهما، السياسي والطبقي.

هذه التطورات كانت المحرّك الاساسي لضرب تطوّر خطاب الحركة، وتقويض حركتها، وإن تطلب ذلك الضرب والتهديد، ولكن من سمح بتعمّق الأزمة، في الحركة ككل، إنما هو محاولة قياديي الحزب الشيوعي في الحراك، حينها، إعطاء الشرعية لهؤلاء الانتهازيين، وللحزب القومي، بحجة الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وكما كان يقول أحد الناشطين الشيوعيين في الحراك: «الحزب القومي يضمن مشاركة أعداد أكبر في المظاهرات».

ولكن تلك «الديمقراطية»، التي كان ينادي بها الحزب الشيوعي، كانت تنتهي يومياً، أمام رفضه لرأي أغلبية واسعة من الناشطين والناشطات، والأطراف السياسية، التي رفضت مشاركة أحزاب السلطة في الحراك، كالحزب القومي، أو امتناعه، مثلاً، عن الالتزام بما يُتفق عليه سياسياً في الحراك، فقام جماعته بالتشارك مع الحزب القومي وبعض الأزلام الانتهازيين الآخرين، في ضرب الاجتماع المقرر من أجل التصديق على ورقة المبادئ، التي عملت عليها لجنة موسّعة لحوالى أكثر من ثلاثة أشهر، فرغم موافقة المندوبين الشيوعيين على الورقة، في اجتماعات اللجنة، قاموا وعارضوها في الاجتماع العام.

هذه العوامل هي التي أدّت إلى دفع الحراك بمجمله إلى حالة من الارتباك السياسي، والتي أدت، على امتداد الأسابيع إلى اندثار الزخم، ومغادرة الكثير من الناشطين/ات الحراك، كما أدت أيضاً إلى تغيير مجرى التحركات، من خلال عمليات تصويت مفبركة كان يقوم خلالها بعض الشيوعيين بالاتصال برفاق لهم ليأتوا الى الاجتماع للتصويت الى جانبهم. ومن ينكر هذه الحوادث المتكررة ليس عليه إلا أن ينظر إلى المشاركين في الاجتماعات، كيف كانوا في بادئ الامر، في أغلبيتهم، من الناشطين المستقلين، فيما كان ممثلو اليسار الثوري والأحزاب التقليدية المختلفة بأعداد محدودة، وكيف كانوا، في أغلبيتهم، في البدء، من الشباب والشابات، ومن ثم تحوّلت الاجتماعات بعد ذلك إلى بازار للمنظّرين، وللكوادر الوسطى والعليا للأحزاب اليسارية والقومية التقليدية، وبينما قلّت مشاركة الناشطين والناشطات، و بقي بالمواجهة اليسار الثوري وعدد لا يستهان به من الناشطين والناشطات الملتزمين بالخط الثوري.

ب- التغيير الديمقراطي

كثيرة هي الحجج السياسية التي استخدمت من اجل الدفاع عن النهج الاصلاحي، على أنه الوسيلة الفضلى للتغيير، ولكننا سوف ننظر،هنا، إلى النهج الاساسي، الذي استخدم في الحراك، وهو نظرية التغيير الديمقراطي. والمفهوم

الذي ترتكز عليه هذه النظرية هو ان التغيير لا يمكن ان يأتي إلا من خلال التدرّج الديمقراطي. فالحركة يجب أن يكون سعيها من اجل انجاح احزاب علمانية او يسارية تغييرية، والمعركة الاساسية سوف تحصل في البرلمان. وهذه الحجّة تقترح من جهة ان يكون الهدف المباشر لأي حراك هو اقرار قانون انتخابي نسبي لا طائفي، ومن جهة اخرى تقترح بشكل غير مباشر ان يقتصر عمل الحركة على حشد الدعم الانتخابي لهذه الاحزاب العلمانية واليسارية، وعلى تقديم اقتراحات قوانين ليقوم بعدها ممثلو تلك الاحزاب بالدفاع عنها في البرلمان؛ وهذا ما يسمونه نظرية التغيير الديمقراطي.

المشكلة الاولى، في تلك النظرية ،هي أنها تراهن على قدرة لدى القوى المشار إليها، غير مثبّتة فعلياً، على الوصول الى البرلمان، وعلى أن الطبقة الحاكمة ستمتثل لهذه القيم الديمقراطية، وتسمح بأن يمر قانون انتخابي يؤدّي الى تقويض قدرتها على الهيمنة السياسية. وجميعنا يعرف كيف أنه مع انتخاب أي مجلس نيابي جديد توضع مسألة القانون الانتخابي على بساط المناقشة، ليعود فيقرّ، بشكل او بآخر، ليتناسب مع المصالح السياسية والمناطقية والطائفية للطبقة الحاكمة، وان القانون بنفسه ليس اكثر من اداة تستعملها الطبقة الحاكمة من اجل التمديد لسلطتها وشرعيتها، وكما توصف شعبياً، فالعملية الانتخابية ليست إلا مسرحية معروفة نتائجها حتى قبل الدخول الى صناديق الاقتراع.

وحتى وإن كانت آخر عمليتين انتخابيتين مشحونتين بالتنافس السياسي والطائفي، ولكنها فعلياً كانت كلّ مرّة تضمن اعادة انتخاب المعادلة الحاكمة، وإن اختلفت تسمياتها، ما بين معارضة وموالاة، أو ٨ و١٤ آذار، فما يختلف هو العناوين السياسية للانتخابات، ولكنها تضمن بقاء نفس الأحزاب والتيارات السياسية، التي تمثّل نفس الطبقات الاجتماعية.

المشكلة الثانية تكمن في أن هذه النظرية هي استبدالية، أي أنها تستبدل القوة الشعبية بقوة تمثيلية، وهي تختصر العمل الديمقراطي في التصويت في صناديق الاقتراع، وإن كانت تنادي، شكلياً، بالنضال الشعبي.

المسألة هنا، التي يجب أن نقف عندها، هي اذا ما كان هدف هذا النضال الشعبي هو بناء حركة شعبية واعية، تستطيع ان تقوم بإعادة انتاج الديمقراطية، ونقلها من كونها ديمقراطية زائفة (في واقعها الحالي)، إلى ان تصبح ديمقراطية فعلية تمثّل الإرادة الشعبية، وترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والعلمانية؟

فحدود نظرية التغيير الديمقراطي هي أنها في نهاية الامر ستقف مع الديمقراطية الرسمية بوجه ديمقراطية ينتجها الشارع، وهذا بالضبط ما يحدث في مصر، بعد الانتخابات الأخيرة، فالانتخابات اليوم فرزت ما بين قطبين، قطب ينهي الثورة ويقول إنها تُكمل في البرلمان، وقطب آخر يقول الثورة مستمرة في الميدان، في الشارع. وهذا لا يعني أن علينا مبدئياً عدم المشاركة في الانتخابات، بل ينبغي اعتبارها وسيلة، فقط، من اجل تنمية حركة الشارع وحالة التمرّد والثورة على النظام، لا أن تكون الانتخابات هي الهدف التغييري لحركة الشارع، وهنا التناقض الجذري ما بين المسألتين.

المشكلة الثالثة في هذا الطرح هي أنه يهدد استقلالية الحركة نفسها، وهذا ما نراه يحصل دائماً امام كل استحقاق انتخابي، إمّا لإقرار القانون الانتخابي، او في العملية الانتخابية نفسها، فراينا كيف قام الحزب الشيوعي في انتخابات الـ ٢٠٠٩، بمحاولة للتقرب من جماعة ٨ آذار، لضمان حصوله على مقاعد نيابية، ومن ثم بعد فشل تلك المحاولة دخل الشيوعيون التقليديون الانتخابات، منفردين، ولكن بفعل عملية التقرّب تلك خسروا الكثير من التضامن الذي كان بإمكانهم تحصيله، لو أخذوا موقفاً مستقلاً وجريئاً من الطبقة الحاكمة وأحزابها.

هذا وقد رأينا أيضاً مؤخراً كيف كثرت الأصوات، في الحزب الشيوعي، التي أعلنت استعدادها لمساندة النسبية، وإن كانت من داخل القيد الطائفي، وهذه الأصوات أتت ممّن يريدون للناس أن تأتمنهم على أصواتها، في صناديق الاقتراع. ومتبعو هذا النهج هم من كانوا الاكثر اصراراً على توجه المظاهرات الى المجلس النيابي، كما حصل في التحركات التي تلت مظاهرة ساسين – وزارة الداخلية (في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١)، ورأينا جميعاً تناقص الأعداد والضياع السياسي الذي انتجه هذا النهج، على مستوى الحركة، فقد كان من المبكر حينها التوجه الى المجلس النيابي للقول إننا نريد اسقاط المجلس النيابي. فالنظرة الطبيعية التي تكوّنت عن هذا التوجه هي أن على الحركة طرح مطالب اصلاحية محددة، وهذا فعلياً ما كان يريد اعضاء هذا التيار من الحراك ان يفعل، وان يقتصر عمل الحراك على الضغط من اجل بعض القوانين، ولكن معاذ ان يطرحوا مسألة إعادة تشكيل السلطة بأكملها، او تغيير النظام بمجمله، وليس فقط وجوه ورموز النظام.

٣) حدود الطرح الشعبوي والاصلاحي وعلاقتهما بالسلطة

إن كلاً من هذين الطرحين في اي عمل لهما يصطدمان بحائط مسدود، وهو أنهم غير قادرين على تخطّي مسألة شرعية النظام القائم، وكلاهما ينطلقان من قناعة بعدم قدرة الشارع على انتاج نظام بديل، ويعتبران ان المشكلة فقط هي في الفساد، الذي يحكم عمل الدولة والسلطات القائمة. اي بشكل بسيط، هم يعتبرون انهم يستحقون ان يكون لهم مكان او بعض الكراسي، في معادلة النظام القائم، وليس اكثر.

وانطلاقاً من هذه النزعة البرلمانية، من جهة، ومن عدم الاستعداد لإزعاج نسيج الافكار المهيمنة في المجتمع، من جهة اخرى، يسعى كل من التيارين الى اقصى درجات المهادنة والتنازلات اليومية في المواقف والمبادئ السياسية، وذلك من اجل، بحسب تبريرهما، كسب فئات شعبية اكبر. وهم يتناسون أنه لو كانت الافكار السائدة في المجتمع هي فعلاً تقدمية، لما احتجنا لإنشاء تحالف من اجل التغيير، فكلاهما ينطلق من مواقع دفاعية وليست هجومية تغييرية، لأنهما ينطلقان من قبول ضمني بالانحياز الى احد اطراف السلطة، اي ان ميدان الصراع السياسي، بالنسبة إليهم، هو توازنات السلطة نفسها، وليس إعادة تشكيل هذه التوازنات.

ومن هنا نفهم لماذا كان اصرار الحزب الشيوعي ومن يدور في فلكه على الإبقاء على التحالف مع الحزب القومي السوري، من جهة، وعلى عدم اقفال الباب امام مشاركة أزلام تحالف ٨ آذار الحاكم في الحراك، وذلك بالرغم حتى من اعتراض بعض مناصري الحزب على هذا الامر. وهذا ما ادى في النتيجة

الى انخفاض سقف الخطاب السياسي للحراك بمجمله، وضرب مصداقيته واستقلاليته.

وهذه الاستراتيجية ليست استراتيجية جديدة، بل انها ثقافة عمل سياسي طويل، لطالما اعتمدتها الاحزاب الستالينية والقومية، وهي ما يعرف باستراتيجية الجبهة الشعبية ،التي كانت لها نتائج كارثية عبر التاريخ، كما على الحراك بمجمله، كما حصل مع منظمة التحرير الفلسطينية، والحركة الوطنية، في تاريخ غير بعيد، ومع الأحزاب الشيوعية، في أوروبا، قبل الحرب العالمية الثانية، بوجه خاص، التي ادى سلوكها هذا إلى إنقاذ برجوازيات بلدانها، وتأجيل انتصار القضية الاشتراكية الى تاريخ غير معلوم، فضلاً عن صعود الفاشية كنتيجة لهذه السياسة، وسياسات انتهازية ،غيرها، وكوارث الحرب العالمية المشار إليها، إلى ما هنالك من تجارب اخرى.

ومن هنا ينطلق مبدأ الاولويات، التي تمثّلت فعلياً، لدى أصحاب هذا النهج المشار إليهم أعلاه، بالانصراف كلياً إلى الدعوة للنضال من أجل اعتماد نظام انتخابي نسبي، بحيث يصبح كل مطلب آخر مؤجّلاً الى ما بعد تحقيقه. كما أننا نرى هذا المنطق في كيفية مقاربة مناصري ذلك التيار لكثير من القضايا الاساسية والمركزية في الحراك.

ففي مسألة المساواة، مثلاً، كانت هناك محاولات عدة من أجل ضرب الأسس السياسية لهذا الشعار، إما من خلال الاستهزاء بالاقتراحات الداعية الى تمكين وتفعيل دور المرأة في الحراك نفسه، او من خلال حجج عدم التصادم مع المجتمع. وكما يقول أحد قياديي تيار المجتمع المدني: «اننا نريد استقطاب الطائفي الينا ومن ثم نعمل على توعيته»، وتم العمل من قبل هذه الاطراف على دفع ممثلات المجموعات النسوية الى الانسحاب من الاجتماعات، على اثر الاستهزاء والذم الرخيص بالاقتراحات التي تقدمن بها.

ولكن الازمة الاكبر هنا فتكمن في أنهم لم يعتبروا ولو للحظة واحدة انهم فعلياً كانوا ايضاً يضربون الركائز الاساسية التي قام عليها الحراك سياسياً، والتي تلخصّت في النداء الثاني للحراك، بعناوين العلمانية والديمقراطية والمساواة والعدالة الالجتماعية والمحاسبة.

ومن ضمن هذا المنطق، كانوا يضربون قدرة الحراك على استقطاب القوى الساعية للتغيير، إذ تحت شعار الهروب من الامور التي تتصادم مع الافكار السائدة في المجتمع، كانوا يقفلون الباب امام مروحة واسعة من الحملات الداعية للمساواة والحقوق الاجتماعية، التي كانت الرافد الاساسي في السنوات الماضية لجميع التحركات المدنية والسياسية والاقتصادية. أي انهم في واقع الامر قد تخلّوا عن جسم واسع من الناشطين والناشطات، خصوصاً الذين كانوا في مقدمة معارك الحقوق الاجتماعية والمدنية، في السنوات الاخيرة، كمجموعة نسوية، بالإضافة الى عدد كبير من الناشطات الحقوقيات واليساريات.

أصبحت المعادلة فعلياً هي التضحية بالخطاب والقوى التغييرية، من اجل

صورة لمظاهرة اسقاط النظام الطائفي ورموزه. ٢٠ اذار/مارس ٢٠١١. منطقة الملّا. هشام اشقر



استقطاب قوى امر الواقع وازلام النظام، وهذا بدا واضحاً على صعد مختلفة.

وفي مسألة المقاومة، كانت الازمة أعمق، وتمثّلت بالخطاب الملحق لليسار التقليدي والاحزاب القومية، التي لم تستطع، في سياساتها المانوية، ان تدعم كل من يقاوم الاحتلال، وبنفس الوقت أن تنتقد أداء قيادة المقاومة الحالية، المتمثلة بحزب الله، وخاصة انه احد الاحزاب الحاكمة في السلطة. فكانت تلك الاطراف تنادي دائماً بتحييد حزب الله خصوصاً، وتحالف ٨ آذار ،عموماً ،عن الانتقاد، بذريعة كونهما قوى «مقاومة»، وتتجاهل اولاً ان معظم روافد تحالف ٨آذار، مثلهم مثل روافد تحالف ١٤ آذار، كانوا مشاركين أساسيين في الحرب الاهلية، وقذاراتها، التي امتدت من ١٩٧٥ حتى ال١٩٩٠.

هذا ويقول قيادي في «الحركة الوطنية للتغيير»: «لا يمكننا المقارنة ما بين الحريري ونبيه بري (رئيس مجلس النواب)، فنبيه بري مقاوم». ولكن هذا القيادي الفذ يتناسى مشاركة بري في حرب المخيمات ،التي ساهمت في قتل آلاف الفلسطينيين، او المعارك بين جماعة بري واليسار ،التي ادت الى ضرب اليسار بمجمله، ضمن تحالف مع النظام السوري، في الثمانينيات من القرن الماضي، او بنية تنظيم حركة أمل الميليشياوية والطائفية، ودوره في تدمير العمل النقابي ،الى ما هنالك من امور مشينة، هذا من دون الكلام على عمله، المزعوم مقاوماً، وربما التعبير الادق لهذا العمل هو التصفيات الفئوية، والمذهبية.

والمسألة الثانية الاساسية هنا هي ان حزب الله، وان كان حزباً مقاوماً، فإنه في واقعه التنظيمي والسياسي حزب طائفي ،لا يمكنه ككيان طائفي ان يوحّد المجتمع اللبناني على شعار المقاومة، بل اننا بحاجة الى بديل سياسي في طرح هذه المسألة، بحيث لا تكون احتكاراً طائفياً بل تصبح حقاً وواجباً وطنيين، اي ان ننادي بجرأة بضرورة بناء مقاومة وطنية علمانية وشعبية، لأن المسألة هنا هي مسألة استمرارية المقاومة نفسها. وها قد رأينا كيف ان حزب الله، بسبب كونه حزباً طائفياً، دخل في وحل السياسية اللبنانية ،من بابها العريض، فتحوّل خطابه في السنوات القليلة الماضية من خطاب نُعت بالوطني، الى خطاب فئوي وتحاصصي، والجملة الشهيرة لنصرلله «خذوا الاقتصاد واتركوا لنا المقاومة»، اي ان الاقتصاد هو احتكار سنّي والمقاومة احتكار شيعي، لربما تكون الاكثر تعبيراً عن هذا النهج، الذي كان فعلياً المعادلة التي انتهجها الحريري الاب في حكوماته المتعاقبة قبل اغتياله.

وهنا يتبيّن لنا كيف ان اليسار التقليدي والاحزاب القومية عموماً، هم غير قادرين، حتى اليوم، على الصعود بخطاب بديل يستطيع ان يجمع الشارع اللبناني حوله، بل إنهم لا زالوا مرتهنين بثنائيات النظام السياسي القائم، وغير قادرين على بناء قوّة سياسية تستطيع ان تقوم بمقاومة وطنية غير طائفية وغير فئوية، بل انهم يصرون على استراتيجية اثبتت فشلها في الحرب الاهلية، وهي التحالف المباشر مع البرجوازية «الوطنية»، من اجل بناء التغيير، الذي لا تريد تلك البرجوازية تطبيقه، حتى بصيغه الدنيا، بل انها غير قادرة موضوعياً على تطبيقه، بسبب بنيتها الطبقية، ومدى علاقتها بالنظام الطائفي والسياسي والاجتماعي القائم، واستفادتها منه.

وهذا ما جعلهم ايضاً غير قادرين بتاتاً على الاستفادة من زخم الثورات العربية، التي تنهض بالمجتمع العربي بمجمله، في ربما اكبر معركة يخوضها الشارع العربي ضد الديكتاتورية والامبريالية معاً، لأن هذه الديكتاتورية العربية والامبريالية هما وجهان لعملة واحدة، يبرران بعضهما البعض، ولأن الانظمة العربية تعتاش على الاحتلال والحروب والتدخل الاجنبي الدائم، ولا تستطيع ان تقوم ببناء مجتمع عربي حرّ ومتحرر.

وهذا الفخ هو بالضبط ما وقع فيه اليسار الستاليني والقومي في لبنان، وخاصة في مسألة الثورة السورية. ففي كل ثورة في العالم هناك الناس المنتفضون – وهذه الانتفاضة هي شيء فعلي حقيقي ونتيجة واقع اقتصادي واجتماعي، ونظام قمعي مجرم – وقوى انتهازية كالاخوان المسلمين في سوريا، تريد ان تستغل هذه الانتفاضة لأجل مصالحها الفئوية. هناك قوى تغييرية اصلاحية، وهناك قوى ثورية، وكل هذه التيارات تحاول ان تدفع باتجاهات سياسية مختلفة. وكانت تجربة المجلس الوطني السوري، وعدم قدرته على تثبيت سلطته السياسية على الهيئات المحلية، التي تنظم تفاصيل الثورة وتنطلق بها يومياً على الارض، هي البرهان الاكثر وضوحاً على مدى تشعّب وكثرة التيارات السياسية، وانها في كثير من الحالات، في فترات تشكلّها الاول، بسبب تاريخ طويل من القمع السياسي، الذي عاشه وعاناه، طويلاً، المجتمع السوري.

فبدل ان يقوم هذا اليسار، الستاليني والقومي، بالوقوف بوجه النظام والانتهازيين ودعاة التدخل الاجنبي، من منطلق الدفاع عن الثورة ، ومن اجل استمرارها، وقف الى جانب النظام، وبكل وقاحة، ها هو يبرر القمع والقتل الوحشي، وبفعله هذا يبرر حق اي نظام رجعي قمعي، تحت حجة المؤامرة، في القضاء على ثورة شعب. وسيضحي هؤلاء اليوم وغداً، كما ضحوا البارحة، باي حراك شعبي تغييري، من اجل المحافظة على المعادلات الحاكمة.

وفعلياً، لقد تركوا الساحة لجماعة ٨ و١٤آذار ليستخدموا الثورات العربية، كل منهما لمصالحه الطائفية والسياسية الخاصة، فتيار المستقبل يعتبر الثورة البحرينية اندساساً شيعياً، وحزب الله يرى في الثورة السورية مؤامرة امبريالية، متحالفة مع الانظمة السنية (المعتدلة)، ضد الانظمة الممانعة (الشيعية والعلوية) – هذا هو نطاق فهم الثورات العربية، لدى كل من هذين الطرفين.

وهذا الحياد الى جانب النظام السوري من قبل اليسار الستاليني والقومي ادّى ايضاً لضرب قدرة الحراك، المناهض للنظام الطائفي، في لبنان،على الاستفادة من زخم الثورات العربية، بل إن ما كان الدافع للانطلاق للتغيير، اصبح بتعريفهم اليوم جزءاً من مؤامرة عالمية، وبهذا يتم ضرب الثقافة الحاضنة، التي جعلت من حراك اسقاط النظام الطائفي ورموزه ممكناً.

أما الجهة الاخرى من هذا التيار الاصلاحي فكانت بشكل اساسي مؤلفة من بعض «يسار» ١٤آذار وبعض الليبراليين، الذين: ككتلة، لم تكن لهم مشاركة مباشرة في عمليات التنظيم وبناء الحراك، بل اقتصر تدخلهم من على صفحات التواصل الاجتماعي، بخطاب يتعارض مباشرة مع خطاب اليسار الستاليني والقومي، ولكنه لا يتناقض معه. فكان يسار ١٤ آذار يقول وبشكل مباشر إن على حملة اسقاط النظام الطائفي ورموزه أن تنطلق من مبادئ «ثورة الارز» في ١٤ آذار من العام٢٠٠٥، وانه يجب على الحملة ان تحافظ على المناصفة ما بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي، وان توجه المعركة ضد جماعة ٨ آذار فقط، والشرط الاساسي هو اتخاذ موقف حازم من سلاح حزب الله.

فمنطق جماعة ١٤ آذار، أيضاً وأيضاً، يدعو الحركة الى التحالف مع قطب من الطبقة الحاكمة ضد آخر، ومعاذ ان يتم اتخاذ موقف من النظام برمته، او من بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا ما عبّر عنه الكثيرون منهم، من على مواقعهم ،بينما جزء آخر كان يعتبر ان الحراك المناهض للنظام الطائفي برمته حراكٌ تابعٌ لـ ٨ آذار، بالرغم من أنه، في المظاهرات الثلاث الاولى، كانت الشعارات واضحة في عدائها لقطبي الصراع الطائفي السياسي. ولكن اثرهم كان ضعيفاً جداً، على مستوى اغلبية الناشطين/ات في الحراك، ولم يستطيعوا ان يستقطبوا اي حالة سياسية من حولهم.

٤) الطرح الثوري و مسألة اسقاط النظام ورموزه

قد يحاول البعض القول إنه، حتى اقتراح وجود طرح ثوري هو ادعاء ومزايدة على الاطراف السياسية، او هو تطرف يساري، ولكن المسألة التي يتجاهلها هؤلاء هو أنه لا يمكنك ان تتخلص من النظام الطائفي إلا من خلال الثورة، وأن هذا النظام لا يمكن العمل من داخله لتغييره، ولو كان ممكناً الاصلاح لحصل ولو لمرة واحدة منذ نشأة النظام اللبناني. ويتجاهل هؤلاء ما انتجته الاستراتيجية الاصلاحية والمهادنة مع النظام للحركة الوطنية من كوارث على الحركة اليسارية والتغييرية في مجملها في لبنان.

وكان هذا الطرح واضحاً جداً داخل الحراك من اليوم الاول، وكان يرتكز على مقاربة واضحة المعالم في قراءة النظام الطائفي وعلاقته مع النظام الطبقي الاقتصادي والاجتماعي، ومن يتحمل مسؤولية هذا النظام. والاثبات الاقوى على هذا الخطاب هو النداءات الاولى الثلاثة، ومسار التحركات الذي اتبعه الحراك حينها، لنرى الفرق بينها وبين النداءات التي تلتها ومسار تحركاتها، والتي باختلافها عبّرت عن تغيّر في الاستراتيجية العامة لعمل الحراك، وهذا ترافق مع ما ذكر سابقاً عن صعود التيار الاصلاحي.

إن الطرح الثوري، في الحراك، انطلق على اسس واضحة كانت تُردّد بشكل دائم، في اجتماعات الحراك والمظاهرات والنقاشات. وذلك من خلال قراءة تتلخص بالركائز التالية:

أ- كيف ندفع الى تحوّل في الوعي الشعبي للانتقال من حالة النقمة الى حالة التمرّد والثورة

في بلد كلبنان، نجد أن الوعي السياسي المهيمن متجاذب ما بين قطبين يتناوبان على الحكم، وفي نفس الوقت هناك نقمة عامة لدى الناس على الواقع الذي يعيشونه، ولكن هذه النقمة لم تتحوّل بعد الى تمرّد على الواقع المعيش، بل لا زال هؤلاء مهادنين له وخائفين منه في نفس الوقت، وهذه هي فعلياً تركيبة الوعي المتجاذب في الاختيار ما بين وجهين لنفس النظام، ونفس السياسات، وان اختلفت نفحتها ولهجتها، وعلاقاتها الدولية والاقليمية. وبالطبع يجب ان لاننسى ان في خلفية اغلبية الناس هناك تاريخ وارث الحرب الاهلية اللبنانية.

وهنا، ومن اجل تحفيز هذه النقمة، للتحوّل الى تمرّد على الواقع، واستيعاب هذا الاخير من ضمن حركة شعبية ثورية تستطيع ان تكون بديلاً سياسياً، ولاحقاً تنظيمياً، للقوى الطائفية والسياسية القائمة، هناك ضرورة لبناء جسم استقطابي وتحفيزي شعبي، أيّ عمل يسعى الى جمع قوى التغيير واستقطاب مروحة واسعة من الفئات الاجتماعية العابرة للمناطق والطوائف، ويخطو اولاً من اجل كسر الحواجز التي تقسم ما بين الناس على اسس طائفية وجنسية وعنصرية واجتماعية، اي انتاج الارضية السياسية التي تسمح للناس عموماً، وللفئات الشعبية والعمال والعاملات خصوصاً، بالالتقاء والنضال معاً.

ان هذه المساحة التي على الحركة انتاجها ستكون رافعة اجتماعية لتطوّر الخطاب السياسي بمواجهة السلطة، اي اننا في مرحلة بناء وتصعيد ثوريين، من اجل الوصول الى كتلة حرجة نستطيع من خلالها ان نواجه النظام وندفعه الى التراجع وتقديم التنازلات بما يضمن استمرارية الحركة، بحيث تكون شروط المواجهة لصالحها، وليس ضدها.

وهذا بالضبط السبب الذي كان وراء دفع هذا التيار الثوري باتجاه الابتعاد عن التظاهر امام مراكز السلطة، كالمجلس النيابي مثلاً، لأن الحركة لا تزال في فترات نموها الاولى، وهي بحاجة الى المزيد من الزخم، قبل ان تتوجه الى ارض المعركة مع السلطة.

ولهذا السبب اختيرت مسارات المظاهرات، في التحركات الثلاثة الاولى، في مناطق هي بطبيعتها عمّالية وفقيرة، وذات نسيج طائفي مختلط، فكانت المسيرات الثلاث الاولى تمر في شوارع واحياء تقطنها الناس من طوائف مختلفة، تفرّق في ما بينهم طرق عامة وميليشيات الاحزاب الحاكمة، وذلك يقيناً منا ان هذه المناطق بالذات تمثّل الفئات الشعبية، التي نريد استقطابها الى خارج الاصطفافات الطائفية والى حركة تغييرية.

ومؤشر نجاح هذه الاستراتيجية هو مشاركة الناس الفعلية في المظاهرات، وخاصة في مظاهرة الدورة – شركة الكهرباء، ومظاهرة ساسين – وزارة الداخلية، حيث في الاولى كان المشهد الاكثر تعبيراً عن هذا التحفيز هو عندما قام احد الشبان القاطنين في منطقة الدورة (منطقة ذو اغلبية مسيحية وارمنية) بإزالة علم القوات اللبنانية عن شرفته وبالنزول للمشاركة في المظاهرة، او الارز الذي كان يرمى على رؤوس المتظاهرين، من شرفات المنازل على الملّا (منطقة ذو اغلبية مسلمة سنّية)، او مشاركة العائلات مع اطفالها، والمعلمين والمعلمات وفئات نقابية، وحملات اجتماعية، وغيرها.

هذا الزخم الاستقطابي ضاع تماماً إثر توجه التظاهرات الى المجلس النيابي، وهذا لا يعني ان تراجع الأعداد سببه فقط تغيير الاستراتيجية، ولكن التحوّل في الاستراتيجية والالتباس حول البنية السياسية، وحول مدى استقلالية الحراك عن القوى الطائفية، كانت من الاسباب المركزية لابتعاد الناس عن التحركات.

والمسألة التي ينطلق منها الطرح الثوري لمواجهة النظام اللبناني هي بالنظر الى كليّته، وإلى ما هي الاسلحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يستعملها النظام، ليبقي الناس تحت سلطته، ومن ثم البدء بتعرية النظام من هذه الادوات والاسلحة، حتى نستطيع اسقاطه.

ب- كيف تبسط الطبقة الحاكمة هيمنتها الطبقية والسياسية والطائفية على المجتمع؟

هذا هو السؤال الاساسي، الذي يجب ان ننطلق منه، لنعرف كيف نبني استراتيجية المواجهة مع هذا النظام، وفي عرضٍ بسيط نستطيع ان نلاحظ ان

العماد الاساسي الذي تستخدمه البرجوازية الحاكمة، من اجل ابقاء هيمنتها، هو تصوّير المجتمع اللبناني بكونه كيانات طائفية منفصلة، لا يمكن جمعها إلا من خلال الصيغ التوافقية الطائفية، التي تصوغها البرجوازية الحاكمة، بحسب مصالحها الطبقية والسياسية والطائفية.

واكثر الاشكال وضوحاً لنوع الهيمنة هذا، هو تقسيم المناطق الجغرافية الشعبية والعمالية، خاصة، الى مناطق نفوذ سياسي وطائفي وامني. واهمية هذه الاستراتيجية للطبقة الحاكمة لا تنطلق من منطق طائفي فقط بل ايضاً من منطق طبقي، فمثلاً في المناطق الغنية تختفي هذه المظاهر الميليشياوية لتستبدل بالجيش وقوى الامن، بينما تستلم الميليشيات الطائفية الشوارع الداخلية للمناطق المتوسطة الدخل والضواحي.

قد تختلف اساليب الترويع والسيطرة والهيمنة، وتختلف نسب التسلح الظاهر، ولكنها جميعها مسلحة بطريقة او اخرى، وتتبع نفس المنطق في ضمان تقسيم المناطق الشعبية على اساس طائفي، ومنع اي اختلاط اجتماعي وشعبي، وهذا في بعض الايام يكون ظاهراً ومباشراً، ولكنه ايضاً مبطن، اي انه يضع حواجز وهمية ونفسية بين الاحياء المختلطة خاصة. ونلاحظ ذلك بشكل واضح مثلاً على طريق صيدا القديمة، ما بين الشياح وعين الرمانة، او في داخل برج ابو حيدر، ما بين حركة امل وتيار المستقبل، ونرى هذه الاشكال منتشرة في الضاحية الجنوبية، وفي النبعة وبرج حمود، وفي الضواحي المحيطة بالمدينة.

ونستطيع ان نتأكد بأن هذه الحواجز تسللت الى الوعي المباشر عند الناس، فيمكن ان تسأل اي شخص من بيروت حول اي منطقة، وهو يستطيع ان يعرف بسهولة من هو صاحب النفوذ في تلك المنطقة، أوذلك الحي.

ج- كيف نواجه النظام الطائفي والطبقي القائم؟

إن هذا التقسيم هو حاجز امامي لمنع تكوّن اي حركة شعبية، ولذا كان علينا دخول هذه المناطق وتحدّي هذا التقسيم بشكل مباشر، من اجل تقويض قدرة الاحزاب الطائفية على الاستقطاب، وان نظهر انفسنا مباشرة امام جمهور هذه الاحزاب، وان نربحهم الى جانبنا، ونقنعهم بأننا بديل فعلي من قوى الأمر الواقع، الحاكمة في لبنان.

وأهمية هذه الاستراتيجية ليست فقط في كونها تريد ضرب ادوات الفرز الطائفي، بل ايضاً لأنها تعمل على تكوين أطر التضامن الشعبي، والتضامن الطبقي العابر للمناطق والطوائف، وهذا بالضبط ما ازعج كثيراً احزاب السلطة، في ٨ و١٤ آذار، فهاجم الكثيرون من الزعماء التقليديين التظاهرات.

من هنا ربما نستطيع تلمُّس لماذا اراد اليسار الستاليني والقومي الابتعاد عن المناطق الشعبية، والاتجاه نحو المجلس النيابي. وهذا بسبب لكون هذه الاستراتيجية بالذات تؤذي علاقاته و«تقاطعاته» مع احزاب السلطة.
فمن موقع مواجهة ادوات الفرز الطائفي، نثبت جدية الحركة ومصداقيتها ، في مواجهة النظام، ومن جهة ثانية نضمن امتداد هذه الحركة وتوسعها الى تحفيز استقطاب الفئات الاجتماعية والعمال والعاملات، خصوصاً الى موقع طبقي وسياسي مختلف ومتناقض مع خطاب الطبقة الحاكمة.

ولكن هذا الامر يتطلب نوعاً مختلفاً من التحالف والعمل الجبهوي عن الذي كان ينادي به الاصلاحيون. فالتيار الثوري كان ينادي بجبهة موحّدة تستطيع ان تجمع ما بين قوى التغيير الفعلي، من مكانة مستقلة تماماً عن النظام واحزابه، في شقي المعادلة السياسية، اي ان نواة هذه الحركة يجب ان تعتمد على صلابة بالمواقف، وأن تتبع شكلاً تنظيمياً منفتحاً على قوى التغيير، ومغلقاً امام القوى الانتهازية والسياسية الموالية للنظام، وأن تتركز الاهمية الاساسية على توسيع مشاركة الناشطين والناشطات، واستقطاب الفئات الاجتماعية الشعبية، المختلفة، وليس على عقد الاتفاقيات والمساومات مع قوى هي ابعد ما تكون من التغيير والعمل الجبهوي.

وانطلاقاً من هنا، رأى التيار الثوري ان على الحراك ان يحدد سقفاً مبدئياً تقدمياً يستطيع من خلاله ان يستقطب القوى التغييرية، ويستبعد القوى الموالية للنظام. وكانت هذه بداية الانفصال الفعلي، التي تبلورت، في الاجتماع الذي سبق المظاهرة الاخيرة للحراك، حيث انقسمت الحملة الى نصفين، وسيطرت على النقاشات حينها مسألة الثورة او الاصلاح.

ولكن في هذا الانقسام، جرى ايضاً إثبات عدم قدرة التيار الاصلاحي (المؤلف من احزاب كبيرة نسبياً) ،في حجمه الاستقطابية، على ان يحرّك اكثر من مئتين وخمسين شخصاً، في مظاهرة من ٥٠٠ مشارك، ما اضعف حجتهم بشكل اساسي وخاصة ان الحجة الرئيسية وراء مسألة تخفيض سقف المطالب السياسية هو من اجل استقطاب الشارع ورفع مستوى المشاركة. بينما، من الجهة الاخرى، نرى انه، ومن بعد تراجع اعداد المشاركين في مظاهرات حراك اسقاط النظام الطائفي ورموزه، لم يهدأ الشارع، بعد، في لبنان، بل ان تلك الحركة وخاصة في مرحلتها الثورية، قد حفّزت نشوء الكثير من الحملات، وساهمت في زيادة عدد الناشطين والناشطات الفاعلين على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد رأينا تطورات مهمة في الآونة الاخيرة، على مستوى الصراع على القضايا الاجتماعية، وخاصة مسألة حقوق المرأة، ومسألة تصحيح الاجور، وامور اخرى، ونرى بشكل لافت ان مشاركة التيار الثوري غير مجتزأة، في جميع هذه التحركات، بينما يقوم التيار الاصلاحي بمشاركة جزئية تختصر بمظاهرات الاجور مثلاً، ولا يشارك في مظاهرة من اجل اقرار قوانين ضد العنف على المرأة.
بالاضافة الى ذلك، فحتى في مسألة الاجور، وقع هذا التيار الاصلاحي في فخ دعم اقتراح شربل نحاس وزير العمل، الذي كان اقل من طلب النقابات؛ ورغم دعم التيار المذكور، عاد وزير العمل وتخلى عن اقتراحه امام التسوية التي تمت ما بين اقطاب التحالف الحاكم، وبموجبها تم التخلّي عن مطالب العمال.

اليوم المعركة لم تنته، بل انها تعود لتبدأ من ارضية مختلفة؛ ولقد رأينا ما فعل كل من الخطاب الاصلاحي والشعبوي بالحركة، لذا علينا أن نقوم بالحراك مجدداً، على اسس ثورية تقدمية ومستقلة عن قطبي المعادلة السياسية، ترتكز على كون الناس قادرين على التغيير، وعلى أن معركتنا الاساسية تبدأ اولاً بفعل الاستقطاب الشعبي، وبناء القطب السياسي البديل.

المشاركة تتزايد وتتراجع، تبعاً لظروف سياسية عدة، ولكن اليوم المسألة هي مسألة استمرارية الخطاب السياسي الثوري والتغييري، وأن يستقطب حوله فئات وحملات وناشطين وناشطات مؤمنين/ات فعلياً بالتغيير، بحيث يسعى

الناس إلى التمرّد على هذه السلطة وليس إلى مهادنتها، لأن السلطة التي تسعى الى دمار شعبها ومجتمعها هي سلطة لا يعوّل عليها ،ويجب اسقاطها، هي ورموزها، وبناء نظام بديل مبني على اسس العلمانية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

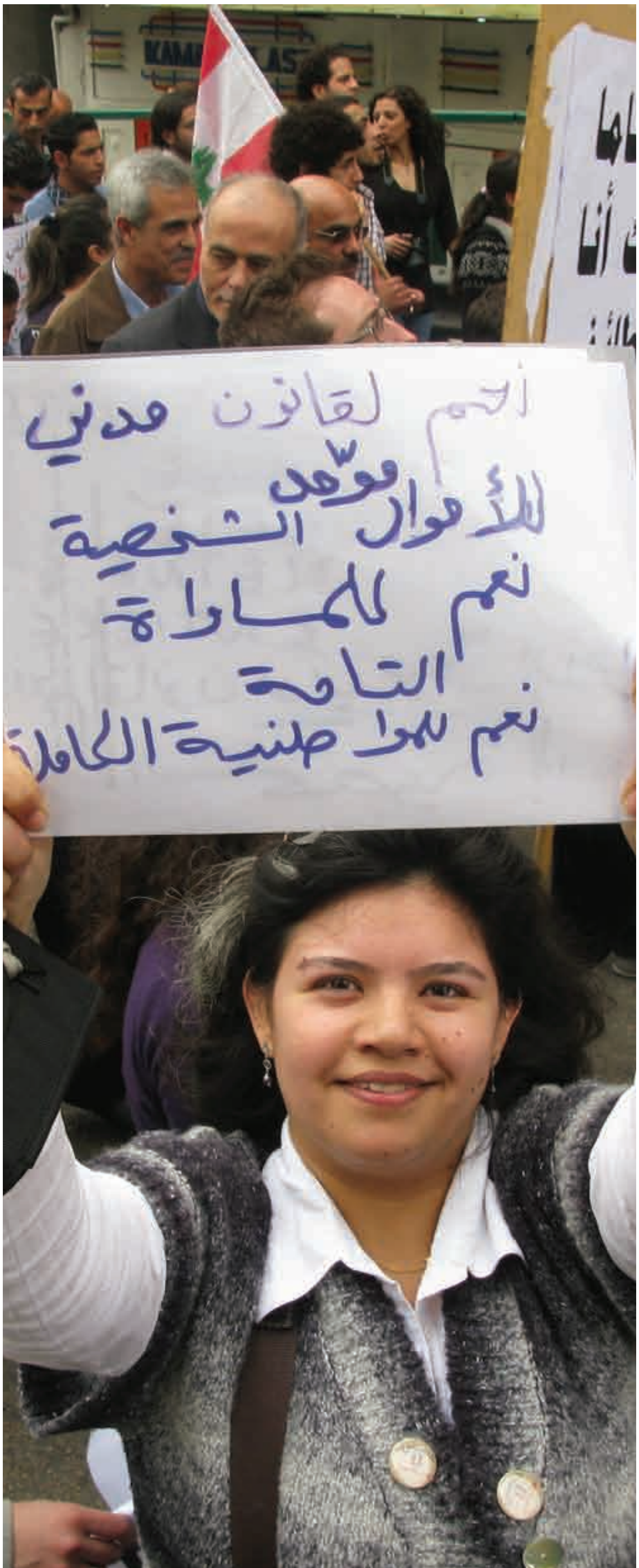
ولا يمكن هنا الفصل ما بين هذه المبادئ، وهي كلها متوازية في اولويتها، وعليها جميعها ان تسير معاً، في الحركة. فكما رأينا كيف كان مثلاً الرمز الاول للثورة في المنطقة العربية، هو محمد البوعزيزي، الذي عانى البطالة والقمع الاقتصادي،فإن رمزاً آخر احتل وعي الجماهير العربية هو التضامن مع المرأة المصرية التي تواجه يومياً حكم العسكر. وهذه الرموز ليست مسائل عابرة، بل هي تعبّر عن تحوّل اساسي في الوعي الشعبي، وعن مطالب مركزية تتلاصق في ما بينها، من اجل تأمين استمرار الثورة، ومن هنا فإن مسألة المساواة لا تقل اهمية عن العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وليس العكس.

وكذلك في مسألة العلمانية، فقد يحلو للبعض ان يصوّر العلمانية كفزاعة غربية تجتاح المجتمع العربي، ولكن هذا المنطق ساقط، وخاصة أن التيار العلماني، في المجتمع اللبناني، كان من اكثر الفئات حزماً، التي واجهت الامبريالية والاحتلال، وكان ولا يزال يرى في العلمانية موقعاً متقدماً للتحرر وحرية الرأي والتعبير والمعتقد، يراها في كونها حضناً للمساواة ما بين الناس ولنبذ العنصرية والفئوية والطائفية، كونها ركيزة سياسية لضرب النظام الطائفي، وسياسة التفرقة الطائفية والعنصرية والجندرية، وليست بتاتاً كما تحاول الانظمة الاوروبية ان تدفع بها بحيث تكون غطاءً لسياساتها العنصرية ،ضد العرب والمسلمين والأسيويين، وغيرهم، كما حصل في قضية الحجاب، في فرنسا، مثلاً.

من هنا ايضاً نستشف ان العلمانية والمساواة والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية الحقة ،بدأت تأخذ حيزاً اوسع في النقاش ضمن الحراك الثوري العربي، لأسباب شتى واساسية، وهي مثلاً صعود الحركة الاسلامية والسلفية على الساحة السياسية، في محاولة لاختطاف الثورة لصالحها؛ ورأينا كيف كان يحاول النظام المصري تعميق مستوى الاضطهاد ضد المرأة، من خلال فحص العذرية، محاولة منه لضرب الحركة وكسر اللحمة التي توصلت اليها على مستوى شعبي، ورأينا كيف صعدت بنتيجت ذلك حركة نسائية في مصر وخارجها؛ ورأينا كيف ان الطائفية اليوم تأخذ حيزاً كبيرة من سياسات الانظمة، لضرب الحركات الجماهيرية، ومن هنا ومن اجل ضرب هذه السياسات مبشارة، ولكي ننهي قدرة البرجوازية على استخدام الطائفية لضرب الطبقة العاملة، نحتاج الى العلمانية، لأنه ليس هناك من مهرب من مواجهة الحركات الدينية والطائفية، التي تكوّن، اليوم ، الركيزة الاساسية لانطلاقة الثورة المضادة، التي تنادي بالتدخل الاجنبي واقتصاد السوق وتقليص الحريات العامة، والاستفزاز الطائفي، كما، بالضبط، ليس هناك مهرب من مواجهة قوى الانظمة الديكتاتورية العربية وحلفائها الاقليميين والعالميين.

لذا فإن هذه الشعارات ليس فقط باستطاعتها توحيد المجتمع اللبناني تحت رايتها، بل يمكنها ان تكون الاطار المفاهيمي الذي يستطيع ان يوحّد الثورات العربية، ويضرب قدرة الثورة المضادة على انهاء الحالة الثورية، ويمكّننا من مواجهة الامبريالية والتدخل الاجنبي، من موقع التضامن الشعبي اللاطائفي، بحيث لا تنكسر حركتنا ،بسبب سياسات التفرقة الطائفية.

بالاضافة الى ذلك، إن هذه الشعارات السياسية تستطيع ان تكون محطة انطلاق لضمان استمرار الثورة ،وانتقالها من مكانتها المحلية، لتتحول الى ثورة شاملة ومستمرة، ثورة دائمة من أجل الاشتراكية.



صورة من مظاهرة ٢٠ اذار/مارس ٢٠١١. هشام اشقر

المغرب

المغرب ضمن السيرورة الثورية العربية

تيار المناضل-ة – المغرب



صورة من احدى الاحتجاجات الشعبية في المغرب. http://cryptome.org

سياق اجتماعي وسياسي محلي يفسر وقع السيرورة الثورية

يُلزمنا السعي إلى إدراك مدى وقع السيرورة الثورية العربية، على المغرب، باستحضار السياق الاجتماعي والسياسي، بالأقل منذ منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي، أي منذ آخر سنوات حكم الملك الحسن الثاني. ففي الأعوام الخمس عشرة الأخيرة تشكلت العناصر التي جعلت المجتمع المغربي يتفاعل بنحو مميز مع الريح الثورية القادمة من شرقه.

اهتز المجتمع المغربي، و تحفزت فيه ديناميات نضالية عديدة ومتنوعة،من دون بلوغ مستوى الوضع الثوري، بالمعنى الماركسي. فأمارات الحالة الثورية (أزمة في القمة، أي أزمة سياسية لدى الطبقة السائدة تكون شِقّاً ينفذ منه الاستياء الشعبي، و تفاقم بؤس الطبقات المضطهدة، على نحو يفوق المألوف، ومن ثمة تعاظم نشاط الجماهير) غير مكتملة. لكن ثمة طبعاً وضع جديد نشأ منذ مظاهرات ٢٠ فبراير٢٠١١. يمكن توصيف الحالة بأنها مد نضالي غير مسبوق، من حيث الحجم، لكنه في طور سياسي ابتدائي.

فمنذ الشروع في التدبير البرجوازي لأزمة ديون المغرب،عبرسياسات التكييف الهيكلي المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، تفاقمت صنوف النقص الاجتماعي، وتردي وضع أقسام إضافية من قاعدة المجتمع، و بدأت بالظهور على نطاق واسع بطالة الشباب خريجي نظام التعليم. وتعاظمت المسألة الاجتماعية في ظل نظام استبداد سياسي، مستند إلى قوى امبريالية بمقدمتها القوة المُستعمرة سابقا ، فرنسا.

وقد سبق للمسألة الاجتماعية أن ولدت انفجارات غضب أغرقها النظام في الدماء، آخرها آنذاك ما صاحب الإضراب العام العمالي في ديسمبر/ك١ ١٩٩٠. ومع انتصاف ذلك العقد، أوغل النظام في ربط اقتصاد البلد بمتطلبات المركز الامبريالي، بتوقيع اتفاق إذعان سمي « شراكة مع الاتحاد الأوروبي»، تلته اتفاقات أخرى شبيهة، استكملت الإخضاع التام للسياسات النيوليبرالية.

ومع علم الملك الحسن الثاني بقرب موته، سارع إلى إعداد خلافته، و اتقاء ما سماه «سكتة قلبية» تهدد المغرب (الأصح نظامه).

فقد كان المغرب العميق بدأ تململه، بعد عقود محا فيها النظام، بشدة القمع، أي نزوع إلى الاحتجاج و المطالبة. بدأ كادحو المناطق المهملة ينظمون مسيرات مطالبة بالخدمات الاجتماعية، من مثل التعليم والصحة، والطرق، ومنددة بالإقصاء.

وسياسياً، كان النظام يواجه مطالب المعارضة البرجوازية، التي أطلقت، منذ

الموجة الديمقراطية التي اجتاحت مناطق العالم في متم سنوات ١٩٨٠- مطلع ١٩٩٠ ، حملةً التماس إصلاحات سياسية توسع المجال المتاح لها في ظل عملية متحكم بها سميت مسلسلاً ديمقراطياً.

فلجأ النظام إلى دمج المعارضة الشرعية في حكومة الواجهة، بصنع كل شروط قيام حكومة يكون فيها لحزب المعارضة المقبولة الرئيسي، حزب الاتحاد الاشتراكي، مكانة أولى. حيت أتيح له، بخفض درجة تزوير الانتخابات، أن يحصل على أغلبية نسبية، و دُفعت أحزاب القصر إلى تشكيل تحالف حكومي معه. و ترأس تلك الحكومة زعيم الاتحاد الاشتراكي، عبد الرحمان اليوسفي، رفيق المهدي بن بركة. أما السلطة الفعلية فكانت بيد الملك، وكانت المعارضة في حكومة الواجهة،وذلك ليواصل بها تطبيق السياسات النيولبرالية، ويمرر بها أشدها وقعاً على القاعدة الشعبية. و لما كانت تلك المعارضة استعملت النقابات العمالية لمناوشة النظام، على نحو متحكم به، فقد خطا النظام خطوة إضافية في إضفاء طابع مؤسسي على سياسة« الحوار الاجتماعي»، بتوقيع اتفاقات مع النقابات ،كان أولها في العام ١٩٩٦.

وقد أتاحت وفاة الحسن الثاني لخلفه إمكان إطلاق مزيد من المبادرات السائرة صوب تلطيف حدة التوتر الاجتماعي، وامتصاص النقمة: تخلص من وزير داخلية والده الذي كان محط حنق الشعب، بعد ربع قرن من عمله بتلك الوزارة، و تدخل لترميم قانون الأسرة في اتجاه مفيد للمرأة، و استعان بثوريين مرتدّين لتسوية ملف سنوات القمع الشديد (معتقلات سرية ، وتقتيل المتظاهرين، وإبادة الثوريين...). وهي تسوية حسنت صورة النظام، من دون تضحية منه بأي من خدامه القتلة، وجلاوزة التعذيب. و أطلق برنامج ترقيعات اجتماعية، باسم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» . و قام بتدبير التوتر الاجتماعي باستعمال مضبوط للقمع التنازلات الطفيفة.

بيد أن هذا كله لم يوقف الاحتجاج الشعبي بالمناطق المهملة ،الحامل لمطالب اجتماعية محضة. فقد شهدت مدينة طاطا، سنة ٢٠٠٥، إحدى اكبر التعبئات الشعبية من اجل الحق في خدمات صحة عمومية جيدة ومجانية. وبلغ هذا الاحتجاج ذروته، في كل من مدينتي سيدي ايفني و بوعرفة.

ومن جانب آخر، استنفدت اللعبة السياسية قسماً كبيراً من قدرتها على تدبير الوضع السياسي، وتجلى الأمر في نتائج انتخابات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، المطبوعة بنسبة امتناع عن التصويت كبيرة : زهاء ثلثي الناخبين.

هذا السياق جعل تأثير الموجة الثورية، التي اجتاحت المنطقة، يتخذ في المغرب شكل تأجيج لاحتجاجات اجتماعية و تعميمها، وبروز حركة سياسية مطالبة بالديمقراطية، ولكن بقاعدة اجتماعية لا قدرة كافية لديها لإحداث تغيير جوهري.

اندلاع الثورة ... ظهور حركة ٢٠ فبراير

استبق النظام تأثير السيرورة الثورية المنطلقة من تونس بحملة وسائل إعلامه و أبواقه من الأحزاب المتعاونة معه، حول «الاستثناء المغربي»،وهو ما لم يمنع الشباب من الدعوة إلى التظاهر من اجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يوم ٢٠ فبراير.

تشكلت بوسائل التواصل الاجتماعي مجموعات شباب، متأثرة بتطور النضال الشعبي لإسقاط الحكام في تونس ومصر، وسار تفاعلها نحو تحديد يوم للخروج إلى الشارع، للمطالبة بالحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية، في المغرب أيضاً. وقد تغاضت قيادات اليسار التقليدي عن دعوات الشباب، وتفاجأت بدرجة التجاوب الشعبي، يوم ٢٠ فبراير. لم يكن للحركة هيكل قيادي، حيث اقتصر اشتغالها على اجتماعات الشباب بكل مدينة، مع تنسيق مرن بوسائل التواصل الاجتماعي. نظمت الحركة مظاهرات شعبية لم يسبقها نظير، بتاريخ المغرب المعاصر، حيث عمت المدن و البلدات، مسفهةً بشكل نهائي مبررات منع النظام للمظاهرات، طيلة عقود.

تجرأت حركة ٢٠ فبراير على إثارة مسألة فساد الدولة، حتى محيط الملك، وبعض من كبار مسؤولي جهاز القمع. وطالبت برحيل ابرز رموز النظام، من المقربين إلى الملك، وتطورت شعارات المظاهرات إلى تلميحات لشخص الملك، الذي عليه « أن يستقيم او يغادر البلد»،ولكن السخط العارم لم ينصب على شخص الملك، بل على الوزراء و كبار رجال الدولة.

تعرضت الحركة في البدء لمحاولة ردع بالقمع ، ثم تراجع النظام، بعد اتضاح ان العنف ضد المتظاهرين قد يؤتي نتائج عكسية. وكان الدرس الاكبر بهذا الصدد الكيفية التي تطورت بها الحركة بمدينة الدار البيضاء- اكبر مدن المغرب- بعقد قمع يوم ١٣ مارس٢٠١١.

ديناميات نضالية موازية لحركة ٢٠ فبراير

انتعاش حركة النضال ضد بطالة الشباب

قبل ٢٠ سنة، ظهرت حركة الشباب، خريجي نظام التعليم (الجمعية الوطنية لذوي الشهادات المعطلين)، بعد تراجع فرص العمل بقطاعات الدولة، بفعل سياسة البنك الدولي. خاضت هذه المنظمة نضالات بالمدن ، وأخرى وطنية بالعاصمة، وانتزعت مكاسب عديدة، لكن إغلاق الدولة شبه التام لأبواب التشغيل العمومي، منذ منتصف سنوات ٢٠٠٠، وندرة المكاسب، ادخلا منظمة الشباب الخريج في أزمة ، وانكمشت تنظيمياً.

كما ظهرت، منذ النصف الثاني من التسعينيات، مجموعات الخريجين ذوي الشهادات العليا،التي راحت تستقر بالعاصمة، وتحتج في الساحة المقابلة للبرلمان، متصديةً ببسالة للقمع. وشكلت في السنوات الأخيرة إحدى الحركات الاجتماعية الأشد كفاحيةً.

أدى المناخ النضالي المستجد، بفعل الثورتين التونسية والمصرية، في مطلع العام ٢٠١١، إلى انتعاش جمعية المعطلين، وضخّ فيها دماً جديدا، و استعادت الكثير من قتاليتها. ومن جانبها، تنامت مجموعات الأطر العليا، وظهرت مجموعات أخرى من خريجي الجامعة ومعاهد التكوين، وتدفق الشباب إلى مقار السلطة، للتسجيل بقوائم طالبي العمل.

وقد شهد نضالها تصعيداً و تحولاً في أشكاله: اعتصامات بمؤسسات عمومية، واقتحام مقرات عمومية، واعتصام على الطريق، وعلى سكة الحديد، ولا سيما الناقلة للفوسفات (المغرب اول مصدر عالمي لهذه المادة).

نضال الكادحين من اجل الخدمات العامة

كانت احتجاجات المطالبة بالحقوق الاجتماعية مقتصرة على بعض المناطق المهملة، وكانت مطبوعة بطابع محلي وبعدم التزامن. ثم بدأت تتخذ طابعاً وطنياً، مع حركة مناهضة الغلاء، من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. وقد بلغت موجة نضال المناطق المهملة أوجها، في تجربة مدينة سيدي ايفني، بجنوب المغرب: شهدت هذه المدينة الصغيرة (٢٠ الف نسمة)، حالة نضالية متميزة، قوامها تدفق السكان ،ولا سيما الشباب المعطل، إلى الشارع ،بمطالب اجتماعية، وعلى رأسها

الحق في العمل. فمنذ صيف ٢٠٠٥ حتى صيف ٢٠٠٨، كانت المدينة مسرحاً لنضالات ضارية، منها تصدٍّ قويٍّ لقوات القمع، واعتصام على طريق ميناء المدينة، تطلّبا من الدولة اقتحاماً عسكرياً حقيقياً للمدينة، براً و بحراً.
بعد فرار الرئيس التونسي، وتصاعد نضال الشعب المصري لإطاحة مبارك، تأجج الاحتجاج الشعبي بطول البلد وعرضه، فصار ما كان مقتصراً على بعض المدن الصغيرة شبه عام، وامتد الاحتجاج من المناطق الهامشية القاحلة إلى بعض المناطق الزراعية المسقية، ابرزها منطقة الزمامرة، حيث منتجو الشمندر، المتضررون من استغلال شركة صناعة السكر .

تراجع النظام، خشية تأجج الاحتجاج، في حالة قمعه، واضطر لقبول تدفق آلاف العاطلين إلى الشارع، لممارسة التجارة على الرصيف، واستسلم لاندفاع الكادحين إلى بناء مساكن بدون ترخيصات، تحدياً للابتزاز، الذي كانت تمارسه السلطات، ضد كل من يقوم بإشغال بناء. وجربت الدولة قمع الظاهرة الجديدة، فتصدى له الكادحون في مواجهات دامية عديدة، و لا يزال البناء غير المرخص ينتشر كالنار في الهشيم.

الحركة النقابية المبقرطة في مهب ٢٠ فبراير

أما الطبقة العاملة فكانت، ولا تزال، في وضع دفاع على آخر خط. تعرضت لهجوم على مكاسب تاريخية، وبلغ التعدي مستوى السعي إلى النيل من حق الإضراب، ومن حق التنظيم النقابي، وحق التقاعد. وعلاوة على تهشيش أوضاع الشغيلة، المتد تدريجياً إلى الوظيفة العمومية، وما له من أثر مدمر في التنظيم النقابي، عانت الحركة النقابية سياسة القيادات البيروقراطية، المتعاونة مع أرباب العمل ودولتهم. وسياسياً، ليس للطبقة العاملة تدخل مستقل في الساحة السياسية، بصفتها الطبقية.

كان تأثير حركة ٢٠ فبراير في الحركة النقابية، قبل مسيرات هذا اليوم، محدوداً ومتفاوتاً. فقد تجاوبت بطريقتها بعض التنظيمات المحلية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيما أيدت بعض الجامعات، بالاتحاد المغربي للشغل، الدعوة إلى مسيرات ٢٠ فبراير.
وقد كانت قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أكثر إثارة للمسائل السياسية، بحكم نشوئها في حضن الاتحاد الاشتراكي. ولكنها ظلت، حتى بعد انشقاقها عنه، ملتزمة بخط التماس الإصلاحات من دون فعل نضالي، متفادية المس بالاستقرار. فيما قيادة الاتحاد المغربي للشغل منساقة كلياً مع النظام، مموهة موقفها هذا بكلام عام على الديمقراطية، في مناسبات متباعدة. وكلا القيادتين منخرطة بالكامل، على صعيد المطالب المهنية، في سياسة الشراكة الاجتماعية، المناقضة ،على طول الخط، لمصالح العمال.
وحتى إعلان القيادات النقابية الوطنية تأييدها لحركة ٢٠ فبراير، بعد نجاح مظاهراتها، ظل كلاماً غايته الوحيدة رفع الحرج، الذي مثله تجاوز الحركة الجديدة لكل المنظمات السياسية والنقابية، التي تزعم النضال من اجل الديمقراطية. وقد اتضح أكثر الموقفُ الفعلي للقيادات، بهرولتها إلى عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى لقاء مستشار الملك، الرامي إلى ضمان هدنة على الساحة العمالية، وإقدام قيادة نقابة التعليم العالي على إلغاء الإضرابات، المقررة بالقطاع.
ومنذ تحضير دخول الاتحاد الاشتراكي إلى حكومة التناوب، قبل زهاء ١٥ سنة، تعمق لدى قيادة ك.د.ش خط التعاون الطبقي مع أرباب العمل والدولة، وبلغت هذه النقابة حالياً دركاً غير مسبوق. و لا يبدو أن وفاة المحجوب بن الصديق، الذي تزعم النقابة، طيلة نصف قرن، ستغير الكثير من سلوك قيادة الاتحاد المغربي للشغل. و لا شك أن الموجة النضالية المنطلقة، في ٢٠ فبراير/شباط، ستهز النقابات، وتحفز القاعدة إلى النضال، وتتيح تطوير أشكال التنسيق والتعاون، بين قواعد مختلف النقابات، وتزيد إمكانية بناء يسار نقابي، بوجه سياسة « الشراكة الاجتماعية» مع الرأسمال ودولته.

نجاح النظام مؤقتاً في ضبط الوضع

ضمن هذه الحالة الإجمالية، تميزت حركة ٢٠ فبراير بمطالبها وشعاراتها السياسية، قياساً بالاحتجاجات الشعبية الأخرى، ذات الصبغة الاجتماعية المحضة. طالب شباب ٢٠ فبراير بحل الحكومة والبرلمان، وبدستور ديمقراطي، وطالب قسم منهم بملكية برلمانية. و عبأت الحركة، لأجل ذلك، مئات آلاف المتظاهرين، عشرات الآلاف في مدينتي طنجة و الدار البيضاء، و بضعة آلاف في باقي المدن. سارع النظام إلى تعديل شكلي للدستور لا ينال من احتكار الملك للسلطات الفعلية، فدعت الحركة إلى مقاطعة الاستفتاء على ذلك الدستور في شهر يوليو/تموز ، ولكنها لم تستطع عرقلة تمريره. ونظم النظام انتخابات برلمانية سابقة لأوانها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، ودعت حركة ٢٠ فبراير إلى مقاطعتها، وكانت نسبة الممتنعين عن المشاركة تفوق النصف، باعتراف الدولة، ولكن لا قدرة بعد على رفضٍ يُفضي إلى صنع بديل لمؤسسات النظام. و لا شك في أن تنازلات النظام الصورية، ومنها السماح بحصول حزب اسلامي (حزب العدالة و التنمية) على اغلبية نسبية بالبرلمان الصوري، وترأسه حكومة الواجهة، قد أسهم في تباطؤ حركة ٢٠ فبراير، و تراجعها. كما أن انسحاب جماعة العدل و الاحسان (منظمة اسلامية ذات موقف جذري من النظام) من حركة ٢٠ فبراير سيضعفها مؤقتاً، بالنظر إلى القوة التنظيمية للجماعة.

مع ذلك لن يستطيع النظام احتواء المطالب الشعبية، لا سيما المتعلقة بمعضلة بطالة الشباب، و كذا المطالب المتعلقة بالخدمات العامة، وبغلاء الماء و الكهرباء. كما أن الحكومة الجديدة التي أثارت تطلع قسم من قاعدة المجتمع، بالنظر إلى ان حزب العدالة و التنمية يدخل الحكومة لأول مرة، لن تخرج عن الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية السابقة، ما ينضج الوضع لمزيد من الكفاحات الاجتماعية، بعد فترة تباطؤ قد تطول أو تقصر حسب عناصر الوضع الداخلي وكذا تأثير المحيط العربي.

العراق

الانسحاب الامريكي من العراق واستمرار لعبة الزومبي!

نزار عبدالله – اتحاد الشيوعيين في العراق



صورة لقمع المتظاهرين في احد الاحتجاجات في العراق. http://integralthinkers.com

لدى استقبال الرئيس الامريكي لبعض من جنوده العائدين من العراق، قال اوباما، في احتفال رمزي بصدد انسحاب القوات الامريكية في ١٥ ديسمبر ٢٠١١ ،بأن القوات الامريكية تغادر العراق وهي مرفوعة الرأس، ولكن نسي ان يكمل ايضاً بأن قواته تترك بلداً مقطوع الرأس! مثقلاً بآثار احتلال وحرب مدمِّرَيْن، لم ينتهيا بالنسبة لأغلبية قاطنيه، وشبح الحرب والاقتتال الطائفي والمذهبي والقومي البغيض يصول ويجول فيه.

عاش بلد «الف ليلة وليلة» في ظل احتلال دام حوالى ثلاثة آلاف ليلة، رواياته عذاب ودمار وخراب ورعب، وقصصه من دون ابطال! أما «العملية السياسية» التي بدأها المحتل، إثر السقوط الدراماتيكي لنظام البعث المجرم، فقد تحولت الى «جرة باندورا» وخرجت منها كل الشرور! حيث ايقظت الاموات من قبورها، لتتحرك مثل الزومبي(الاموات الاحياء) تنهش كل شيء حي، وبفضله اصبح العراق ساحة لصراع الزومبيين، امثال زومبي المالكي، وحارث الضاري، و زومبي الهاشمي والمطلك وغيرهم. وبدأت امريكا تلعب لعبتها الثانية (حيث انتهت اللعبة الاولى،بحسب قول محمد الدوري، مندوب العراق الدائم في الامم المتحدة)، وتضع قواعدها، وبمعونتها دمرت العراق بشكل شبه شامل (في رحلة بحثها المزعوم عن اسلحة الدمار الشامل).

ان البلد الذي دخل بقوة، في قلب الحضارة البشرية القديمة، اخرجوه بكل قسوة وصرامة ومهانة لانظير لها من سُلّم الحضارة البشرية المعاصرة. وهو اليوم دولة حبلى بالازمات والحرب والكوارث، مصيره على كف الريح، ومفتوح بوجه كل الاحتمالات. تتقاذفه صراعات داخلية عميقة، وتدخلات اقليمية فظة، ونزاعات دولية قارية.

هذا ويمكن ان نصف الحرب والاحتلال في العراق، بأنهما أسوأ كارثة حلت ببلد ما، حيث اصبح البلد بلا دولة، ودويلاته في صراع على المال والنفط والغاز الطبيعي، وتشن الحروب بعضها مع بعض، لمصلحة الشركات النفطية والغازية الكبرى الدولية.وهي حروب بالوكالة، فيما لا يزال البلد يرزح تحت طائلة البند السابع وتداعياته، وصندوق مايسمى باعادة اعمار (او لنقرأ: نهب) العراق والتعويضات المستحقة عليه، وتراجعت قدرته الاقتصادية الى عهد المانيفاكتورة، ومعامله المتطورة خراب في خراب. وتعاني من سياسات الخصخصة والنهب والتمويل الذاتي (اقرأ: التدمير الذاتي) السيِّء الصيت. والصناعة الوحيدة فيه هي صناعة النفط والغاز الطبيعي

حيث على البلد – بحسب التقسيم الدولي للعمل الرأسمالي المعاصر- ان يزود العالم الرأسمالي المتطور بالطاقة السوداء، وعليه ان يبقى كبقرة حلوب للشركات الكبرى، في مجال الطاقة العالمية. وفي هذا المجال تحديداً، فإن الصراع على اشده بين الامارات النفطية، التي يتربع على عرشها الزومبيون،الحائزون على المال والثروة والعائدات النفطية، التي كرست الاستبداد العسكري والبعثي على مر عقود.

بالاضافة الى كل ذلك فان البلد يشهد مستويات غيرمسبوقة من البطالة، وعدد الارامل والايتام، وارقام قياسية في مجال الفساد المستشري، ناهيك عن انعدام ابسط الخدمات الاجتماعية، مثل الماء النقي والكهرباء والخدمات الاجتماعية و..الخ.

الا ان اسوأ مايعانيه العراق هو تربع الزومبيين على مقاليد السلطة (امثال المالكي والهاشمي والمطلك وغيرهم)، حيث ان السمكة خايسة(أي فاسدة) من

رأسها ،كما يقول المثل العراقي. فهم في كل مكان، متربعون على العرش، في صراع دائم مع الشعب العراقي لنهشه والتنكيل به. اما العائلة الزومبية فإنها منقسمة على بعضها، والفساد ينخر اجسادها الهشة، وتشتد وتتفاقم صراعاتها على الميراث المتروك لها، عقب الانسحاب الامريكي، حيث يشهد البلد احدث واخطر فصل درامي –وهزلي في نفس الوقت– من فصول الصراعات السياسية بين كتله المتصارعة، المتربعة على السلطة . فلا يوجد في البلد معارضة سياسية، حيث ان الكل اتفقوا في اطار «العملية السياسية» المزعومة على شراكة طائفية وقومية ومذهبية ، بعضهم مع بعض، وعقب جلاء القوات الامريكية، بدأ المالكي (الزومبي الاكبر والاقوى) باستغلال الفراغ الامني والسياسي المهيمن، ويطالب بازالة الشيوع واخراج الشركاء الآخرين، وهاهو يهتف (شأنه شأن الحجاج بن يوسف الثقفي) ،في قضية الهاشمي،الهارب إلى كردستان العراق، بأن هناك رؤوساً قد اينعت وحان قطافها! ،ناسياً أن رأسه اضحى من اينع الرؤوس ، وحان الوقت للشعب العراقي ان يقطفه!.

اما بقية الشركاء–الاعداء فيستنجدون بربهم الراحل فيلومونه (رسالة الزومبيين الثلاثة إياد العلاوي، ورافع العيساوي،وزير المال، وأسامه النجيفي، رئيس البرلمان العراقي، للرئيس اوباما التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في الآونة الاخيرة) لأنه رحل وتركهم من دون وصية، او قبل ان يقسم التركة بينهم، حيث ان الاخ الاكبر بدأ يسيل لعابه وينوي بلع غالبية الحصص وحرمانهم من الميراث، اما الاخ غير الشقيق (الكورد) فانه يتمسك بحصته من الميراث، على رغم تصاعد الدعوات هنا وهناك لحرمانه منه. ويرفع القسّام النظامي او القانوني الذي حدد حصة كل شريك بوجه الورثة الآخرين. ووسط تزاحم الصراع، يتدخل الجار الخليجي والاخوال والأعمام، الايرانيون والتُّرك، حيث تربطهم بأطراف الصراع رابطة دم طائفية او قومية، لترجيح كفة طرف علىكفة الآخر، طمعاً في التركة بالطبع، واحراز نصيب جيد منها..

اليوم يسعى الاطراف المشاركون في العملية السياسية إلى التوصل الى شراكة جديدة (حيث قال الهاشمي بالحرف الواحد ان «المالكي هو شريك لي»!) . وفي حالة فشل العائلة السياسية الفاسدة في اعادة تقسيم الحصص، بحسب ميزان القوى الجديد بين اطرافها، فإن خيار التقسيم (وفق قاعدة ان الشريك غير مجبر على البقاء في الشيوع!) مطروح للنقاش فيما بينها، وتواجه كلّ طرف المشكلةُ العويصةُ، اي العاصمة بغداد، حيث بصفتها المال الشائع الاكبر في ما بينها لاتقبل التقسيم، ولايمكن بيعها بالمزاد العلني!

والسؤال الاساسي هو الى متى معاناة الشعب العراقي وبخاصة العمال والكادحين منهم، ومن يفتح باب الطلسم؟

لاشك بأن مانعيشه من المحن هو من تداعيات الحرب والاحتلال، ونتيجة منطقية لـ «العملية السياسية» التي انبنت على الطائفية والمحاصصة القومية والمذهبية، وهي من جهة اخرى نابعة من الطبيعة الطبقية البرجوازية لأطراف العملية السياسية الراهنة..

صحيح ان امريكا أكملت انسحاب قواتها العسكرية من العراق، ولكنها لازالت تملك مفاتيح السيطرة على الملف العراقي، من خلال سفارتها الاخطبوطية، وشبكة السي آي أي، ومن خلال وضعها لقواعد عمل ولعبة الزومبيين في العراق.

ان من يريد تحويل هذا المسار عليه ان يبدأ من النقطة التي انتهى فيها نضال الشعب العراقي،وتم إجهاضه عندها– بسبب الحرب والاحتلال الامريكي المباشر– ،ونقصد نضاله ضد الدكتاتورية والاستبداد ،في البلد، منذ سنة ٢٠٠٣.ولأجل ذلك ، علينا مواصلة النضال من النقطة التي توقف فيها عندها.

إن تجربة السنوات الثماني العجاف اثبتت بجلاء أن التغيير الحقيقي، في العراق، لايأتي من خلال العمل على إصلاح ما يسمى بـ «العملية السياسية»، بل من نقيضها. على البلد ان يتخلص من الاحتلال وتبعاته، ويخرج من طائلة البند السابع، ويطالب المحتلين بالاعتذار والتعويض العادل.

هذا ولا يمكن مواصلة المسيرة من دون المطالبة الكاملة بتحمل امريكا مسؤولية جرائمها، التي ارتكبتها بحق الشعب العراقي. ففي الوقت الذي ارغمت فيه العراق على دفع مئات المليارات من الدولارات للكويت، عليها ان لاتفلت من المسؤولية والعقاب، وتخرج من البلد مثل خروج الشعرة من العجينة. على العراقيين وعلى كل حكومة عراقية وطنية السعي الى ان يدفع هؤلاء ثمن جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي، والمئات من مليارات الدولارات التي نهبوها، في اطار ماسمي زيفاً وبطلاناً بصندوق اعادة اعمار العراق، وعقودهم الوهمية. ان القوى الطائفية والمذهبية والعرقية المهيمنة ليست اهلاً لذلك، بل انها من مخلفات الاحتلال، ولازالت متمسكة بذيله وتطالبه بالتدخل، لفض نزاعاتها، التي تعود في كل مرة الى مربع الصفر.

ينبغي، تحديداً، ازالة الاوهام المتعلقة بطبيعة الدور الذي تمارسه القوى الطائفية والمذهبية والقومية، المهيمنة في العراق، فلا يمكن توقع غير ذلك من قوى برجوازية طفيلية زومبية، في الوقت الذي تمت فبه خصخصة العراق، وباعه المحتل بالمزاد العلني.فمن الطبيعي رؤية هرولة هؤلاء، لنهب الدولة واموالها وتخصيصها، وقيدها كأملاكهم الشخصية، وتهريب رؤس اموالها الى الخارج، وما الى ذلك. ان طبيعتها الطبقية تحتم عليها الاستيلاء على الثروة والنهب وغصب الملكية الخاصة واحتكارها والاستثار بها، ونزعها من العمال والمنتجين، ومن الفلاحين وسائر الطبقات الكادحة الاخرى.

لايمكن ترسيم واعاة بناء العراق، بشكل طائفي ومذهبي او قومي، حيث ان ذلك ضرب من المستحيل،ونتائجه كارثية ومأساوية. وليس امام الشعب العراقي الا خياران : خيار الاستمرار صوب المجهول، وفتح البلد بوجه كل الاحتمالات،بما فيه الحرب الأهلية، واستمرار الازمة، وترك البلد يغوص في قاع الهمجية والدكتاتورية، او الخيار الديمقراطي الحقيقي الحر، أي ان يختار الشعب العراقي ، ويحدد بكل حرية، في فترة انتقالية مناسبة، وفي اجواء وفرص متكافئة، حكومة اتحادية ديمقراطية ثورية، وحكومات محلية شعبية،يُفترض أن تستند الى الارادة الحرة المباشرة للناخبين العراقيين،وتتبنى بشكل اساسي برنامجاً اقتصادياً شاملاً، لتحسين حياة العمال والكادحين والمهمشين، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية، والرفاهية، وبرامج اجتماعية وثقافية تقدمية معاصرة، للنهوض بالبلد من الناحية الحضارية الإنسانية.

ان الشعب العراقي ادرك بتجربته الخاصة أن القوى الطائفية والمذهبية المهيمنة على الساحة السياسية، في العراق، مازالت تتمسك بقوة بالخيار الأول، اما القوى اليسارية والشيوعية والتقدمية فعليها المضي قدماً في الدرب الثاني، وهي بأمس الحاجة الى توفير المستلزمات والمتطلبات الضرورية، لتحقيق ذلك.

ان المرحلة القادمة حبلى بالكثير من المهمات الخطيرة، التي تواجه الحركة اليسارية والشيوعية الجديدة، وهي امتحان صعب لوجودها وأدائها. واذا تمكنت من تجاوزالمحن والتحديات ،التي تعترضها، فإنها ستدخل التأريخ العراقي المعاصر، من أوسع ابوابه، وأكثرها تطابقاً مع مصالح الشعب العراقي،وتطلعاته إلى مستقبل مشرق..



حسام الحملاوي، مصر


LIBERTA
ويا ترى
لسه
فاكرين
الشهداء
كلنا مينا دانيال
الثورة
FREE!
STOP!!
SCAF
God bless Egypt

الثورة الدائمة